الأخبار
al-akhbar

الجمعة 3 تموز 2026
العدد 5815 السنة العشرون
Vendredi 3 Juillet 2026 no 5815 20ème année

www.al-akhbar.com

20 صفحة
100000 ليرة

كأس العالم 12

المونديال يغرق في بحر الشعوذة والطقوس الغريبة

سوريا تعود إلى لبنان

3 - 2

تناقض سعودي – تركي في تفسير مبادرة ترامب
السلطة تفتح لدمشق باب النفوذ السياسي والشعبي

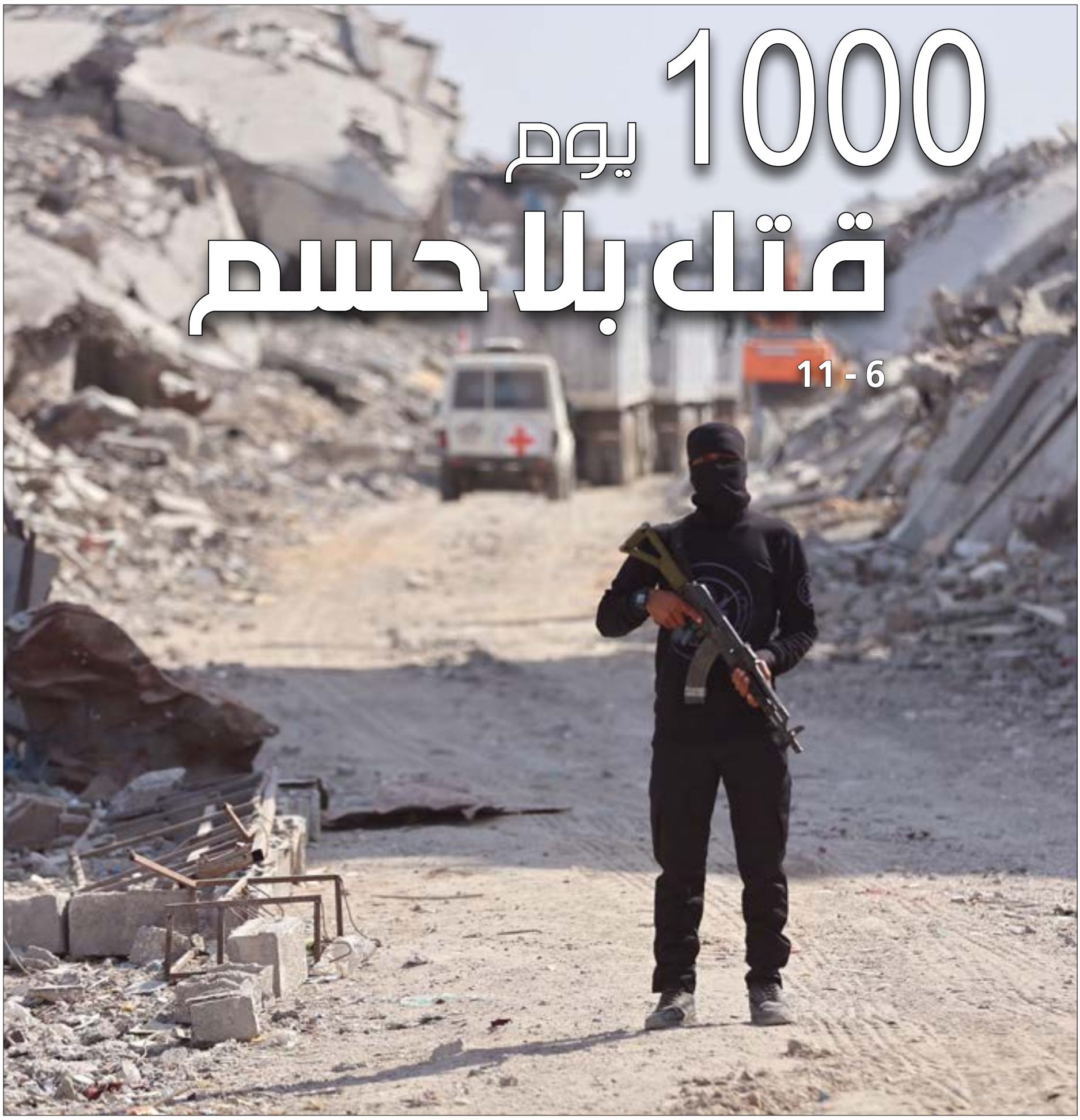

1000 يوم قتل بلا حسم

6 - 11

(أ ف ب)

قضية اليوم

سوريا تعود إلى لبنان

تناقض سعودي – تركي في تفسير طلبات تراميب من الشرع بشأن حزب الله

إبراهيم الأمين

عادت سوريا إلى لبنان. هذه خلاصة منطقية لتطوّر الأحداث منذ سقوط النظام السابق. وانتظار استقرار الحكم الجديد، لا يلغي أن ملفّ لبنان لا يمكنه الانتظار. قد لا يبدو الأمر أولوية عند الشعب السوري نفسه، لكنه في صلب مهام النظام الجديد، حيث تبرز المصلحة السورية الذاتية، قبل الحاجات الإقليمية والدولية المطلوبة. والمصلحة الذاتية كما الحاجات الخارجية، ليست خارج السياق المنطقي. فهذا حال أيّ حكم يُمسك بدمشق. وفي ملفّ لبنان، فإن الفوارق بين طبيعة الحاكم لا تعني الكثير. فموقع سوريا ومصالحها يتقدّمان، والتمايزات لن تتجاوز شكل التعاطي وآلية العمل.

في سوريا اليوم، يوجد حكم، له خلفيته العقائدية وله وجهته السياسية. وهو لم يأتِ من فراغ. ولم يكن وليد القوى التي ثارت على النظام السابق فقط. بل هو في صورته الحالية، نتاج عملية مُعقّدة، يتداخل فيها العنصر المحلي بالعنصر الإقليمي المؤثّر، إضافة إلى الدور العالمي. حتى إن الفريق الذي أسقط حكم البعث، لم يكن يقدر على تحقيق هدفه لولا حصوله على الدعم الكبير من الإقليم والعالم. والاحتضان الذي نراه حالياً للنظام الجديد، ليس وليد لحظته، بل هو امتداد لسياسة بدأت قبل عقود، وكانت ذروتها خلال الحرب الأهلية التي عصفت بسوريا.

مبدئياً، كان يُفترَض بالناس، أن يجدوا مجموعة من الإسلاميين المتشدّدين، الذين يرفضون مصافحة الآتين من بلاد الأفرنج، أو الذين لا يقبلون بإدارة شؤون بلدهم على الطريقة المتعارف عليها عالمياً. والذين لا يعرفون نوع التبدّلات التي طرأت على رمز الحكم الجديد، أحمد الشرع، يصعب عليهم فهم أن أبناء أسامة بن لادن، سوف يُستقبلون في البيت الأبيض، ويجلسون مع مبعوثي بنيامين نتنياهو، أو يعانقون حكّام الجزيرة العربية. لكن، وبعيداً عن التفسيرات التي تحمل تبريرات، فإن من سمح للشرع بالوصول إلى دمشق - وهو كان الأجدر من بين الثائرين على النظام السابق - أراد له أن يعيد صياغة هندامه الشخصي والسياسي، وصولاً إلى أن يُعدّل أيضاً من ذوقه الأيديولوجي.

بعد أقل من عشرين شهراً، انتقل فريق الشرع إلى مستوى جديد من الإدارة الداخلية والخارجية. لكنّ التحدّيات الداخلية أمامه كبيرة إلى حدّ لا يقدر فريق بمفرده على تخطّيها. وكان من المنطقي أن يلجأ هؤلاء إلى تحالفات تتجاوز مرحلة العمل على إسقاط النظام. وهي تحالفات من نوع مختلف. فالظاهر منها كبير جداً، والمستور ليس قابلاً لتجهيل دائم. وهذا هو الحال مع ملفات تخصّ تركيا والعراق ولبنان والأردن وإسرائيل أيضاً.

عندما تحدّث توم برّاك عن تصوّر إدارة الرئيس دونالد ترامب لدور سوريا في المنطقة، أعاد إلى النقاش مصطلح بلاد الشام. وهو أمر استفزّ الكثير من القوى النافذة في دول مثل لبنان والأردن، وحتى في سوريا نفسها. لكنّ برّاك لم يكن ينطق عن هوى. بل كان يعبّر بطريقة فجّة عن التصوّر الأوّلي من جانب الولايات المتحدة لدور سوريا الجديد. وما قاله برّاك، فيه الكثير من الواقعية لجهة فهم موقع سوريا في المنطقة، ودورها وتأثيرها على ساحات كبيرة مثل العراق والأردن وفلسطين ولبنان. لكنّ برّاك، لم يكن يتحدّث عن الدور السياسي فقط، بل كان ينظر إلى ما بدأنا نشاهده اليوم، من تصوّرات لتشارك اقتصادي في دول المشرق بحيث يكون خاضعاً للتصوّر الأكبر الذي تريده أميركا لكل المنطقة.

ما استجدّ على المشروع، لم يكن مرتبطاً فقط بسقوط النظام السابق، بل بعدم سقوط القوى التي وجد الأميركيون وإسرائيل فيها مجرّد امتداد أو أتباع للنظام السابق. وهو ما يخصّ حزب الله على وجه الخصوص. وعندما انتهت حرب عام 2024 على انتكاسة كبيرة للمقاومة، خرجت أصوات في لبنان وسوريا وكذلك في إسرائيل والأردن، تتحدّث عن تغييرات كبيرة مقبلة على المنطقة، خصوصاً أن كل هؤلاء تصرّفوا على أن جبهة المقاومة التي تقودها إيران، تشهد انهيارات مُتتالية في سلسلتها الممتدّة من غزة في فلسطين إلى حزب الله في لبنان مروراً بالنظام في سوريا وصولاً إلى الفصائل في العراق، بينما كانت واشنطن وتل أبيب، تعدّان العدّة لتوجيه الضربة إلى الرأس، أي إيران، وهو ما بدأ في حزيران عام 2025، واستكمل في حرب الأربعين يوماً قبل ثلاثة أشهر.

ما حصل، أن إيران صمدت. والأهم، أن حزب الله هو الذي بادر إلى مهاجمة قوات الاحتلال، وأظهر قدرة أعادت دوره إلى الواجهة من جديد. وفي سياق مراجعة ملفّه، ظهرت سوريا إلى السطح. وكانت الإشارة الأولى، تتعلّق بما اعتبرها الغربيون والصهاينة مفاجأة، كونهم اعتقدوا أن سقوط النظام، أغلق ساحة سوريا كممرّ لتغذية المقاومة في لبنان بالسلاح والمال. وهي معزوفة عمل عليها العدو طوال فترة الـ13 شهراً، واستُخدمت من قبل خصوم المقاومة في معرض الحديث عن نهاية حزب الله. ولذلك جاءت المراجعة الأولى من قبل واشنطن والسعودية (نيابة عن إسرائيل) مع حكومة أحمد الشرع، حول استمرار استخدام حزب الله للساحة السورية معبراً لتمرير أسلحة وأموال آتية من إيران عبر العراق. وكان ردّ الشرع الدائم، بأنه مستعدّ للتعاون مع أي معلومات موثّقة لا مع ادّعاءات، علماً أن أجهزة الأمن السورية عملت بقوة على الحدود، وأوقفت العشرات من العاملين في مجال التهريب، قبل أن تكتشف أن إسرائيل كانت قد جنّدت قسماً لا بأس به من هؤلاء، ومع ذلك قالت الحكومة الجديدة في سوريا للولايات المتحدة وللسعودية إنها تحتاج إلى أدلّة ومعطيات حتى تتصرّف.

مع الوقت، انشغل الجميع في معاينة تداعيات الحرب على الواقع السياسي في المنطقة. وخرجت الأصوات التي تتحدّث عن تأثر سوريا القوي بما يحصل، خصوصاً أن الراعي الأبرز لحكم الشرع، أي تركيا، وجد نفسه أمام واقع جديد في المنطقة. كما خرج إلى السطح موقف كان كامناً عند مجموعة وازنة من الفصائل والقيادات الجهادية في سوريا، التي اعتبرت أنه آن الأوان لرفع الصوت ضد «السلطة الإسرائيلية». مع رفع الاحتلال مستوى التوغّل في الجنوب السوري. وترسّخت مع الوقت القناعة لدى الشرع وفريقه بأن إسرائيل هي الطرف العائق أمام توحيد كل سوريا تحت سلطة الحكم الجديد، وأنه حتى بعد معالجة الخلاف بالأكراد، فإن إسرائيل لا تزال تتحرّش بالأكراد، وهي تقيم «دويلة» للدروز وبدأت بنسج علاقات مع العلويين في الساحل السوري.

لكنّ الأهم، هو أن الشرع وجد بعد جولات عدّة من التفاوض المباشر مع إسرائيل برعاية أميركية، أن تل أبيب لا تريد الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد سقوط النظام، وأنها لن تترك للدولة السورية إدارة الأمور في جنوب البلاد مثل بقية المناطق، وهو ما دفع دمشق إلى تعليق المفاوضات، وهو أمر لم يُغضب إسرائيل أصلاً، لكنّ المفاجأة كانت في أن الأميركيين تركوا الملفّ يبرد قليلاً...

من خارج السياق، جاءت الأزمة اللبنانية لتفرض نفسها على جدول أعمال القيادة السورية الجديدة، وتبيّن مع الوقت أن الولايات المتحدة كانت طرحت مع الشرع، فكرة التدخّل في لبنان من جديد، وبينما كانت المُغريات تُقدَّم إلى دمشق من زاوية إعادة بسط نفوذها السياسي وحتى الاقتصادي في لبنان، فإن المطلب الرئيسي انحصر في دور مباشر لدمشق في مواجهة حزب الله. وقد تدرّج الأميركيون في مطالبهم بالتطابق مع الموقف السعودي الذي طلب من دمشق دعم السلطة في لبنان من أجل «فرض سيطرتها على كامل لبنان»، وهي العبارة التي تخفي من ورائها المطلب إياه: تعالوا وساهموا في معركة نزع سلاح حزب الله!.

ومع الوقت، بدأت الأمور تتكشّف، وتبيّن أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب كان قد طرح الموضوع مع تل أبيب، لكنها ردّت سلباً، فهي قالت إن الشرع لا يقدر على هزيمة حزب الله، ثم أضافت أن دخول السوريين إلى لبنان سوف يعرّض مشروع إسرائيل في لبنان للخطر. وبعد توقّف الحرب مع إيران، خرج ترامب ليعلن أن إسرائيل لم تتمكّن من إنجاز المهمة، قبل أن يوفد توم برّاك إلى الشرع للبحث في الموضوع، وحاملاً دعوة لزيارة واشنطن قبل نهاية نيسان الماضي.

الشرع الذي اعتبر أنه نجا من المحاولات السابقة، ووقف مثل أخرين على التل في انتظار نتائج المواجهة بين أميركا وإسرائيل وإيران وحزب الله، وجد نفسه في مأزق، فتوجّه إلى الاتراك طالباً النجدة، ليتبيّن لاحقاً أن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان كان اللاعب الأبرز في إلغاء الزيارة إلى الولايات المتحدة، مع وعد منه لتراميب، بأن تلعب سوريا دوراً في معالجة ملف حزب الله، لكن خارج السياق الإسرائيلي. ويقول مسؤولون في أنقرة إن هذا الكلام قيل صراحة للوفد برّاك، الأمر الذي أثار غضب ترامب، ثم بدأت الأصوات ترتفع في أوروبا منتقدةً حكم الشرع، وتوالت الأخبار عن تجميد المشاريع الكبيرة التي قدّمتها دول الخليج لإطلاق دورة تنموية شاملة في سوريا، قبل أن يخرج من الخليج من يقول إن أضرار الحرب على إيران تجعل من الصعب الآن الإيفاء بالوعود. لتعود الأمور مرة جديدة إلى المربّع الأول، وهو ما ترافق مع التغيير الذي حصل في العراق، بوصول رئيس جديد للحكومة كان محل توافق بين إيران (من خلال حلفائها) والولايات المتحدة الأميركية.

ومع تكرار الرئيس الأميركي حديثه عن أن الشرع أقدر على معالجة مشكلة حزب الله، برز الموقف التركي، خصوصاً أن أنقرة كانت قد انتبهت إلى تعاظم النفوذ السعودي في سوريا، وقام تفاهم بينها وبين مصر على ضرورة تحذير الشرع من أي خطوة خاطئة في لبنان، ليخرج بعده كلام أكثر قسوة من جانب المسؤولين الأتراك، والقول إن ما تقوم به إسرائيل لم يعد يستهدف إيران وأنصارها، بل يستهدف تركيا ومصر أيضاً.

وقد تُرجم الأمر عبر ضغوط كبيرة مارستها أنقرة على الشرع لعدم التوتر في لبنان. وكان لافتاً أن رئيس المخابرات التركية إبراهيم كالن، تولّى شخصياً الحديث في لقاءات متواصلة مع شخصيات فلسطينية وسورية ولبنانية، عن أن فكرة التدخل السوري في لبنان، مجرّد تسريبات مصدرها الأول هو الولايات المتحدة، وأن السياسيين والإعلاميين المقرّبين من السعودية هم من يروّجون للأمر. حتى إن كالن، استقبل قيادات لبنانية، وتعمّد أن تكون من الطائفة السنّية، ومن قوى لا ترضى عنها السعودية (مثل الجماعة الإسلامية وتيار المستقبل وشخصيات مستقلة) وإبلاغها جميعها بأن تركيا وسوريا لا تعملان في خدمة المصالح الإسرائيلية، وأن انتصار إسرائيل في الحرب القائمة يشكّل ضربة للأمن القومي التركي، علماً أن الجانب التركي كان يراسل حزب الله على الدوام، مباشرة أو عبر الإيرانيين أو حتى عبر حركة حماس، مؤكداً على أن أنقرة لن تقبل بأي تدخل سوري في لبنان لمصلحة إسرائيل.

ومع ذلك، فالأمر لا يستقيم عند هذا الحد. ذلك أن الشرع يحتاج إلى استقرار في علاقته مع الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والإمارات، وهو لا يريد استفزاز أحد بمن في ذلك إسرائيل. وإزاء الضغوط، يبدو أن الشرع وصل إلى تفاهم مع الأتراك على تقديم الطلب الأميركي بطريقة مختلفة، وهو ما بدأه الشرع نفسه، في مقابلة مع قناة «المشهد»، حين قدّم تفسيراً لكلام ترامب، بما يتناسب والدور الذي يريده لسوريا، ثم عاد الجانب التركي وأفاض في الشرح لمن يهمّه الأمر. وكان على الجميع إنجاز الأمر قبل زيارة أسعد الشيباني إلى بيروت، والتي حملت ما اعتبره الجميع تطوراً من خلال أمرين: الأول هو الاجتماع مع الرئيس نبيه بري باعتباره الممثّل الأبرز للشيعة في لبنان، والثاني إطلاق دورة التواصل مع السنّة في لبنان.

اليوم، عادت سوريا إلى لبنان، لكنّ فعّالية الدور لا تقف فقط عند الرغبة، بل عند القدرة على إدارة هذا الملف الحساس، وإذا كانت دمشق تميل ضمناً إلى المقاربة التركية – المصرية لمعالجة ملف سلاح حزب الله، من خلال إطلاق حوار وطني لبناني – لبناني، فإن اللافت هو الرسائل التي أوصلتها قيادة الشرع إلى الرئيسين عون وسلام بشأن مسار التفاوض مع إسرائيل، حيث تتبنّى دمشق التحذيرات من التورّط في خيارات تؤدي إلى تهديد الاستقرار في لبنان، ليس حرصاً على لبنان فقط، بل كون ما يحصل فيه سيؤثّر حكماً على الأمن القومي لسوريا نفسها...

يبدو أننا أمام صراع كبير حول الصيغة المُفترض إقرارها لترجمة طلبات الرئيس الأميركي بشأن لبنان، بين نسخة سعودية تتبنّى السردية التي يسير فيها عون وسلام وآخرون من القوى السياسية، والتي تقوم على مبدأ الصدام مع حزب الله، ونسخة تركية تقول إن الحوار هو أساس أي خطوة تتعلّق بالمستقبل السياسي للنظام في لبنان، أو بشأن ملف التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي وسلاح المقاومة.

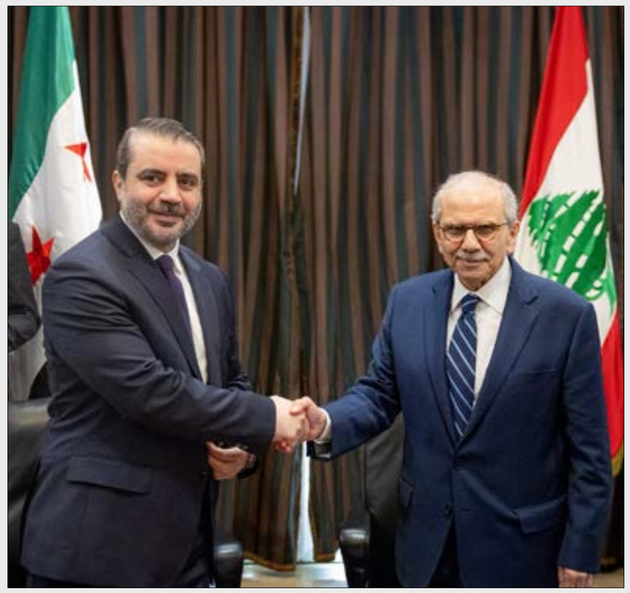

سلام والشيباني بعد توقيعهما اتفاقية تشكيل اللجنة العليا اللبنانية - السورية (الخارجية السورية)

يزيد في سوريا أيضاً

بات واضحاً أن سوريا ليست قادرة على التفلّت من الضغوط السعودية الخاصة بالساحة اللبنانية. إذ إن الرياض سبق أن سمعت من الرئيس سعد الحريري أنه كان في صدد زيارة دمشق، وأن الموعد أُلغي بسبب بدء الحرب على إيران. وقيل لاحقاً إن الموعد جرى ترتيبه من دون علم السعودية، والتي ما إن عرفت بالقصة حتى عبّرت عن غضبها، وأبلغت احتجاجها إلى الشرع، خصوصاً أن المعلومات تحدّثت عن أن الشرع هو من أرسل في طلب الحريري. ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحد، وصولاً إلى ما جرى أمس، حيث طلب إلى السوريين إلغاء الموعد الذي كان مُقرّراً مع النائبة السابقة بهية الحريري من دون تقديم أي عذر، علماً أن الموعد كان قد حُدّد بناءً على اتصالات أجراها مكتب الشيباني في بيروت. لكنّ الأمير – ما غيره – يزيد بن فرحان، لا يريد لأحد أن يتحدّث مع آل الحريري، وابن فرحان يعبّر عن مواقف أميره الأكبر محمد بن سلمان، وقد سبق للموفد السعودي أن عاتب الرئيس نبيه بري لأنه اصطحب في سيارته الحريري إلى لقاء دار الفتوى، ثم عاد وعاتب النائب علي حسن خليل على استقبال بري للحريري والتواصل معه، خصوصاً أن السعودية كانت اعتبرت أنها نجحت في إقناع الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام بالامتناع عن التواصل مع الحريري وأنصاره. مع الإشارة إلى أن ابن فرحان وصل به الأمر إلى حدّ الطلب من «القوات اللبنانية» إلغاء موعد لزيارة كانت مُقرّرة من قبل وفد قيادي منها إلى بيت الوسط لتعزية الحريري في الذكرى السنوية لرحيل والده. ومن جهة ثانية، طلبت السعودية من القيادة السورية الجديدة، أن توجّه الدعوات إلى قيادات ورجال دين من الطائفة السنّية لزيارة دمشق. لكن وفق لوائح تقترحها الرياض وليس أي أحد آخر. وتهدف السعودية إلى تكريس زعامة بديلة عن آل الحريري، وهدفها أن تقوم هذه المجموعة التي تشبه أشرف ريفي وفؤاد مخزومي، بالتعبير عن السنّة في أي حوار لبناني - لبناني يمكن لسوريا أن تلعب دوراً في حصوله.

الشيباني حاملاً رسالة الشرع: لا نية لنا بالدخول العسكري

لم تأتِ زيارة وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني إلى بيروت في إطار جولة اعتيادية، بل فرض توقيتها قراءة سياسية تتجاوز حدود العلاقات الدبلوماسية. وهي جاءت بعد أيام من توقيع «اتفاق العار» مع العدو، وسط حديث عن حاجة السلطة إلى مواكبة عربية وإقليمية. وسط استعادة دائمة لكلام الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن الرئيس أحمد الشرع سيكون شريكاً في إنتاج واقع أمني وسياسي مختلف، وقد تقوم بما لم تقم به إسرائيل في لبنان. وبحسب أجواء اللقاءات التي عقدها الشيباني مع الرؤساء الثلاثة جوزيف عون ونبيه بري ونواف سلام، فإنه كان حريصاً على القول إن «السلطة الجديدة ترغب في تقديم نفسها شريكاً في تثبيت الاستقرار، لا جزءاً من الأزمات». وتمثلت الرسالة السياسية في إعلان نهاية نموذج العلاقة الذي طبع العقود الماضية. وتحدث المسؤولون السوريون عن مرحلة جديدة قوامها الاحترام الكامل لسيادة كل دولة، والتعاون عبر المؤسسات الرسمية فقط. وهو ما عبر عنه عون وسلام، كما وجد صداه في موقف وليد جنبلاط الذي اعتبر أن «سقوط النظام السابق يفرض مقاربة مختلفة بالكامل للعلاقة مع دمشق، بعيداً عن حسابات الماضي».

أما الرسالة الأمنية فأُجيب عنها في المؤتمر الصحافي في السراي، بعدما سُئل سلام عن كيفية تعامل بيروت مع أي ضغوط أميركية قد تتعلق بإسناد دور سوري في ملف سلاح حزب الله. فعمد رئيس الحكومة إلى منع الشيباني من التعليق على الأمر قائلاً: «لا أنا ولا أنت سنجيب... وسبق أن أجاب عن ذلك الرئيس الشرع».

النقطة البارزة كانت في لقاء الشيباني مع الرئيس بري، وهي الزيارة الأهم كما وصفها المتابعون. إذ إن اللقاء في عين التينة وحده كفيل في «تذليل الهواجس والمخاوف من أن يكون لسوريا دور أمني أو سياسي في لبنان»، وهي خطوة أولى في اتجاه الانفتاح على الشيعة عبر الرئيس بري وقد تتوسع لتطال حزب الله، وهو ما لم ينفه الشيباني الذي قال إن «ذلك ممكن أن يحصل في حال اقتضت مصلحة البلدين ذلك». ونقل زوار الرئيس بري عنه أن «الأخير كان مرتاحاً جداً للجلسة مع الشيباني»، وقد وصفه بأنه «مطلع وصادق بنواياه وآتى إلى لبنان لفتح علاقة مع اللبنانيين»، وأنه «أكد بأن كل ما يخرج على الإعلام يجب وضعه وراء ظهورنا»، فيما أكد بري أن «الشيباني لم يتحدث معه بموضوع حزب الله على الإطلاق».

والتقى الشيباني رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميّل، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السابق، وليد جنبلاط، رئيس حزب «القوات اللبنانية»، سمير جعجع، البطريرك الماروني بشارة الراعي، ومفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان في حضور مفتي المناطق وعدد من مسؤولي دار الفتوى. وكان الشيباني وقع مع الرئيس سلام على اتفاقية بتشكيل اللجنة العليا اللبنانية - السورية المشتركة، لتكون المرجعية الرسمية لمعالجة الملفات الثنائية، سواء في ما يتعلق بالحدود أو الاقتصاد أو الأمن أو النقل أو الطاقة. وبحسب مصادر مطلعة على معرفة بما جرى خلال الزيارة، فإن الشيباني كان «مقلاً في الكلام السياسي، واكتفى بتمرير إشارات مثل أن استقرار لبنان من استقرار سوريا»، مقدماً شرحاً لرؤية «سوريا الجديدة وتطلعاتها في العلاقات المشتركة كما إحاطة مقتضبة للوضع الداخلي السوري، مروراً بالاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على بلاده واحتلالها لجزء من الأراضي السورية وطموحاتها السياسية في المنطقة».

> **وافق رجي على لقاء نظيره السوري ضمن الاجتماع في بعبدا، ودمشق مهتمة بالتعاون الاقتصادي**

ووفق مصادر، أكد الشيباني أن «دمشق تبحث عن علاقات ندية وتعاون وتنسيق سياسي وأمني مع بيروت، تطوي صفحة الوصاية السابقة». فيما شدّد على «ضرورة تعزيز أطر التعاون بين البلدين، مركزاً على ضرورة التشبيك الاقتصادي وإيجاد صيغ للتكامل الاقتصادي». ونقل تأكيد الرئيس السوري، على أنه «يولي الجانب الاقتصادي الأهمية القصوى لما له من مصلحة مشتركة في ظلّ التحديات التي تمر بها بيروت ودمشق، كما البدء في البحث عن مشاريع مشتركة».

وتحدّث الشيباني، وفق المصادر، عن ضرورة تعزيز التعاون الأمني، مركزاً على ضبط الحدود ومنع التهريب، منوهاً بالجهود المشتركة التي تبذل في هذا الإطار. وركز أيضاً على «أهمية إقفال ملف الموقوفين السوريين في لبنان بتهم إرهابية، في ظل وجود نحو 25 موقوفاً لم تتسلمهم بلاده بعد بسبب عدم إنهاء ملفاتهم القضائية»، بينما وعده المسؤولون اللبنانيون بتسريع إنهاء هذا الملف، وكان هذا الأمر مدار بحث مع الجميّل. وحرص الشيباني على نقل رسالة عن الشرع تشير إلى عدم وجود أي نية بدخول القوات السورية إلى لبنان، لافتاً إلى أنّ أمام دمشق الكثير من التحديات الاقتصادية والأمنية الداخلية التي تجعل من هذا الأمر «أقرب إلى المستحيل». وهي الرسالة نفسها التي كان قد نقلها الرئيس نجيب ميقاتي إثر زيارته الأخيرة إلى سوريا، بعدما سمع من الشرع تشديده على أن هذا الأمر غير مطروح، إضافةً إلى تمريره إشارة فهمت منها رفضه التطبيع مع إسرائيل بعد الحديث عن رفض غالبية الشعب السوري هذه الفكرة، وهو أيضاً ما فهم منه عدم استساغته فكرة توقيع اتفاق الإطار مع الكيان الصهيوني، فيما تقول بعض المعلومات إن أركان السلطة وصلتهم رسالة بأن النظام في دمشق لا ينظر إلى الاتفاق باعتباره إيجابياً. وعلمت «الأخبار» أنّ الجانب السوري كان قد رفض أن يزور الشيباني نظيره اللبناني يوسف رجي، واقترح بأن يكون اللقاء في قصر بعبدا، ومن دون أن يمانع في التوجه إلى معراب لعقد لقاء مع جعجع. وهو ما بدا مستغرباً في استجابة رئيس الجمهورية إلى طلب دمشق وانضمام رجي إلى اللقاء الذي عقد بين عون والشيباني.

وبحسب مصادر متابعة، فإنّ اللقاء مع النائبة السابقة بهيّة الحريري كان مدرجاً على جدول أعمال الشيباني، الذي رضخ لضغوط سعودية أفضت إلى إلغاء اللقاء قبل ساعات من حصوله.

(الأخبار)

دمشق اختارت الحضور في طرابلس!

وسط الكثير من الأخبار عن زيارة الوزير السوري أسعد الشيباني إلى طرابلس، يتبيّن أنّ الكثير منها كان أشبه بـ«تمنّيات». وتشير مصادر متابعة إلى أنّ المسؤولين السوريين كبحوا حماسة سياسيّي المدينة عبر إشراف مكتب الشيباني مباشرة على التحضيرات بكل تفاصيلها. وتبيّن أن مشاركة الشيباني في صلاة الجمعة، لم يكن مُتفقاً عليها من الأصل، ولم يكن هناك تدخّل من الرئيس السابق لـ«هيئة علماء المسلمين» الشيخ سالم الرافعي، وأن الأمر نُسّق بين دمشق ودار إفتاء طرابلس. وعلمت «الأخبار» أن المسؤولين السوريين ولدى تلقّيهم الدعوة أشاروا إلى أنّهم لا يمانعون زيارة طرابلس «لما لها من رمزية بالنسبة إليهم، إضافة إلى احتضان أبنائها للنازحين السوريين ومشاركتهم أيضاً في الثورة السورية وانضمام المئات منهم إلى القتال معهم في وجه النظام السوري». لكن دمشق اعتذرت عن عدم تلبية دعوات السياسيين في منازلهم، كما أصرّ الشيباني على حصر اللقاء في مقر دار الفتوى في طرابلس في حضور عدد محدود من العلماء وبعض الفاعليات الطرابلسية السياسية والاقتصادية والدينية.

وبحسب المصادر، فإنّ أسماء الذين وُجّهت إليهم الدعوة، أُرسلت إلى دمشق، وجاء الجواب مع شطب عدد كبير من الأسماء، ومن بينها اسم الشيخ الرافعي من دون تحديد الأسباب، مع تمنّي دمشق بأن يحضر اللقاء عدد من الشخصيات الاقتصادية كمسؤولي مرفأ طرابلس وغرفة التجارة والصناعة. فكانت النتيجة اقتصار اللقاء على 30 شخصية بينها جميع نواب المدينة والمحافظ، فضلاً عن ممثّلي الطوائف المسيحية.

ورفض الشيباني إحراجه بحشد شعبي ينتظره على مدخل دار الفتوى، وامتنع لأسباب أمنية عن القيام بجولة في الأسواق التجارية في المدينة. لكنّ دار الفتوى أعربت عن اعتقادها بصعوبة منع الناس من الحضور. وتقرّر أخيراً أن يكون الاستقبال الشعبي عند ساحة السلام في البحصاص. وعُلم أن رئيس «المجلس الإسلامي العلوي» في لبنان، الشيخ علي قدور، اعتذر عن عدم المشاركة، وكذلك فعل النائب عن المقعد العلوي حيدر ناصر.

> **انعكست نتائج الحرب على إيران ولبنان على تصوّر الحكم الجديد في دمشق لكيفية التعامل مع لبنان، ومع المشروع الإسرائيلي في المنطقة**

> **الشرع استنجد بإردوغان لعدم الذهاب إلى واشنطن، وانقرة تعمّدت التواصل مع قيادات سنّية في لبنان للتحذير من مشروع الفتنة المذهبية**

تقرير

لا ضمانات أمنية أو سياسية ولا خطط للإعمار

اتفاق الذلّ يعلّق عودة أهالي الجنوب

زينب حمود

عادت السلطة اللبنانية من مفاوضات واشنطن بـ«سلّة فارغة»، ولا سيما في ما يتعلّق بتأمين عودة آمنة للنازحين إلى الجنوب. فرغم توقيع «الاتفاق الإطاري الثلاثي»، لا تزال أزمة النزوح تراوح مكانها، فيما تبقى العودة إلى القرى الجنوبية مُعلّقة، وسط تحدّيات سياسية وأمنية وتمويلية مُعقّدة، لم تنجح سلطة الوصاية في إيجاد حلول عملية لأيّ منها.

هذه هي الخلاصة التي انتهى إليها «تقدير موقف» نشره «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت» في الأول من تموز الجاري، بعنوان: «النازحون بعد الاتفاق الإطاري: قراءة في تعقيدات النزوح والعودة».

ويتجاوز التقرير سؤال «متى يعود النازحون؟»، إلى أسئلة أكثر جوهرية: تحت أي شروط ستتم العودة؟ وفي أيّ بيئة سياسية وأمنية؟ وبأيّ كلفة إنسانية ومادية؟ وهي أسئلة تضع الدولة اللبنانية ومؤسساتها أمام اختبار إدارة واحدة من أعقد أزمات النزوح في تاريخ لبنان الحديث، بعدما تجاوز عدد النازحين، وفق تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 1,4 مليون شخص، أي ما يزيد على 20% من السكان.

ويرى التقرير أن الدولة اللبنانية التي أخفقت في إدارة أزمة النزوح، تسير بالنهج نفسه في مرحلة التعافي وتهيئة الظروف اللازمة لعودة آمنة وواسعة النطاق. ويعزو ذلك إلى «العجز الواضح في قدرة الدولة على ضبط الواقع الميداني في جنوب لبنان، في ظل استمرار التوتّرات والخروقات العسكرية». ورغم مشاهد عودة عدد من أبناء الجنوب إلى قراهم، يلفت التقرير إلى أن هذه العودة «لا تعدو كونها ممارسة متدرّجة ومُجزّأة، تراوح بين زيارات استكشافية قصيرة وعودة مؤقّتة محفوفة بالمخاطر، في ظل قلق دائم من تجدّد الحرب وغياب الضمانات السياسية والأمنية المستقرة، بعدما كرّست الفترة الماضية حالة من عدم الثقة لدى السكان، سواء تجاه استمرارية التهدئة أو إمكانية تحوّلها إلى وقف إطلاق نار دائم».

(مروان بوحيدر)

ويفصّل التقرير أبرز العوائق التي تحول دون عودة النازحين، معتبراً أن العامل العسكري يبقى الأكثر تأثيراً، في ظل استمرار الخروقات الإسرائيلية، إذ يشكّل «العامل الأساسي الذي قد يعيد إنتاج النزوح بصورة دورية، ويجعل العودة رهناً بتقلّبات ميدانية يومية، لا بضمانات سياسية مستقرة». وفي هذا السياق، يشير إلى دور المؤسسة العسكرية اللبنانية، التي «يُفترض أن تكون أحد أعمدة تسهيل العودة، لكنها تتحوّل عملياً إلى جهة ضبط وحماية تمنع العودة غير الآمنة، وتدعو المدنيين إلى التريّث، في ظل غياب شروط الاستقرار».

ويرتبط ذلك أيضاً بعدم التوصل إلى تسوية نهائية، وبالثغرات التي تشوب الاتفاق الإطاري الذي لم يفضِ إلى ضمانات قابلة للتنفيذ على الأرض. فهو لا يتضمّن جدولاً زمنياً واضحاً لانسحاب جيش العدو، بل يربط إعادة انتشاره بمسار نزع سلاح حزب الله، وبترتيبات أمنية لا تزال فعّاليتها العملية موضع اختبار. ويلفت إلى أن «نظام الضمانات الدولية لا يزال غير واضح، إذ لم تتبلور بعد آلية المتابعة التي أعلن عنها لمراقبة وقف الأعمال العدائية، كما لم تتضح قدرتها على منع تجدّد العمليات العسكرية، ما يجعل كل خطوة باتجاه العودة رهينة احتمال انهيار التفاهمات أو تبدّل موازين القوى على الأرض».

لكن، حتى لو جرى تجاوز العوائق الأمنية، وتوقّفت الخروقات الإسرائيلية، واستُكمل الانسحاب من الأراضي المحتلة، فهل تصبح العودة ممكنة عملياً؟

يجيب التقرير بأن العقبات لا تنتهي عند الجانب الأمني. فإلى جانب استمرار سيطرة جيش الاحتلال على عشرات القرى الجنوبية، بما يعادل نحو 6% من مساحة لبنان، فإن كثيراً من القرى غير المحتلة نفسها لم تعد مُهيّأة لاستقبال

> **أكثر من 61 ألف وحدة سكنية تعرّضت للتدمير والأضرار جسيمة**

سكانها، إذ إن «أكثر من 61 ألف وحدة سكنية تعرّضت للتدمير والأضرار جسيمة، ما خلّف نحو 8,5 ملايين متر مكعّب من الردم، وهو ما يشكّل أحد أكثر العوائق عمقاً وتعقيداً أمام عودة النازحين». ويُضاف إلى ذلك الانهيار الواسع في البنى التحتية، من شبكات الكهرباء والمياه والطرق، فضلاً عن انقطاع الخدمات الأساسية في عدد كبير من القرى».

في المقابل، تبرز أزمة إعادة الإعمار بوصفها أحد أبرز العوامل التي تزيد المشهد قتامة. فالتقرير يشير إلى أن هذا المسار يصطدم بعقبتين أساسيتين: «فجوة تمويل حادّة، وغياب خطة دولية واضحة وشاملة لإعادة بناء القرى الجنوبية. فحتى الآن، لم يُبلور إطار تمويلي أو تنفيذي متكامل يحدّد أولويات الإعمار، أو يربط التمويل بجدول زمني مُلزم».

ويضيف التقرير أن الاتفاق الإطاري نفسه «وضع العصي في الدواليب»، إذ ربط إعادة الإعمار، والدعم الدولي، ولا سيما الأميركي، بـ«تنفيذ سلسلة من الالتزامات الأمنية وفق مراحل محدّدة، تشمل بسط سلطة الدولة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، ومنع وصول أموال إعادة الإعمار إليها أو استفادتها منها».

وفي المقابل، تعزو السلطة اللبنانية التعثّر في مسار العودة إلى عوامل تتجاوز قدرتها، من بينها استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، وصعوبة تأمين التمويل اللازم لإعادة الإعمار. غير أن هذه المبرّرات، وفق التقرير، لا تعفيها من مسؤولياتها المباشرة في الملفات التي تقع ضمن صلاحياتها، وفي مقدّمها على الأقل «إدارة ملف الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتنسيق جهود المؤسسات الرسمية والبلديات والمنظّمات الدولية، لإطلاق خطة متكاملة للعودة».

ويخلص التقرير إلى أن الاختبار الحقيقي لسيادة الدولة لا يكمن في المشاركة «الشكلية» في المفاوضات أو في توقيع اتفاق يترك عودة النازحين «مُعلّقة»، بل في قدرتها على الانتقال إلى مسار تعافٍ فعلي، يوفّر الشروط الأمنية والخدماتية والاقتصادية اللازمة لعودة جميع النازحين، عودة آمنة، مستقرة، ومُستدامة، إلى الجنوب... كل الجنوب.

رصد «استديو أشغال عامة» استخداماً ما لا يقل عن 27 مبنى داخل بيروت الإدارية كمساكن خارج منظومة الإيواء الرسمية، من بينها سوق الروشة التجاري وفنادق مهجورة في منطقة الحمرا.

أمّا المسار البديل الآخر، فيقوم على اعتماد نموذج «السكن المُيسّر مقابل الترميم»، وهو نموذج معمول به في العديد من التجارب الدولية لمواجهة أزمات النزوح والإسكان، ويتيح تأمين مساكن للنازحين مقابل إعادة تأهيل الأبنية المتضررة أو المهجورة.

أمّا الخلل الأكبر في إدارة ملف النزوح، فتمثّل في تجاهل الدولة لأزمة السكن، رغم أن غالبية النازحين لجأت إلى سوق الإيجارات. فقد تُركت الأسر تحت رحمة المالكين وأصحاب العقارات، في ظل غياب أي تدخّل رسمي لضبط الأسعار أو الحدّ من الاستغلال. ويرى «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» أنه كان الأجدى بالدولة تنظيم سوق الإيجارات عبر تحديد سقوف للأسعار، سواء من خلال مراسيم حكومية أو تشريعات مؤقّتة تمدّد عقود الإيجار القائمة بالشروط نفسها لفترة محدّدة، مع منح البلديات، بصفتها المستجيب الأول للأزمة، صلاحيات أوسع لمراقبة هذا السوق وتنظيمه.

وفي السياق نفسه، تشير بكداش إلى أن الدولة تجاهلت أيضاً اقتراحات قوانين لتنظيم الإيجارات وضبطها، آخرها مشروعا قانون قدّما في شباط الماضي لتعديل قانون الإيجارات السكنية القديمة وتنظيم عقود الإيجار الحالية. ومع ذلك، لم يُدرجا على جدول البحث، رغم أن البلاد كانت تمرّ بأحدى أشد أزماتها الإنسانية والمعيشية.

> **توزيع مراكز الإيواء لم يستند إلى معايير العدالة المكانية بقدر ما خضع لاعتبارات دينية وطبقية ومناطقية**

النازحين على سوق الإيجارات والحدّ من استغلالهم.

وقد أثبتت تجربة الحرب الأخيرة إمكان تطبيق هذا النموذج، بعدما حوّلت مئات العائلات المهجّرة مباني شاغرة إلى مساكن مؤقّتة، ولا سيما المساكن ذات الاستخدام الموسمي في المناطق الآمنة. فقد

إدارة السلطة للحرب: نازح «دبّر راسك»!

رأجانا حمية

تسبّبت الحرب بنزوح نحو مليون ونصف مليون مواطن. لكن، خلافاً للحروب السابقة، لم تكن مراكز الإيواء هي الوجهة الرئيسية للنازحين، بعدما اختلفت مقاربة الناس للنزوح عن المقاربة التقليدية للسلطة. ويعود ذلك، إلى حدّ كبير، إلى فقدان الثقة بمراكز الإيواء الجماعية، التي غالباً ما تفتقر إلى التجهيزات الأساسية وأبسط معايير الخصوصية والكرامة.

وليس هذا واقعاً جديداً، فمع كل حرب يشنّها العدو الإسرائيلي، تتعامل الدولة مع ملف النزوح بعقلية المتفاجئ لا المستعدّ، فتتكرّر الإشكاليات نفسها، وتبقى استجابتها أسيرة المفهوم التقليدي للإيواء، وبعيدة عن مواكبة تطورات الأزمة.

وتجلّى هذا الخلل في الحرب الحالية، إذ لم يلجأ إلى مراكز الإيواء الرسمية سوى نحو 15% من النازحين، فيما تولّى 85% تدبّر أوضاعهم خارجها، عبر استئجار مساكن، أو اللجوء إلى الأقارب والمعارف، أو الاستفادة من شبكات الدعم الاجتماعي. وتؤكد هذه النسب بيانات وحدة إدارة الكوارث، كما تتطابق مع نتائج دراسة لـ«المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» حول واقع النزوح في الحرب الحالية.

خصخصة النزوح

تُظهر دراسة «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» أن عبء إدارة الأزمة انتقل من المؤسسات الرسمية إلى الأسر النازحة، بعدما تحوّل النزوح إلى «حالة حضرية ممتدّة تُدار عبر آليات السوق وفرص التدبّر الذاتي، أكثر مما تُدار عبر المؤسسات الرسمية ومنظومات الحماية التقليدية في الأزمات الإنسانية».

وكشفت موجة النزوح الأخيرة عن تحوّل عميق في طبيعة الأزمات الإنسانية وطرائق إدارتها، وهو ما لم تستوعبه الدولة، التي اكتفت باستجابة جزئية أسيرة لمنطق الإيواء التقليدي. فابقت المساعدات متمركزة في المراكز الجماعية، فيما بقي معظم النازحين خارجها. ونتيجة لذلك، تُركت الأسر لتدبر الأزمة بنفسها، لتنشأ حالة من «خصخصة إدارة النزوح»، دفعت هذه الأسر ثمنها عبر استنزاف مدّخراتها، والاستدانة، وتقليص إنفاقها لتأمين الحدّ الأدنى من احتياجاتها.

اختارت الدولة حصر استجابتها داخل مراكز الإيواء، متعاملة مع النازحين بمنطق «المدرسة الداخلية أو السجن»، وفق توصيف الباحثة المدينية والعضو المؤسّس في «استديو أشغال عامة» نادين بكداش. في المقابل، كانت غالبية النازحين خارج هذه المراكز، في بيئة حضرية تفرض إيجارات مرتفعة وكلفة معيشية تثقل كاهل الأسر.

وتلفت الدراسة إلى أن المدينة نفسها لم تعد صالحة لأن تكون ملجأ، إذ لم تكن مُهيّأة لاستقبال هذا الكم الهائل من النازحين، الذي تجاوز 20% من عدد السكان، ما جعل الانتقال إليها انتقالاً من مشاشة إلى أخرى».

وزاد من تعميق هذه الهشاشة أسلوب السلطة في توزيع مراكز الإيواء، إذ لم يستند إلى معايير العدالة المكانية، بقدر ما خضع لاعتبارات دينية وطبقية ومناطقية. فاستُبعدت مناطق اعتُبرت مختلفة دينياً أو اجتماعياً أو سياسياً عن غالبية النازحين، فيما تحمّلت مناطق أخرى العبء الأكبر، في مخالفة لمبدأ التوزيع العادل للأعباء الذي تفرضه حرب بهذا الحجم. وبحسب إحصاء أجراه «استديو أشغال عامة» استناداً إلى بيانات وحدة إدارة الكوارث حتى 15 نيسان الماضي، تركّزت النسبة الكبرى من مراكز الإيواء في عدد محدود من المناطق العقارية، ولا سيما في الشطر الغربي من بيروت، حيث افتُتح 139 مركزاً، فيما بقيت مناطق مثل المدور والصيفي والرميل والأشرفية شبه مُستثناة، إذ لم يضم كل منها سوى ستة مراكز.

ولعلّ أبرز تجلّيات هذه الهشاشة تمثّل في أزمة السكن، التي وضعت النازحين أمام ضغوط معيشية جديدة. فقد واجه هؤلاء صعوبة كبيرة في الوصول إلى مسكن، أو حُرموا منه بفعل اعتبارات مناطقية وطائفية، إلى جانب التفاوت المتزايد في القدرة على تأمين سكن لائق. وبذلك «خرج السكن من إطار الحاجة الإنسانية ليصبح آلية

(مروان بوحيدر)

الأساسية التي تنتقل عبرها كلفة النزوح وإدارته إلى الأفراد والأسر أنفسهم». ويؤكد ذلك الاستغلال الواسع الذي مارسه بعض المالكين وأصحاب العقارات، عبر فرض بدلات إيجار باهظة استغلّت حاجة النازحين الملحّة إلى المأوى.

البدائل المُمكنة

ولأن الدولة لم تُصحّح مسارها في إدارة ملف النزوح، واستمرّ تعطيل أدوات المعالجة تشريعياً وتنفيذياً، بادرت مجموعة من المنظّمات والهيئات المدنية إلى مقاربة الأزمة من زاوية مختلفة: ماذا يمكن فعله لمواجهة التهجير الذي يفرضه العدوان الإسرائيلي؟ وانطلاقاً من هذا السؤال، وجّهت رسالة من عشرة بنود إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، بصفتها الجهة المكلّفة بإدارة الملف، حملت رسالتين واضحتين: الأولى أن المقاربة الحالية، القائمة على التركيز على مراكز الإيواء وترك مئات آلاف النازحين رهائن لسوق السكن، لم تعد قابلة للاستمرار. والثانية أن المطلوب هو تغيير جذري في منطق الاستجابة، عبر الانتقال إلى تدخّلات مجتمعية تنطلق من المدن والأحياء التي يقيم فيها النازحون، وتستجيب لاحتياجاتهم في أماكن وجودهم.

وتلخّص بكداش هذه المقاربة بعبارة: «دعم الناس حيث هم، على قاعدة أن الناس لديهم خياراتهم، وعلى السلطة أن تعمل على تحسين هذه الخيارات وتنظيمها، لا قمعها».

تقرير

سوق الإسمنت ينتظر المستوردين

زينب بزي

لم تكن أزمة الإسمنت التي شهدها لبنان قبل أسابيع مجرّد ارتفاع في الأسعار، بل أتت بسبب هشاشة السوق المحلية وتداخل الاحتكار مع النفوذ السياسي وفوضى السياسات الحكومية. هكذا، تجاوز سعر مبيع طن الإسمنت للمستهلك 400 دولار، فيما باتت المادة شبه مفقودة في عدد من المناطق بعدما عمد المحتكرون إلى تخزين ما تصل إليه أيديهم من كميات، وهذا انعكس سلباً على أداء ورش أعمال البناء والترميم وعلى العقود العامة، وأثار مخاوف من تفاقم الأزمة مع اقتراب مرحلة إعادة الإعمار التي يُتوقّع أن ترفع الطلب على الإسمنت إلى مستويات غير مسبوقة.

في هذا السياق، تطلّب الأمر من وزارة الصناعة عدّة أسابيع لإعادة النظر في التسعيرة الرسمية. وقبل يومين صدر القرار الذي يرفع السعر الأقصى لمبيع طن الإسمنت الأسود في أرض المصنع من 92 دولاراً إلى 96 دولاراً من دون الضريبة على القيمة المضافة، فيما قضى الثاني بفتح باب استيراد الإسمنت الأسود والأبيض بموجب إجازة مُسبقة من وزارة الصناعة، في خطوة قالت الوزارة إنها تهدف إلى تأمين حاجة السوق وتحريك قطاع البناء ومنع تكرار أزمة الشح التي شهدتها البلاد خلال الأشهر الماضية.

واستندت الوزارة، في قرارَيها، إلى كتاب وجّهه مدير المبيعات في شركة «ترابة السبع» وعضو مجلس إدارة الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء وممثل الجمهورية اللبنانية، وليد بعينو، تضمّن دراسة مقارنة لأسعار الإسمنت في الدول العربية. وأظهر الكتاب أن سعر طن الإسمنت يبلغ 167 دولاراً في سوريا، 138 دولاراً في الأردن، 110 دولارات في العراق، 93 دولاراً في الإمارات العربية المتحدة، 90 دولاراً في كل من مصر وتركيا و85 دولاراً في السعودية. أي إن السعر في السوق المحلية بعيد كثيراً عن الأسعار العالمية، ولا سيما في الدول التي لا تقدّم أي دعم لهذه الصناعة. ولفت إلى أن انخفاض كلفة الطاقة في الدول المُنتجة للنفط والغاز يمنحها ميزة تنافسية تخفّض كلفة الإنتاج مقارنة بالدول المستوردة للطاقة. وبناءً على هذه المعطيات، رأت الوزارة أنّ رفع السعر المحلي إلى 96 دولاراً يبقى أقل من الأسعار المعتمدة في عدد من الأسواق العربية، وأنه يأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار المواد الأولية والوقود وكلفة الإنتاج

> **لم تتلقَّ وزارة الصناعة أيّ طلب للحصول على إجازة استيراد حتى الآن**

خلال السنوات الأخيرة.

لكن رغم أهمية تعديل السعر، يبقى قرار فتح باب الاستيراد هو العنصر الأكثر تأثيراً على مستقبل السوق. فالمنافسة وحدها قادرة على زيادة العرض وكبح الأسعار ومنع تكرار الاحتكار الذي ظهر خلال أزمة الإسمنت الأخيرة. غير أن هذه الخطوة لم تدخل حيّز التنفيذ حتى الآن، إذ تؤكد معلومات «الأخبار» أن وزارة الصناعة التي فتحت الباب أمام الاستيراد لكبح الممارسات الاحتكارية في السوق وتماشياً مع الزيادة المتوقّعة في الطلب، لم تتلقَّ حتى أمس أي طلب من أي جهة ترغب في الحصول على إجازة استيراد. ويطرح ذلك أكثر من علامة استفهام حول الأسباب التي تحول دون دخول مستوردين جدد إلى السوق، سواء لجهة الكلفة، أو التمويل، أو قدرة المستوردين على منافسة المنتج المحلي، خصوصاً أن السوق تستعد لمرحلة يُتوقّع أن يرتفع فيها الطلب بشكل كبير مع بدء مشاريع إعادة الإعمار.

وفي الوقت الراهن، لا يزال الإنتاج المحلي يعتمد عملياً على شركة «سبلين» وحدها، فيما لم تبدأ شركتا «الإسمنت الوطنية» و«هولسيم» الإنتاج بعد، ما يعني أن حجم العرض لم يتغيّر مقارنة بما كان عليه خلال الأزمة. وبالتالي، فإن الرهان على انخفاض الأسعار يبقى مؤجّلاً إلى حين دخول كميات مستوردة فعلياً إلى السوق، أو عودة جميع المصانع المحلية إلى الإنتاج، بما يخلق منافسة حقيقية بين المنتج المحلي والمستورد. وسبب توقف الشركتين عن الإنتاج يعود إلى مشكلة المقالع والكسارات غير الشرعية وعددها أكثر من 1500 تعمل من دون أي ترخيص. وهذه المقالع والكسارات تُعدّ ضرورية لإنتاج الإسمنت، لأن البديل عنها هو استيراد الكلينكر وتحويله إلى إسمنت وهو أمر كان مُربحاً في الفترة الماضية حين كان سعر استيراد الكلينكر أقل من نحو 40 دولاراً، إلا أنه بعد الحرب ارتفع إلى ما فوق 70 دولاراً، ما يعني أن مبيعه في السوق المحلية بعد نقله وتحويله إلى إسمنت وإكلافه الأخرى يزيد على 90 دولاراً، أي تقريباً ما يساوي السعر الرسمي، وأقل منه قبل صدور قرار تعديل التسعير الأخير.

تقرير

تعديل قرار إلغاء الامتحانات الرسمية: من يتحمل مسؤولية الخطأ؟

فاتن الحاج

عدّل مجلس الوزراء أمس قرار إلغاء الامتحانات الرسمية، الذي يشمل طلاب المهني والتقني، مقرراً إجراء امتحانات الامتياز الفني والإجازة الفنية، إضافةً إلى اختصاص التمريض في مختلف مراحله، ومنح إفادات نجاح لبقية اختصاصات البكالوريا الفنية.

برّرت وزير التربية ريما كرامي ذلك، قبيل دخولها الجلسة، بأن ورود شهادتي الامتياز الفني والإجازة الفنية ضمن القرار السابق جاء «عن طريق الخطأ». ولدى سؤالها عن التحركات الطلابية في الخارج اعتراضاً على هذا التعديل، اكتفت بهزّ رأسها من دون الإدلاء بأي تعليق.

ويستند جزء من تبرير هذا التعديل إلى اعتبار شهادتي الامتياز الفني والإجازة الفنية بمستوى يوازي التعليم الجامعي وليس الثانوية العامة، ما يفرض، بحسب هذا الطرح، الحفاظ على الامتحانات الرسمية وعدم الاكتفاء بالإفادات.

غير أن هذا التبرير فتح نقاشاً داخل الأوساط التربوية حول معيار التمييز بين هذه الشهادات وسائر المسارات التعليمية، ولا سيما أن التعليم الجامعي نفسه، سواء في الجامعة اللبنانية أو في الجامعات الخاصة، لا يخضع لامتحانات رسمية موحّدة بإشراف وزارة التربية، فيما تعتمد الجامعات أنظمة تقييم داخلية خاصة بها.

وبالنسبة لاختصاص التمريض، تشير مصادر تربوية إلى أن الإبقاء على الامتحانات يرتبط بطبيعة الاختصاص العملية والمهنية، باعتباره من الاختصاصات التي تتصل مباشرة بسوق العمل والمسؤولية الصحية. غير أن الإبقاء عليها يفتح نقاشاً حول آلية تقييم المواد التطبيقية التي لم تُنجز بالكامل في عدد كبير من المعاهد، وكيفية ضمان عدالة التقييم بين الطلاب، في ظلّ تفاوت الواقع التعليمي بين مؤسسة وأخرى.

إضافةً إلى ذلك، برزت مشكلة أساسية أدت إلى تعديل قرار الإلغاء، وهي عدم اكتمال العلامات داخل عدد كبير من المعاهد المهنية، وعدم وصولها بشكل كامل إلى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، ما جعل قاعدة التقييم غير مكتملة وأضعف إمكانية اعتماد الإفادات بصورة موحّدة.

في ضوء ذلك، تتصاعد الانتقادات لطريقة إدارة الملف داخل الحكومة، إذ يرى معترضون أن المسؤولية عن الخطأ أو التخبط في إعداد القرار ومن ثمّ تعديله يفترض أن تتحملها وزيرة التربية ومجلس الوزراء، لا الطلاب الذين وجدوا أنفسهم أمام تبدّل مفاجئ في مصير الامتحانات خلال أيام قليلة.

ويطرح هؤلاء تساؤلات حول كيفية إقرار قرار بهذا الحجم، ومن ثم تعديله تحت عنوان «الخطأ»، من دون أن يثير ذلك نقاشاً أوسع حول آلية التدقيق والمحاسبة داخل مجلس الوزراء، وصولاً إلى إقالة أو استقالة وزيرة التربية، ولا سيما أن الملف يتعلق بمصير عشرات الآف الطلاب.

وعليه، لوّحت روابط الأساتذة في التعليم الثانوي والأساسي والمهني الرسمي بمقاطعة دورة الامتحانات الخاصة في الثانوية العامة والامتياز الفني والإجازة الفنية، احتجاجاً على ما تعتبره تخبطاً في إدارة الملف وغياب رؤية واضحة في اتخاذ القرار التربوي. يفتح ذلك الباب أمام مرحلة تصعيد جديدة، قد تنعكس على مجمل الاستحقاق التربوي إذا لم يُحسم سريعاً مساره وآلياته التنفيذية بصورة نهائية وواضحة.

على الغلاف

بعد 1000 يوم على السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، واندلاع الحرب التي ما لبثت أن امتدّت وتوسّعت، لا تبدو المنطقة البتّة، كما كانت قبل ذلك اليوم. فقد سجّلت عملية «طوفان الأقصى» لحظة كاشفة ومؤسِّسة في سجلّ الصراع مع العدو الإسرائيلي؛ إذ أطلقت حرباً طويلة، وفتحت أبواب الإقليم على سلسلة تحوّلات أمنية وسياسية وعسكرية، امتدّت من غزة والضفة الغربية إلى لبنان وسوريا والعراق وإيران، ووضعت المشروع الصهيوني، كما «محور المقاومة»، أمام اختبارات غير مسبوقة.

في قطاع غزة، ذهبت إسرائيل إلى أقصى ما يمكنها من عنف وإجرام، محوّلةً الحرب إلى إبادة مفتوحة، تنوّعت وجوهها بين قتل جماعي، وتجويع، وتهجير متكرّر، وتدمير منظّم للمدن والمخيمات، وملاحقة للصحافيين والأطباء والمسعفين، في محاولة لاستهداف المجتمع الفلسطيني بأكمله، في تماسكه وذاكرته وقدرته على البقاء. وامتدّ العنف الإسرائيلي إلى القدس والضفة الغربية أيضاً، حيث دشّن العدو سياسات استيطانية أوسع، ومارس الحدّ الأقصى من الضغوط العسكرية والأمنية على مدن الضفة وبلداتها ومخيماتها، وصولاً حتى تجريف بعضها وتهجير أهلها.

غير أن هذا العنف، على اتساعه وإفراطه، لم يفلح في محو أثر الصدمة الأولى التي حفرت عميقاً في الوعي الإسرائيلي، في حين خرجت إسرائيل من الحرب مثقلة بوصمة الإبادة، وأكثر انكشافاً أمام سؤال العجز عن الحسم، والابتعاد أكثر فأكثر عن تحقيق «النصر المطلق».

أما في لبنان، حيث بادرت المقاومة منذ اليوم الأول إلى مساندة غزة، فرغم فداحة خسائرها في حرب أيلول 2024، وما نتج منها من ارتدادات، عاد «حزب الله» إلى الميدان مجدّداً، مثبتاً، في المنازلة الأخيرة، قدرة عالية على التعافي وإعادة التنظيم، ومتمكّناً، على هول الخسائر، من كسر دائرة نتائج الحرب السابقة التي كرّست احتلالاً لجزء من الجنوب، وحرية قتل يومي على طول البلاد وعرضها، ودافعاً، بإسناد من إيران، بالملف اللبناني إلى طاولة التفاوض الكبرى.

وبالنسبة إلى إيران، فقد حملها اتساع العدوان الإسرائيلي على مغادرة سياسة «الصبر الاستراتيجي»، والانتقال إلى المواجهة المباشرة، مع حافزية مرتفعة نسبياً. ومع الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة التي ثبتت فاعليتها في الجولة الأخيرة، وتحويل مضيق هرمز وأمن الطاقة إلى جزء من «معادلة الاشتباك» الإقليمية، فرضت طهران قاعدة جديدة: أيّ مساس بأمنها لن يبقى محصوراً في جغرافيا إيران أو إسرائيل، بل سيمتدّ مباشرة إلى المصالح الأميركية والغربية في المنطقة وما وراءها. وبذلك، أفهمت طهران المعنيين بأن في مقدورها خنق اقتصاد العالم، وهزّ استقرار أسواق الطاقة والمال، كما لم يحدث من قبل.

على الضفة الأخرى من المشهد، راحت إسرائيل تعيد تعريف عقيدتها الأمنية، على قاعدة أن الحرب لم تعُد وسيلة لخدمة السياسة، بل غاية قائمة بذاتها؛ وأن الميدان وحده، وما يتحقّق فيه، هو معيار النجاح. وهي روّجت لـ«درّة تاج» ما استخلصته من تجربة السابع من أكتوبر المريرة، أي سياسة «المناطق الأمنية العازلة» داخل غزة ولبنان وسوريا. لكنها، في التطبيق، اصطدمت بحدود قاسية وصارمة؛ إذ لا قدرة لديها على حرب مفتوحة بلا كلفة اقتصادية واجتماعية، ولا استقلال فعلياً عن الولايات المتحدة في السلاح والذخيرة والغطاء السياسي، ولا إمكان لتحويل الإنجازات التكتيكية إلى انتصار استراتيجي مستدام. وهكذا، وجد رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، نفسه أسير شعارات رفعها، وأهداف وعد بتحقيقها، إلا أنه فشل في بلوغها، وهو ما بات يهدّد مستقبله السياسي بأكمله.

ولم يكن اليمن والعراق وسوريا خارج هذا الزلزال؛ ففي حين استطاع اليمن، بمعارك الإسناد المتتالية، فرض نفسه لاعباً رئيسياً ضمن محور المقاومة، وإجبار الولايات المتحدة على التراجع عن معركة لم تستطع حصد أيّ نتائج منها، وجد العراق نفسه ساحة غير ثانوية لاشتباك بين فصائل المقاومة والولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما يحاول هضم نتائجه هذه الأيام، على المستويَين الأمني والسياسي. أما في سوريا، فأدى سقوط النظام السابق، نهاية عام 2024، إلى قطع إحدى أهمّ ركائز الإسناد الجغرافي والسياسي للمقاومة، وفتح الباب أمام حضور إسرائيلي غير مسبوق في الجنوب السوري، وأمام محاولات أميركية لإعادة هندسة التوازنات من دمشق إلى بيروت.

هكذا، تُنبئ 1000 يوم من الحرب بمرحلة إقليمية جديدة، تبدو فيها إسرائيل أكثر توحّشاً، لكنها أقلّ قدرة على فرض نهايات حاسمة، وإيران ومحورها أثقل كلفة وجراحاً، لكنهما أكثر حضوراً على مستويَي الردع والتماسك، فيما تَظهر المنطقة كلها على أعتاب نظام أمني - سياسي جديد، لم تُكتب قواعده النهائية بعد.

(الأخبار)

«إسرائيل» بين بنياميتين

طه حسين

غالباً ما يحجب دخان اللحظة عن أهلها كثيراً من السياقات السننية والتاريخية، فيُغيّب ما يتكرر في تجارب المجتمعات البشرية من جوهر ومعاودة. وكثيراً ما تتحول وفرة البيانات نفسها إلى حجاب معرفي حين تُقرأ جافة، منزوعةً من إحساسها الزمني والمكاني. يسعى هذا المقال إلى تقديم مقاربة هادئة، في لحظة صاخبة، لفكرة الدولة الإسرائيلية أقرؤها بين «بنياميتين». سرداً مكثفاً لمحطات مفصلية في رحلة كيان لا يزال يقاتل من أجل وجوده، من هيولى اللعنة حتى لعنة العقد الثامن.

بين بنيامين وثيودور

كان يا ما بات، لاحقاً المتحف اليهودي المجري، وعلى بعد أقل من كيلومتر من الضفة الشرقية للدانوب في قلب بيست القديمة، في ذلك الحي اليهودي المفتوح بلا جدران، منزلٌ برجوازي يهودي من طابقين يتكئ على الجدار الجانبي لكنيس شارع دوهاني، أكبر كنيس في أوروبا آنذاك. هناك، بعد سبعة أشهر وستة وعشرين يوماً من تدشينه، احتفل يعقوب هرتزل وزوجته جانيت بمولودهما الأول: بنيامين زئيف، الذي سيعرفه العالم لاحقاً باسم ثيودور هرتزل.

لم يكن بنيامين وثيودور مجرد اسمين لشخص واحد، كما جرت العادة بين يهود أوروبا الوسطى، بل كانا، منذ البداية، عنواناً لتوترٍ هوياتي سيصطحبه هرتزل إلى أروقة «الدولة اليهودية» القادمة. وهكذا، في بنيامين، ظلت تتردد ذاكرة البيت اليهودي وحكايات الجد شمعون، الذي حرص ألّا تكون مئات الكيلومترات بين زملين وبيست مانعاً بين العبرية وحفيده. وفي ثيودور، كانت تكبر مع الفتى أحلام البيت الأوروبي بعيون والديه؛ حقوقياً بمعطف أنيق وقميص أبيض، ثم متعلقاً بأطراف حلم رومنسي، يراسل سيغموند، صديق الدراسة: «أود أن أصبح شاعراً ألمانياً».

ذلك التوتر سيصعد على خشبة مسرح كارل في فيينا، في مسرحيته «الغيتو الجديد»، حكايةَ محامٍ يهودي يواجه حدود الاندماج في مجتمع أوروبي لينتهي مأزوماً. يقولها على لسان بطله بوضوح: «نحن مواطنون، ومع ذلك نظل غرباء». ثم يرافقه، مراسلاً صحفياً في باريس، وهو يغطي قضية دريفوس سنة 1894، وربما يسمع صداه للمرة الأولى في مراسم تجريد ألفريد دريفوس من رتبته العسكرية، وسط هتافات: «ليسقط اليهودي» و«الموت لليهود». عن هذا الصوت كتب هرتزل لاحقاً: «لقد تحولت إلى صهيوني».

في تلك اللحظة بالذات أجرت الهويتان ما يشبه التسوية. لم تعد المسألة اليهودية عرضاً اجتماعياً يعالجه الاندماج، بل باتت أصلاً تاريخياً يتطلب حلاً آخر سيبلوره بعد عامين، سنة 1896، في كتابه «الدولة اليهودية». هناك بدأ بنيامين وثيودور يفكران بصوت واحد. تسويةٌ سرعان ما ستضعه، بعد عام واحد، في مؤتمر بازل الأول سنة 1897، على رأس المنظمة الصهيونية، وهو على بعد ثلاث سنوات من الأربعين.

آخر تسويات هرتزل

لم يكن المؤتمر الصهيوني أول من راوده حلم الدولة، ولم يكن هرتزل أول من رواه. فحلم الدولة، أو لنقلْ أقله، العودة، يردده اليهود في «بركة الطعام» بعد كل وجبة خبز منذ خراب هيكلهم سنة 70 للميلاد «ارحم يا رب... أورشليم مدينتك... وصهيون مسكن مجدك... وأعد بناء أورشليم المدينة المقدسة سريعاً في أيامنا». حتى إن هرتزل اعترف بعد قراءته كتاب «روما والقدس» لموزس هس سنة 1901 «لو كنت قد قرأت هذا الكتاب من قبل، لربما ما كنت كتبت كتابي». لذلك لا يحاول هذا المقال تتبع تيه الفكرة بين النصوص الدينية والمشاريع الاستيطانية التي جابت قارات العالم، بل يبدأ من اللحظات المؤسسة لكيان بات يبلغ من العمر ثمانين سنة إلا عامين.

كنص مسرحي، هندس هرتزل حلم دولته على خشبة مسرح المؤتمر الأول. صباح الأحد 29 آب 1897، استوقف هرتزل رفيقه مكسيم شتاينر عند باب كازينو بازل، مانعاً إياه من الدخول ببذلته الصيفية العادية، وطالبه بالعودة إلى الفندق وارتداء «التاكسيدو» وربطة العنق البيضاء المفروضة على الجميع. لم تكن المسألة مرتبطة بالأناقة الشخصية بقدر ما كانت إحدى مفردات حملة هرتزل التسويقية لدولة قادمة يريد أن يقنع بها العالم.

على الخشبة نفسها، كان لكل جمهور خطابه. فحين يخاطب خزائن العثمانيين، يكتب في «الدولة اليهودية»: «إذا منحنا السلطان فلسطين، نستطيع أن ننظم مالية تركيا». وحين يخاطب العالم المسيحي، يحدثهم عن أجراس كنائسهم ويطمئنهم: «سنشكل على الأماكن المقدسة حراسة شرف». وحين يخاطب أوروبا، يعود بنيامين وثيودور إلى عناق مختلف، إذ يقدم المشروع بوصفه موقعاً متقدماً للحضارة الأوروبية في مواجهة آسيا، أو كما كتب: متراساً لأوروبا في آسيا، وموقعاً للحضارة في مواجهة ما سماه البربرية. وخلف ستار المسرح يتحدث العبرية بطلاقة ويخبر اليهود رواية الخلاص من «الغيتو».

في سانت بطرسبرغ، 1903. ينفض هرتزل عن قميصه دماء ما عُرف بمجزرة كيشينيف. هناك تتجلى الميكافيليّة الهرتزلية بوضوح حين صافح وزير الداخلية الروسي فياتشيسلاف فون بليفي، الذي اتهمه اليهود بالتواطؤ فيها، ليعود منه برسالة رسمية مؤرخة في 12 آب 1903، تعهدت فيها الحكومة الروسية بدعم الاستيطان اليهودي في فلسطين دبلوماسياً والوساطة لدى السلطان العثماني، في تقاطع واضح بين رغبة صهيونية في الأرض ورغبة روسية في تصريف جزء من أزمتها اليهودية.

> **يمكن سماع وعظ الماجيد ناثان في خطاب نتنياهو المشبع بالرواية الدينية والتاريخية: ليس بوصفها استدعاءات تراثية، بل مفردات حية في تفسير الحاضر وصناعة قرار من يقول: «إذا كنت تسألني إن كنت أشعر أنني في مهمة تاريخية وروحية، فالإجابة هي نعم»**

لم يكد هرتزل يغادر أروقة القيصرية الروسية عاملاً بالخطة «أ» المتمثلة في انتزاع وساطة روسية تضغط على الباب العالي في فلسطين، حتى تلقى، بعد يومين فقط، في 14 آب 1903، رسالة رسمية من وزارة الخارجية البريطانية تحمل ما عُرف بـ«عرض أوغندا». كان هذا العرض يمثل الخطة «ب»؛ مستعمرة أفريقية ذات حكم ذاتي تحت التاج البريطاني، التقطها هرتزل كطوق نجاة ديموغرافي وجغرافي مستعجل لمواجهة فائض اللجوء اليهودي.

وبهاتين الورقتين، اللتين طُبختا في أسبوع واحد بين سانت بطرسبرغ ولندن، وقف هرتزل صباح الأحد 23 آب 1903 على منصة المؤتمر الصهيوني السادس في بازل. هناك فجّر بنيامين القنبلتين معاً أمام المندوبين: مصافحة «القاتل الروسي» لتأمين الجغرافيا، وتقديم التراب الأفريقي ملجأً مؤقتاً لليهود.

تحول المسرح إلى ما يشبه المأتم، الذي وثقته عشرات الكتب المؤرخة لتلك الحقبة ومذكرات الحاضرين. علت الهتافات بشتى اللغات، وتعالى الصراخ على وزن مناحيم أوسيشكين وحاييم وايزمان. يصف المؤرخون الحادثة بأنها أخطر أزمة كادت تعصف بالمنظمة الصهيونية في مهدها. هناك مرّت آخر تسويات هرتزل بتشكيل لجنة استكشافية لأوغندا غير مموّلة من المنظمة الصهيونية. تسوية مرّت بـ295 مؤيداً مقابل 178 معارضاً، فيما امتنع 98 عن التصويت.

لكن التصويت لم يكن آخر ما أنجبه ذلك المؤتمر. ففي المقاعد التي قالت «لا» جلس شابان لم يجمع بينهما يومها سوى رفض أوغندا، أما ما سيجمع بين اسميهما لاحقاً، فسيكون الوالد لأحد أكثر الرجال تأثيراً في تاريخ إسرائيل المعاصر.

نتنياهو وسيف جابوتنسكي

بنيامين الثاني نتنياهو

بعد أكثر من قرن على المؤتمر السادس، وقف الرجل الذي انتهت إليه تلك المسارات، في الثلاثين من نيسان 2012، يرثي والده، قائلاً: «كم مرة قلت لي: إن من لا يستطيع فهم الماضي، لا يستطيع فهم الحاضر؛ وإذا لم يستطع فهم الحاضر، فكيف له أن يكتشف ما يخبئه المستقبل؟».

كان هذا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. أما والده الراحل، بنتسيون، أحد أبرز المؤرخين الصهاينة، فسيورث ابنه ما سيبدو لاحقاً أقرب إلى لعنة تاريخية؛ سيورثه لاءتين قديمتين، حمل أولاهما عن والده ناثان ميليكوفسكي، أحد الأصوات الرافضة لتسوية أوغندا، وحمل الثانية عن معلّمه فلاديمير جابوتنسكي، الذي جعل من رفض تلك التسوية مشروعاً فكرياً كاملاً. وسيورثه أيضاً توتراً أقدم من اللاءتين معاً؛ ذلك التوتر الذي لازم فكرة الدولة منذ أن صاغها هرتزل لأول مرة.

حتى اليوم، حكم بنيامين نتنياهو إسرائيل ثلاث ولايات متفرقة امتدت، مجتمعة، ثماني عشرة سنة وثمانية أشهر وأربعة وثلاثين يوماً، أي ما يقارب ربع عمر الدولة. ومدة كهذه تجعل قراءة نتنياهو من زاوية صخب اللحظة وحدها قراءة غير كافية، مهما بدت هذه اللحظة مفصلية. فالأحداث الكبرى لا تخلق بالضرورة الأفكار الكامنة، بقدر ما توقظها، وتمنحها الظرف الذي تتجلى فيه في السلوك والقرار. ومن هنا، فإن صخب اللحظة لا يفسر نتنياهو بقدر ما يكشفه.

وفي إحدى محطات ولايته الثانية، استقبل نتنياهو رئيس معهد جابوتنسكي مردخاي ساريج على رأس وفد من المعهد والمكتبة الصهيونية لتسلمه المجلد الحادي عشر من رسائل زئيف جابوتنسكي، الذي يضم 360 رسالة كتبها عام 1936. وقد نشر موقع رئاسة الوزراء الخبر، مشيراً إلى أن نتنياهو تأثر عندما علم أن الرسالة رقم 160 كانت موجهة إلى والده، البروفيسور بنتسيون نتنياهو، وفيها يعتذر جابوتنسكي لأنه كان ينوي كتابة مقال عن الحاخام ناثان ميليكوفسكي، جد رئيس الوزراء، لكنه لم يتمكن من ذلك.

لم تكن هذه السلسلة غائبة عن الباحثين أيضاً. وقد كتبت فيها عدداً كبيراً من الدراسات والمقالات. ففي كتابه «الأمراء الإسرائيليون»، الذي يتناول الجيل الثاني من قيادات الليكود الذين ورثوا المشروع السياسي عن آبائهم المؤسسين، يصف جيل سامسونوف بنيامين نتنياهو بأنه «الابن الأيديولوجي لبنتسيون نتنياهو، والحفيد الأيديولوجي لفلاديمير جابوتنسكي وناثان ميليكوفسكي».

في هذا الصخب يمكن سماع وعظ الماجيد ناثان في خطاب نتنياهو المشبع بالرواية الدينية والتاريخية؛ من عماليق إلى المكابيين، ومن يشوع وداود إلى أنبياء إسرائيل، لا بوصفها استدعاءات تراثية، بل مفردات حية في تفسير الحاضر وصناعة القرار. لم يكن ناثان واعظاً عادياً؛ فمنذ تسعينيات القرن التاسع عشر عُرف في أوساط حركة «حب صهيون» بوصفه «ماغيدا» يجوب التجمعات اليهودية، يمزج بين النصوص التوراتية والدعوة القومية، ويحوّل التاريخ اليهودي إلى خطاب تعبئة للمستقبل. وكانت عائلة ميليكوفسكي، بحسب شهادة ابنه بنتسيون، من العائلات القليلة التي كانت تتحدث العبرية في ذلك الوقت. وبعد هجرته إلى فلسطين سنة 1920، بدأ ناثان ينشر بعض مقالاته في الصحافة العبرية موقعة باسم «نتنياهو» بدل «ميليكوفسكي»؛ وهو اسم توراتي يعني: «الله أعطى»، قبل أن يعتمده بنتسيون لقباً رسمياً للعائلة.

الاسم الذي سيغدو، عند الحفيد، أكثر من لقب. ففي مقابلة أجراها مع قناة i24NEWS في آب 2025، قال بنيامين نتنياهو: «جيل والدي كان عليه أن يقيم الدولة، أما جيلنا فعليه أن يضمن استمرارها». ثم أردف، مجيباً عن سؤال حول شعوره بدوره التاريخي: «إذا كنت تسألني إن كنت أشعر أنني في مهمة تاريخية وروحية، فالإجابة هي نعم». ولا يبدو هذا الخطاب تعبيراً معزولاً أو فلتة خطابية؛ فقد خلصت دراسة صادرة عن «المعهد اليهودي لسياسات الشعب»(JPPI)، بعد تحليل 124 خطاباً حربياً لبنيامين نتنياهو وديفيد بن غوريون، إلى أن خطاب نتنياهو يشهد تحولاً في مركز ثقله؛ إذ تتراجع فيه الإحالات التاريخية لصالح حضور أكثر مباشرة للإرادة الإلهية، فترتفع الإشارات الصريحة إلى الله إلى 59%، مقابل 21% فقط في خطابات بن غوريون، في انتقال وصفه الباحثان بأنه انتقال من «شرعية التاريخ» إلى «شراكة مع الإرادة الإلهية».

سيف جابوتنسكي

وفي هذا الصخب أيضاً، لا يصعب تمييز فلاديمير جابوتنسكي. ليس في استعادة اسمه فحسب، بل في المكانة التي يحتلها داخل وعي نتنياهو السياسي. في ربيع عام 1920، اعتقل البريطانيون جابوتنسكي بعد تنظيمه قوة دفاع يهودية في القدس عقب اضطرابات ذلك العام. وصودر سيفه الشخصي مع بقية مقتنياته، ثم اختفى لعقود بعدما آل إلى أحد ضباط الشرطة البريطانية. وظل السيف مفقوداً قرابة قرن، قبل أن تعثر عليه الشرطة الإسرائيلية، وفي آذار 2014 يسلمه مفوضها إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مكتبه بالقدس. وبين ذاك السيف المصادَر والسيف الذي تسلمه نتنياهو بعد أربعة وتسعين عاماً، تبدو قصة كاملة عن علاقة الحفيد الفكري بأحد أبرز آبائه.

وقبلها بعام، وقف نتنياهو في الكنيست خلال الجلسة الخاصة التي عقدت لإحياء ذكرى وفاة جابوتنسكي. لم يكن خطابه مجرد تأبين لزعيم تاريخي، بل دفاعاً عن موقعه داخل الرواية الصهيونية نفسها. فتوقف عند ما اعتبره ظلماً تاريخياً لحق به، مستحضراً أن جثمان جابوتنسكي لم يُوارَ الثرى في مدفن عظماء الدولة على جبل هرتسل إلا بعد أربعة وعشرين عاماً من وفاته، وكأن الدولة التي قامت بعد رحيله احتاجت ربع قرن لتصالح نفسها مع أحد أكثر آبائها تأثيراً.

لم يعد حضور جابوتنسكي في فكر نتنياهو وسلوكه السياسي محل اكتشاف جديد، بل أصبح من أكثر الموضوعات تداولاً في الأدبيات الإسرائيلية والغربية التي تناولت شخصية رئيس الوزراء الإسرائيلي. ولم يقتصر هذا الحضور، في نظر كثير من الباحثين، على استدعاء الأفكار أو الرموز، بل امتد إلى إعادة الاعتبار لمدرسة جابوتنسكي نفسها بوصفها أحد أهم المراجع المؤسسة للعقيدة السياسية والأمنية الإسرائيلية المعاصرة. ولا يتسع هذا المقال لاستعراض عشرات الشواهد التي تناولت هذا التحول، والتي تشير إلى أن كثيراً من ملامحه سبق أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسنوات، قبل أن تأتي الحرب فتسرّع إيقاعه وتدفع به إلى الواجهة.

إلى الكارثة أو لعنة العقد الثامن

في مذكراته عن المؤتمر الصهيوني السادس، يستعيد فلاديمير جابوتنسكي حادثة بقيت راسخة في ذاكرته. فقد صعد إلى المنصة ليعترض على لقاء هرتزل بوزير الداخلية الروسي بليفي، الذي

> **لم يعد حضور جابوتنسكي في فكر نتنياهو وسلوكه السياسي محل اكتشاف جديد، ولم يقتصر، في نظر كثير من الباحثين، على استدعاء الأفكار أو الرموز، بل هدف إلى إعادة الاعتبار لمدرسة جابوتنسكي نفسها بوصفها أحد أهم المراجع المؤسسة للعقيدة السياسية والأمنية الإسرائيلية المعاصرة**

حمّله كثير من يهود روسيا مسؤولية مذبحة كيشينيف. ولم يرَ جابوتنسكي أن من الجائز المرور على تلك التسوية بالصمت. لكنه لم يُمهل لإكمال كلمته؛ تعالت الهتافات، ثم اقترب هرتزل من المنصة وقال له بالألمانية «Ihre Zeit ist um» «لقد انتهى وقتك». ويختم جابوتنسكي هذه الذكرى بعبارة لا تقلّ دلالة: «كانت تلك الكلمات الأولى والأخيرة التي سمعتها من هرتزل».

ولم تغادر تلك الحادثة الذاكرة التصحيحية. وبعد أكثر من قرن، بدا وكأن بنيامين نتنياهو يعود إلى القاعة نفسها، ولكن من موقع مختلف؛ يدافع عن جابوتنسكي في الكنيست، ويستعيد سيفه إلى مكتبه، ويعيده إلى قلب الرواية الرسمية للدولة. وكأن بنيامين الثاني عاد ليمنح الزمن للكلمة التي لم يُتح لجابوتنسكي أن يتمها. فإذا كان بنيامين الأول قد رأى في البراغماتية طريقاً إلى قيام الدولة، فإن الثاني بدا، في كثير من مواقفه، أقرب إلى الاعتراض الذي خرج به جابوتنسكي من قاعة المؤتمر السادس، وإلى اللاءات التي حملها معه منذ ذلك اليوم. ومع فائض في السلاح والتكنولوجيا وأنا مشبعة بالتاريخ يظن بنيامين الثاني اليوم أنه لم يعد يحتاج أن يتوسّل من الغرب مقعداً في قطار حضارتهم بل ربّما تحدثه أوهامه أنه قائد هذا القطار.

هذا هو النهج الذي ظل، طوال عقود، موضع ريبة لدى عدد من قادة الحركة الصهيونية، وفي مقدمهم دافيد بن غوريون، الذي رأى في جابوتنسكي قائداً موهوباً، لكنه صاحب «رؤية ضيقة وخطرة» على مستقبل المشروع الصهيوني. ولم يكن رفضه سنوات طويلة نقل رفاته إلى إسرائيل، مكتفياً بالقول «هذه البلاد تحتاج إلى يهود أحياء، لا إلى عظام موتى»، مجرد خلاف شخصي مع خصم سياسي، بقدر ما كان تعبيراً عن خوف أعمق من أن تنتصر هذه الرؤية يوماً وتقود الصهاينة إلى الكارثة. عقد الصهاينة منذ مؤتمرهم الأول حتى الآن 39 مؤتمراً يلازمها القلق. الجدار الحديدي كان إحدى وصفات المواجهة التي كتبها جابوتنسكي سنة 1923. إن أسقطنا مخاوف بن غوريون على هذه الفكرة اليوم ربما تكون هذه الوصفة أخطر ما سيعصف بهذا الكيان. أصدقاء الكيان قبل أعدائه يهمسون: «إسرائيل الكبرى» التي تحكم نتنياهو اليوم هي نفسها ما يهدد «إسرائيل الصغرى» في وجودها قبيل عقدها الثامن.

عقد الصهاينة منذ مؤتمرهم الأول حتى الآن تسعةً وثلاثين مؤتمراً يلازمها القلق. وكان «الجدار الحديدي» إحدى وصفات المواجهة التي كتبها جابوتنسكي سنة 1923؛ جداراً من القوة يسبق التسوية، لا غايةً في ذاته. لكن بعد ألف يوم من جولة القتال الأخيرة، لا يبدو أن بنيامين نتنياهو يحمي فكرة الدولة بجدار حديدي، بقدر ما يحمي فكرةً أقدم بشلال من الدماء؛ دماء لم يعد يهم كثيراً إن كانت من جنوده ومواطنيه، أم من أعدائه الكثر، ما دامت تُبقي تلك الفكرة واقفة. في الجولة السابقة للحرب كتب المؤرخ الإسرائيلي وأستاذ التاريخ في الجامعة العبرية في القدس يوفال نوح هراري مقالاً مطولاً في هآرتس تحت عنوان «من غزة إلى إيران: حكومة نتنياهو تعرّض بقاء إسرائيل للخطر». أسهب فيه في شرح القوة العمياء التي تحكم العقلية السياسية والأمنية في الكيان لينتهي بعبارة واضحة «إن غرورنا وروح الانتقام لدينا سيلحقان بنا كارثة تاريخية».

إن أسقطنا مخاوف بن غوريون رئيس الوزراء الأول للكيان على وصفة نتنياهو الجيبوتنسكية اليوم، ربما تكون هذه أخطر الوصفات التي تعصف بقلق الكيان المزمن. أصدقاء الكيان قبل أعدائه يهمسون: «إسرائيل الكبرى» التي تحكم نتنياهو اليوم هي نفسها ما يهدد «إسرائيل الصغرى» في وجودها قبيل عقدها الثامن.

على الغلاف

1000 يوم من الحرب

عقيدة إسرائيل الجديدة لا تجلب لها النصر

يحيى دبوق

قبل ثلاث سنوات من زلزال السابع من أكتوبر، وتحديداً في تشرين الأول/ 2020، كتب الرئيس السابق لـ«مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي، يعقوب عميدرور، وثيقة بحثية حملت عنوان «مفهوم الأمن القومي لدولة إسرائيل»، حاول فيها تقديم إطار نظري شامل للمبادئ التي ينبغي أن توجّه السياسة الأمنية للدولة العبرية، متبنّياً مقاربة تختلف عن القاعدة الكلاسيكية التي تقوم على أن الحرب مجرّد استمرار للسياسة بأدوات أخرى، إذ ذهب عميدرور إلى ضرورة عدّ الحرب، في العقل الأمني الإسرائيلي، هي الغاية ذاتها، معتبراً أن الأهداف الإستراتيجية يجب أن تتحدّد بما تُحقّقه القوة العسكرية في الميدان، لا بما تسفر عنه المفاوضات في أعقابها.

ورغم أن هذه الوثيقة لم تحظ، حتى اليوم، بموافقة رسمية من الحكومة أو المؤسسة العسكرية، إلا أنها عكست بوضوح وقتها التوجّه الفكري السائد في أروقة صنع القرار في تل أبيب، قبل أن تتحوّل إلى الركيزة غير المُعلنة لسياسات إسرائيل في مواجهة «التهديدات» المستجدّة. وبعد ألف يوم من التبنّي العملي لتلك النظرية، بات من الممكن ربّما تقييم فاعليتها بوصفها العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة، وذلك على أساس المبادئ الخمسة التي ترتكز عليها:

1- الحرب غاية لا وسيلة: بموجب هذا المبدأ، لم تعُد الإنجازات العسكرية ورقة تُستخدم في المفاوضات لترجمتها إلى حقائق سياسية، بل أصبحت النتيجة الميدانية هي الهدف الأخير بذاته. وهكذا، لم تعُد إسرائيل تخوض الحروب لتُفاوض من موقع قوة، بل لتفرض واقعاً جديداً بالقوة المجرّدة، بما يجعل أيّ مفاوضات لاحقة مجرّد آلية لتثبيت هذا الواقع.

2- لا ثقة إلا بالسلاح: يقوم هذا المبدأ على قناعة راسخة بعدم الوثوق بأيّ اتفاق سياسي مع أيّ طرف، سواء كان عدواً أو حليفاً. ويستند رفض العقيدة الإسرائيلية الجديدة فكرة تحقيق الأمن عبر ضمانات خارجية، أو وساطة أطراف ثالثة أو التزامات دولية، إلى إخفاقات الاتفاقات السابقة، من «أوسلو» إلى «كامب ديفيد»، وصولاً إلى تفاهمات وقف إطلاق النار مع «حماس» و«حزب الله».

> هل يعيد العدو صياغة عقيدته الأمنية ويعترف بعدم قدرته على خوض حروب طويلة من دون افق سياسي؟

3- المقياس الوحيد للنجاح هو الميدان: يُقاس النجاح أو الفشل بالإنجاز العسكري المباشر على أرض المعركة، لا باتفاقات التي تُعقد في أعقاب القتال. ولذا، فإن أيّ ورقة موقّعة في واشنطن، أو قرار أممي، لا قيمة لهما من دون حقائق ميدانية يفرضها السلاح. وهذا ما يفسّر رفض تل أبيب لأيّ ترتيبات لا تتضمّن سيطرة عسكرية مباشرة، وإصرارها على الاحتفاظ بحرية العمل العسكري حتى في ظلّ وقف إطلاق النار.

4- الاعتماد على الذات: ينطلق المبدأ الرابع من قناعة بقدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية، من دون التعويل على أيّ قوة خارجية في لحظة الحسم الوجودي. وإذ يستند هذا المبدأ إلى إرث مؤسّس الدولة، ديفيد بن غوريون، فإنه يجري العمل على استيلاده اليوم بحلّة جديدة أكثر تطرفاً.

5- الحرب الاستباقية والاجتثاث: تقوم هذه العقيدة على أن أفضل طرق الدفاع هي نقل المعركة إلى أرض العدو، وذلك عبر ضربات استباقية، وتوغّل في عمق أراضي الخصوم لكسر إرادتهم، ومن ثمّ السيطرة على منطقة أمنية ممتدّة وفي العمق، للحؤول دون تكرار زلزال السابع من أكتوبر 2023. ويُعدّ هذا أهمّ المبادئ التي تحكم العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة، حتى لو جاء على حساب الاتفاقات السياسية والمفاوضات وفوائدها؛ ووفقاً له، لا تعتمد إسرائيل على الردع عنصراً حاسماً، بل على اجتثاث التهديد بمكوّناته المادّية والبشرية، واستهداف أيّ قدرة عسكرية في طور التشكّل، وأيّ عنصر بشري يملك إرادة استخدامها.

لكن في اختبار الواقع، تعجز إسرائيل عملياً، من منظور أوسع، عن تطبيق هذه العقيدة، رغم أنها تسعى لتنفيذها. وهنا تكمن المفارقة الكبرى؛ فالمقاربة الجديدة التي تحوّلت إلى عقيدة متبنّاة بلا نزاع، لا تفتأ تثبت الوقائع الميدانية أنها غير قابلة للتحقّق، ليس لضعف فاعليتها، بل لأن إسرائيل تفتقر إلى القدرة الفعلية على ترجمتها. فالمبدأ الأول مثلاً يصطدم بواقع أن إسرائيل لا تستطيع الاستمرار في حرب مفتوحة، من دون انهيار اقتصادي واجتماعي، في حين أن المبدأ الثاني يتناقض مع حقيقة الاعتماد الكلّي على الولايات المتحدة - في السلاح والذخيرة والدعم الدبلوماسي، وحتى في الهجوم والدفاع المباشرَين -، والذي لا يُعدّ خياراً استراتيجياً بل ضرورة وجودية. وهذا ما تجلّى بوضوح في السياق الإيراني، حيث فرضت إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وقفاً لإطلاق النار، وكشفت محدودية قدرة تل أبيب على فرض إرادتها حتى على حليفها الأقرب، في حين استطاعت إيران أن تؤثّر في ساحات أبعد، وفق ما تفيد به حالة الربط بينها وبين الساحة اللبنانية.

إزاء ذلك، يُطرح السؤال الآتي: إذا كانت ألف يوم من الحروب كشفت عجز إسرائيل عن ترجمة عقيدتها الأمنية، وتحويل إنجازات تكتيكية متراكمة إلى إنجازات استراتيجية مستدامة، فما الذي سيحدث في المرحلة المقبلة؟ السيناريو الأول، الأكثر واقعية، هو أن تستمرّ تل أبيب في التمسّك بهذه العقيدة نظرياً، مع قبولها واقعياً بالتنازلات التي تفرضها عليها واشنطن. وعليه، ستستمرّ إسرائيل في خوض حروب محدودة بسقف أميركي، وتقبل بوقف إطلاق النار عند الطلب، ومن ثمّ تعود إلى القتال عندما تسمح الظروف بذلك.

أمّا السيناريو الثاني، فهو إعادة صياغة العقيدة الأمنية بما يتوافق مع القدرات الفعلية، والاعتراف بالحاجة إلى التنسيق مع الحلفاء، وبعدم قدرة إسرائيل على خوض حروب طويلة من دون أفق سياسي. وهذا السيناريو هو ما سيفرضه الواقع الميداني فعلياً، لكن من دون إعلان رسمي، نظراً إلى أن نتنياهو وحكومته يفتقران إلى الشجاعة السياسية للاعتراف بفشل العقيدة الجديدة. والواقع أن أيّ اعتراف من النوع المذكور سيعني ضمنياً الإقرار بالإنجاز الفلسطيني، ومن ثمّ إنجاز «محور المقاومة» بمركباته الأخرى، والذي كشف محدودية قدرة تل أبيب، وهشاشة استراتيجيتها الأمنية الجديدة، رغم كلّ تحمّله من إجراءات قاسية ووحشية.

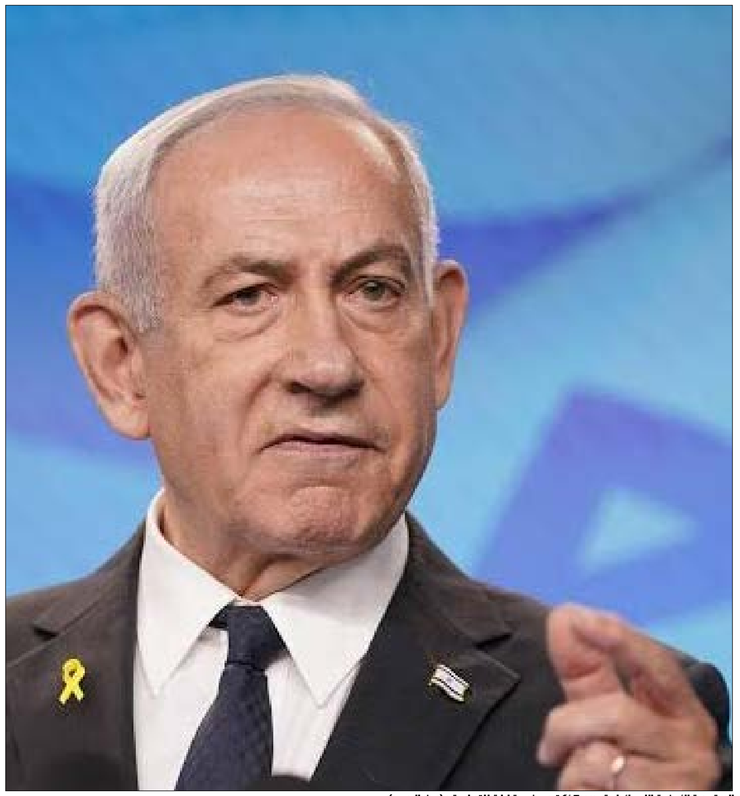
العقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد 7 أكتوبر غير قابلة للتطبيق (رويترز)

إيران بعد ثلاث سنوات

المواجهة الشاملة تزيح «الصبر الاستراتيجي»

طهران - محمد خواجوئي

لم تقتصر تداعيات عملية «طوفان الأقصى» على تغيير المعادلات الأمنية في الأراضي المحتلّة فحسب، بل امتدّت ارتداداتها لتشمل المنطقة بأسرها. ولعلّ أبرز هذه التداعيات كان نقل إيران وإسرائيل من مربّع ترتيب الأمن في المنطقة، وذلك عبر السعي لتفكيك «محور المقاومة»، الذي أعترفت العقبة الأساسية أمام إعادة الترتيب تلك. ومن هنا، كان ما شهدته «الألف يوم» الماضية من حرب إبادة على قطاع غزة، وحرب شاملة على لبنان، وصولاً إلى استهداف قادة المقاومة في سوريا ولبنان، واغتيال شخصيات محورية في هذا المحور. ورغم ما فرضته هذه الاستراتيجية من ضغوط وخسائر غير مسبوقة على الحركات الحليفة لإيران، فهي جاءت في نهاية المطاف بنتائج عكسية؛ إذ دفعت طهران، التي تبنّت لسنوات سياسة «الصبر الاستراتيجي» في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، إلى التخلّي عن مقارباتها القديمة، والانخراط في مواجهة مباشرة مع تل أبيب.

ومثّلت الغارة الإسرائيلية على مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، مطلع نيسان 2024، واستشهاد العميد محمد رضا زاهدي، ومستشارين من «فيلق القدس»، نقطة التحوّل في مسار الصراع، التي لم يعُد ممكناً من بعدها العودة إلى الوراء. وقد جاء الردّ الإيراني وقتها بعملية «الوعد الصادق»، ليعلن انتهاء زمن «حرب الظلّ». ومن ثمّ، أتى اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، في طهران، غداة تنصيب الرئيس مسعود بزشكيان، ليؤكد أن إسرائيل قرّرت تجاوز كلّ الخطوط الحمر في عمق العاصمة الإيرانية، وهو ما استدعى ردّاً إيرانياً حاسماً بعملية «الوعد الصادق 2». وإذ مثّل هذان الحدثان إيذاناً بسقوط قواعد الاشتباك القديمة كلّياً، فإن ذروة الانفجار الكبير كانت في «حرب الـ12 يوماً» في حزيران 2025، حين شنّت إسرائيل، تحت ذريعة استهداف البرنامج النووي والصاروخي، عدواناً واسعاً على إيران، فجاء الردّ الإيراني على ذلك بـ«الوعد الصادق 3»، الذي شمل سيلاً من 500 صاروخ وألف طائرة مُسيّرة، في عملية قلبت الموازين. ورغم دخول الولايات المتحدة على خطّ المواجهة المباشرة باستهداف منشآت نووية، إلّا أن تلك الجولة انتهت بوقف لإطلاق النار، ومن دون التوصّل إلى اتفاق سياسي.

وفي حين لم ترضَ تلك النتيجة تل أبيب، فإن الأخيرة سرعان ما بدأت العمل على دفع واشنطن نحو خوض جولة أخرى ضدّ طهران، مراهنة على فرضية «وهن الدولة الإيرانية». ووفق هذه الرؤية المتوهّمة، انطلقت في 28 شباط 2026 موجة عدوانية جديدة، شاركت فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر، وهدفت إلى استكمال عدوان حزيران بتوجيه ضربة قاضية إلى البنية الدفاعية والنووية لإيران، بل واستهداف بنية النظام السياسي فيها. إلّا أن الرياح جرت بما لا تشتهي سفن التحالف الأميركي - الإسرائيلي؛ فبدلاً من تحقّق الانهيار، لجأت إيران إلى استراتيجية «أقلمة الحرب»، فارضة معادلات ردع جديدة. كما تحوّل «الوعد الصادق 2» وإذ مثّل هذان الحدثان إيذاناً بسقوط قواعد الاشتباك القديمة كلّياً، فإن ذروة الانفجار الكبير كانت في «حرب الـ12 يوماً» في حزيران 2025، حين شنّت إسرائيل، تحت ذريعة استهداف البرنامج النووي والصاروخي، عدواناً واسعاً على إيران، فجاء الردّ الإيراني على ذلك بـ«الوعد الصادق 3»، الذي شمل سيلاً من 500 صاروخ وألف طائرة مُسيّرة، في عملية قلبت الموازين. ورغم دخول الولايات المتحدة على خطّ المواجهة المباشرة باستهداف منشآت نووية، إلّا أن تلك الجولة انتهت بوقف لإطلاق النار، ومن دون التوصّل إلى اتفاق سياسي.

وفي حين لم ترضَ تلك النتيجة تل أبيب، فإن الأخيرة سرعان ما بدأت العمل على دفع واشنطن نحو خوض جولة أخرى ضدّ طهران، مراهنة على فرضية «وهن الدولة الإيرانية». ووفق هذه الرؤية المتوهّمة، انطلقت في 28 شباط 2026 موجة عدوانية جديدة، شاركت فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر، وهدفت إلى استكمال عدوان حزيران بتوجيه ضربة قاضية إلى البنية الدفاعية والنووية لإيران، بل واستهداف بنية النظام السياسي فيها. إلّا أن الرياح جرت بما لا تشتهي سفن التحالف الأميركي - الإسرائيلي؛ فبدلاً من تحقّق الانهيار، لجأت إيران إلى استراتيجية «أقلمة الحرب»، فارضة معادلات ردع جديدة. كما تحوّل «الوعد الصادق 2» وإذ مثّل هذان الحدثان إيذاناً بسقوط قواعد الاشتباك القديمة كلّياً، فإن ذروة الانفجار الكبير كانت في «حرب الـ12 يوماً» في حزيران 2025، حين شنّت إسرائيل، تحت ذريعة استهداف البرنامج النووي والصاروخي، عدواناً واسعاً على إيران، فجاء الردّ الإيراني على ذلك بـ«الوعد الصادق 3»، الذي شمل سيلاً من 500 صاروخ وألف طائرة مُسيّرة، في عملية قلبت الموازين. ورغم دخول الولايات المتحدة على خطّ المواجهة المباشرة باستهداف منشآت نووية، إلّا أن تلك الجولة

> بدلاً من تآكل نفوذ إيران، سُجّل ارتقاء استراتيجي غير مُتوقَّع في مكانتها الإقليمية

«حرب الظل» بين إيران وأعدائها انتقلت إلى العلن بعد «الطوفان» (من الويب)

جيش العصابات

كيف أعادت غزة إسرائيل إلى نواتها الأولى؟

غزة - يوسف فارس

مع مرور ألف يوم على حرب الإبادة التي اندلعت شرارتها من الأراضي المحتلّة، عقب عملية «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أصبح واضحاً أن إسرائيل اتّخذت من تلك العملية ذريعة لإطلاق مسار تحقيق أقصى أهدافها سموتريتش، يرى في تشكيل الائتلاف الحكومي اليميني «هدية الربّ التي منحها لشعبه المختار لتحقيق أهدافه العالقة منذ 2000 عام»، فإن السلوك الإبادي انتقل بإسرائيل من «الدولة الديمقراطية المتقدّمة تكنولوجياً وحضارياً»، إلى الشكل الأوسع من نموذج عصابات «شبيبة التلال» و«تدفيع الثمن»، لتعود بذلك الدولة التي قطعت 70 عاماً في تبييض صورتها، إلى النواة التي تشكّلت منها «عصابات الهاجاناه».

مضت إسرائيل وما زالت، إلى أقصى ما تستطيع من العقاب الجماعي، وألغت خلال سنوات الحرب بروتوكولات إطلاق النار التي يُفترض أن تخلق حالة انضباط وتهذّب عمليات القتل لدى الجيوش الطبيعية، وتُحول دون تحوّلها إلى عصابات من مصّاصي الدماء. وليس مقتل أكثر من 72 ألف فلسطيني خلال عامَين، من بينهم 20 ألف طفل و22 ألف سيدة و16 ألف فتاة، سوى انعكاس لطريقة القتل العشوائي غير المضبوط، التي تكاثرت في شأنها التقارير حتى في الصحف العبرية، متطرّقةً إلى حالة انعدام التعليمات، والتي تقضي أنه يحق للجنود، سواء كانوا يحملون سلاحاً فردياً رشاشاً، أو يقودون دبابة أو طائرة حربية، أن يفتحوا النار على من يشاؤون، من دون أوامر من أيّ رتبة عسكرية. ببساطة، قرّرت إسرائيل أنه لا أحد يستحق الحياة في غزة. لتُضحي المجازر التي تُباد فيها عائلات بأكملها، ثمّ أحياء ومخيمات عن بكرة أبيها، إلى ثيمة لهذه الحرب، التي وصلت من خلالها إسرائيل إلى أصدق النسخ من نفسها، وخرجت منها وقد تلطّخت صورتها في العالم بوصمة مرتكبي جرائم الإبادة.

هكذا، داست إسرائيل على الخطّ الفاصل بين الجيوش والعصابات، ظاهرةً في صورة «الدولة» الوحيدة في العالم التي يعلن وزراؤها على الملأ أنهم سيرتكبون جريمة التجويع في حقّ مليوني إنسان يحاصرهم القصف من كلّ اتّجاه. «ركّزوا في شفاهي: لن تدخل ولا حبة قمح واحدة إلى غزة»؛ قالها سموتريتش في تصريح مصوَّر، سرعان ما تحوّل إلى سياسة فعلية تُطبَّق بدأب وأمانة. على مدار شهور من منع دخول المساعدات والبضائع التجارية، استشهد أكثر من 900 إنسان نتيجة مضاعفات سوء التغذية، وقُتل الآلاف في ما عرف بـ«مجازر الطحين» التي نتجت من عمليات التوزيع العشوائي للمساعدات، أو تلك التي كانت ترعاها «مؤسسة غزة الإنسانية» الأميركية، في ما مثّل أسوأ نموذج تطبيقي لبهائمية التوحّش الإنساني في القرن الواحد والعشرين. نموذجٌ اختصرته صورة المعازل المُحاطة بالأسلاك الشائكة، التي يمرّ إليها المجوّعون عبر «الحلابات»، وتعطى لهم فيها بضع دقائق للتدافع على فتات الطعام، قبل أن تبدأ الرشاشات الثقيلة في إطلاق النار على أجسادهم الهزيلة لإخلائهم. وإذ بأتت تلك الحرب جزءاً من الهوية الأيقونية لإسرائيل وحليفها الأميركي، فقد حجزت إسرائيل لنفسها أيضاً مكانة في صدارة الدول التي قتلت ولاحقت كلّ الشرائح المجتمعية المدنية التي تحميها الشرائع والقوانين الدولية في أوقات الحروب، وعلى رأسها الصحافيون الذي قضى منهم على نحو مقصود ومتعمّد نحو 260 صحافياً وأصيب المئات، ورجال الدفاع المدني ومقدّمو الخدمة، ومن بينهم أكثر من 1000 طبيب وممرّض تعرّضوا للقتل.

في غزة، تجاوزت التحوّلات حدود الخسائر البشرية إلى ما هو أبعد من ذلك وأعمق؛ إذ سعت إسرائيل ولا تزال إلى تدمير البناء الديموغرافي، مشتغلةً أيضاً على تهشيم السوية البشرية، وذلك بإرغام كلّ أهالي القطاع على عيش تجربة النزوح القسري لعشرات المرات. مثّلت عمليات الإخلاء والنزوح والترحيل الجماعي التي تسبق تدمير المخيمات والمدن، صورة أيقونية أخرى من صور جريمة الإبادة، في حين تكوّنت صورة ثالثة بانجلاء غبار العمليات الكبرى بنسقها المكثّف، عن مسح مدن بأكملها من مثل بيت حانون ورفح وخانيونس وجباليا، وأحياء كبرى كالشجاعية والتفاح، ومخيمات تاريخية على رأسها جباليا والشابورة وبينا عن وجه الأرض. تلك المناطق التي كان يسكنها نحو مليون إنسان في تجمّعات بشرية متجانسة ومتفاعلة، أضحى أهلها مشتّتين بلا مأوى، يفترشون أرصفة الشوارع وتجمّعات الخيام العشوائية، ويحاولون بشقّ الأنفس منع تبديد التماسك الأسري وتفكيك القيم المجتمعية وتهشيم العقد الاجتماعي.

فعلت إسرائيل أقصى ما يمكنها فعله من عدوان وإجرام وانتقام، واستطاعت في نهاية المطاف احتلال جزء كبير من قطاع غزة - الذي يمثّل نحو 1,5% من مساحة فلسطين التاريخية -، وتدمير الجزء الأكبر منه، وقتل وجرح وتعويق عدد قياسي من أهله، إلى جانب اعتقالها أعداداً كبيرة من الفلسطينيين، وفرضها مزيداً من القيود على المقدّسات وتحديداً المسجد الأقصى. لا بل تجاوزت إسرائيل كلّ ذلك إلى سلوكيات مُمعِنة في امتهان كرامة الإنسان، مقدِمة على عمليات إذلال جماعية مقصودة للغزيين - من مثل التجريد من الملابس، ومنع دخول أدوات النظافة والحمامات الصحية، وحظر الوقود والمحروقات ووسائل النقل -، ومستهدفةً من وراء ما تَقدّم وغيره، تحقيق أقصى قدر من العنف الإدراكي الجماعي، وترسيخ قناعة بأن المقاومة كفعل بشري مشروع، هي المتسبّب في كلّ هذا العذاب الإنساني وليس المحتل.

لكن في خلفية كلّ ذلك، لا يزال يكمن إحساس هائل بالإهانة والعار الذي استيقظت عليه إسرائيل في صبيحة السابع من أكتوبر، واحتاج إلى حرب إبادة مستمرة على مدار ألف يوم لغسله. عارٌ دفع أكبر قوة تكنولوجية وعسكرية في المنطقة إلى دخول حروب على سبع جبهات تقتل فيها كلّ خصومها، إلا أن المفارقة أن ما يلوح أمامها اليوم، ليس إلّا الهزيمة والشعور الحادّ بشبح الزوال.

> في غزة، تجاوزت التحوّلات حدود الخسائر البشرية إلى ما هو أبعد من ذلك وأعمق

لا يزال يكمن إحساس هائل بالإهانة والعار الذي استيقظت عليه إسرائيل في صبيحة السابع من أكتوبر (أ ف ب)

على الغلاف

حلقة المقاومة الأضعف: 1000 يوم من خنق الضفة

رام الله - **أحمد العيد**

لم تعُد الضفة الغربية بالنسبة إلى إسرائيل جبهةً ثانوية فرضتها الحرب على قطاع غزة، بل تحوّلت، مع بلوغ الحرب يومها الألف، إلى الساحة التي تسعى تل أبيب إلى استثمار نتائج عملياتها العسكرية فيها، بإحداث تحوّلات بنيوية يراد منها رسم شكل القضية الفلسطينية ومستقبلها لعقود قادمة. ولذلك، يجري العمل على نقل مركز الثقل الميداني مجدّداً نحو الضفة الغربية، في إطار مشروع يتجاوز مطاردة مجموعات المقاومة إلى إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني سياسياً وجغرافياً وديموغرافياً، وصولاً إلى تثبيت الحَسْمِ الفعلي ونسف ما تبقّى من الأسس التي قام عليها «اتفاق أوسلو».

وفي هذا السياق، كشفت وسائل الإعلام العبرية، أخيراً، عن توجّه جيش الاحتلال إلى تعزيز قواته في الضفة، عبر الدفع بنحو 26 كتيبة، تتقدّمها ألوية النخبة، ومن بينها لواءا «المظليين» و«ناحال»، إلى جانب وحدات من قيادة الجبهة الداخلية. وبحسب تلك التقارير، فإن المؤسسة العسكرية تستعدّ للاستفادة من تقليص عملياتها على الجبهة اللبنانية، لتجديد الهجوم على الساحات التي تزعم أنها «لم تُعالَج بعد»، وتحديداً المخيمات والتجمعات الفلسطينية في الضفة.

وفي إطار التحشيد الدعائي لتلك العملية، بدأت وسائل الإعلام العبرية، وفي مقدّمها صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الترويج لرواية مفادها أن الضفة الغربية تتجه لتصبح الجبهة الرئيسة في المواجهة مع إسرائيل، مدّعية أن إيران تسعى، في ظلّ التفاهمات مع الولايات المتحدة والإغلاق المرتقب للجبهة الشمالية، لإعادة تأهيل البنى المسلحة في الضفة. ووفقاً لزاعم الجيش وجهاز «الشاباك»، فإن ذلك يتمّ عبر ثلاثة مسارات رئيسة، هي: التمويل الرقمي بواسطة العملات المشفرة، والتهريب البري عبر الحدود الشرقية، ونقل المعرفة التقنية والتوجيه عن بُعد.

وياتي هذا التوجّه بعدما عملت إسرائيل، طيلة ثلاث سنوات من الحرب، على تنفيذ خطة متكاملة تستهدف الجغرافيا والسكان والاقتصاد والمؤسسات في الضفة في آن واحد، تهيئة للضمّ الفعلي. وفي هذا السياق، يقول الكاتب والمحلل السياسي سليمان بشارات، في حديثه إلى «الأخبار»، إن ما تشهده الضفة اليوم ليس سوى تتويج لمسار إسرائيلي بدأ مع توقيع «أوسلو»، وشمل في العقود الثلاثة الماضية بناء منظومة متكاملة من السيطرة

> يعمل الاحتلال على «طمس» مفهوم السيادة الفلسطينية برمّته

العسكرية والاستيطانية والقانونية، قبل أن تأتي الحرب الحالية لتوفّر البيئة الأكثر ملاءمة لحصد نتائج ذلك المشروع. وبحسب تقديره، فإن إسرائيل تستفيد من حال التساهل الدولي غير المسبوقة، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة، لفرض وقائع تتعارض مع القانون الدولي والاتفاقيات القائمة، من دون أن تواجَه ضغوطاً حقيقية تحدّ من اندفاعها.

هندسة الجغرافيا... من الحواجز إلى تفكيك المخيمات

في إطار العمل على استكمال هذا التحول البنيوي، تلجأ إسرائيل إلى استخدام أدوات متعدّدة، أهمّها توسيع منظومة الإغلاق التي تحوّلت من قيود مرورية مؤقتة إلى هندسة جديدة ومستدامة للحركة والجغرافيا، وذلك عبر شبكة الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية وجدار الفصل، التي كرّست تقسيم الضفة إلى مساحات معزولة وكنتونات منفصلة. وبهذا، تفقد المدن والقرى الفلسطينية قدرتها على التواصل الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، بينما تترسّخ السيطرة الإسرائيلية المباشرة على حركة السكان والبضائع، وهو ما يجعل فكرة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة مستحيلة على الأرض.

وتتقاطع هذه الهندسة الجغرافية مع مشروع آخر أكثر عمقاً، يتمثل في الهندسة الديموغرافية، ولا سيما في مخيمات شمال الضفة. فمنذ أشهر، تتعرّض مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس لحملة تدمير ممنهجة طاولت المساكن والبنية التحتية وشبكات المياه والكهرباء، فضلاً عن تجريف الشوارع وشقّ طرق واسعة داخل الأزقة الضيقة التي شكّلت، لعقود، إحدى السمات العمرانية للمخيمات. ويشير ذلك بوضوح إلى نية تفكيك المخيم وتهشيم رمزيته بوصفه شاهداً حيّاً على النكبة وقضية اللجوء وحق العودة، ومن ثَمّ فرض واقع جديد يدفع اللاجئين إلى الاستقرار خارجه وتحويله تدريجياً إلى مجرّد حيّ سكني عادي يفتقر إلى أيّ بُعد سياسي. وفي هذا السياق، يرى بشارات أن الاحتلال انتقل بالفعل إلى محاولة التحكّم بطبيعة الكثافة السكانية وتوزيعها داخل الضفة، بدءاً من مخيمات الشمال ووصولاً إلى التجمّعات البدوية، بما يخدم التصور الإسرائيلي الطويل الأمد.

وإلى جانب ذلك، أسفر العدوان على الضفة، منذ السابع من تشرين الأول، عن استشهاد 1179 فلسطينياً، وإصابة نحو 12700، واعتقال ما يزيد عن 23 ألف فلسطيني، فضلاً عن تهجير عائلات وتجمّعات كاملة، ولا سيما في شمال الضفة، حيث يتركّز نحو نصف الشهداء في محافظتَي جنين وطولكرم، بواقع 315 شهيداً في جنين وحدها، و215 شهيداً في طولكرم. وليس جيش الاحتلال وحيداً في المسؤولية عن هذه الجرائم؛ بل يرفده إرهاب المستوطنين باعتباره الذراع الميدانية المكمّلة لعملياته. وفي هذا الإطار، سُجّل تصاعد في الاعتداءات على القرى الفلسطينية، وعمليات إحراق المحاصيل واقتلاع أشجار الزيتون، ومهاجمة التجمّعات البدوية.

وإذ تأتي هذه الاعتداءات ضمن سياسة ممنهجة يرعاها الجيش، تهدف إلى تفريغ المناطق المصنّفة «ج» من الوجود الفلسطيني، فهي أفضت إلى تهجير عشرات التجمعات البدوية، وتحويلها إلى مناطق نفوذ استيطاني رعوي، في وقت أُقرّت فيه مخططات لإعادة الاستيطان إلى 4 بؤر في جنين أُخليت سابقاً، بالإضافة إلى بناء 14 مستوطنة جديدة في المحافظة وعدد من المعسكرات.

ولعلّ أخطر التحوّلات التي شهدتها الضفة، انتقال الاستيطان من مرحلة التوسّع الكمي إلى الضمّ الفعلي، وتجاوز ترتيبات «أوسلو» بالكامل؛ إذ لم يعُد الحديث يدور حول بناء وحدات سكنية إضافية، وإنما عن دمج المستوطنات قانونياً وإدارياً داخل المنظومة الإسرائيلية، وذلك عبر قبر «حلّ الدولتين»، وخلق واقع يجعل

أقرّت مخططات لإعادة الاستيطان إلى 4 بؤر في جنين كانت أُخليت سابقاً (أ ف ب)

من الصعب على أيّ ائتلاف حكومي «يساري» أو «معتدل» مستقبلاً التفكير في عكسه أو تفكيكه.

سلطة رام الله تتآكل

على المقلب الآخر من المشهد، تبدو السلطة الفلسطينية وكأنها تعيش حالاً من الانفصال التامّ عن الواقع؛ إذ لا تزال مؤسساتها متموضعة في المربع السياسي والدبلوماسي نفسه، سالكة طرق العمل التقليدية التي تبنّتها طيلة العقود الثلاثة الماضية. وفي الوقت الذي تلتهم فيه الجرافات الإسرائيلية ما تبقّى من الأرض، تصرّ سلطة رام الله على اجترار الخطاب العقيم عينه حول «عملية سلام» والمفاوضات التي ماتت أساساً في العقل الجمعي الإسرائيلي، من دون امتلاك القدرة أو الرغبة في صياغة استراتيجيات مواجهة ميدانية أو وطنية تتناسب مع حجم التهديد الوجودي الذي يهدّد كيانها ذاته.

وفي هذا السياق، يقول بشارات إن «الحال الفلسطينية تمرّ بمرحلة تيه سياسي وعدم وضوح بشأن الاتجاه الذي تسير نحوه القضية الفلسطينية». ويرى أن «هذا الأمر ينعكس على طريقة التعاطي مع مختلف الملفات، سواء ما يتعلّق بالحرب على قطاع غزة، أو العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، أو مستوى العلاقات الإقليمية والدولية»، مشيراً إلى «غياب الرؤية الفلسطينية في مختلف هذه المسارات».

ويعتقد أن هذا الواقع يرتبط بـ«حال الضعف السياسي الداخلي الناتجة من استمرار الانقسام الفلسطيني، وما ترتب عليه من إضعاف للبنية السياسية والمؤسساتية الفلسطينية»، مشيراً، في الوقت نفسه، إلى «غياب الأطر المؤسساتية القائمة على الشراكة السياسية الحقيقية، إلى جانب تراجع دور التنظيمات والفصائل الفلسطينية، وحتى تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني»، والتي باتت، وفق تعبيره، أقرب إلى «أداء دور رقابي محدود».

وبحسب بشارات، لم يعُد الاحتلال يستهدف تقليص صلاحيات السلطة أو تقييد حركتها، وإنما يعمل على «طمس» مفهوم السيادة الفلسطينية برمّته، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات التي تنزع تدريجياً ما تبقّى من مظاهر الإدارة الفلسطينية. وهذا ما يتجلّى، مثلاً، في قرصنة أموال المقاصة، وتقليص هامش عمل المؤسسات الفلسطينية، ونقل صلاحيات تتصل بإدارة مواقع دينية وتاريخية إلى جهات إسرائيلية، إلى جانب تشريعات وإجراءات متلاحقة تعيد تنظيم الحياة اليومية للفلسطينيين وفق الرؤية الإسرائيلية.

ومن بين أبرز نماذج تلك الإجراءات، نقل إدارة «الحرم الإبراهيمي» إلى «المجلس الديني» في مستوطنة «كريات أربع»، إلى جانب خطوات أخرى تستهدف مواقع أثرية وتاريخية في الضفة الغربية، وإلغاء قيود قانونية كانت تحدّ من توسيع السيطرة الإسرائيلية، بإدارة الواقع اليومي الفلسطيني.

حصار اقتصادي يواكب الضم

يترافق كلّ ذلك مع حصار اقتصادي خانق حول حياة الفلسطينيين في الضفة إلى جحيم يومي. فمنذ اندلاع الحرب، مُنع مئات الآلاف العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الأراضي المحتلة عام 1948، فيما واصلت إسرائيل اقتطاع أموال المقاصة، وأدت سياسة الإغلاقات إلى شلّ قطاعات التجارة والسياحة والخدمات، وانعكس كلّ ما تقدّم، ارتفاعاً مهولاً في معدلات البطالة والفقر، وتراجعاً في القدرة الشرائية، وتعطّلاً لجزء كبير من الدورة الاقتصادية في الضفة الغربية. ولم يقتصر الأمر على حرمان الموظفين العموميين من رواتبهم لشهور طويلة، بل تعدّاه إلى ابتزاز السلطة الفلسطينية لدفعها إلى اتخاذ إجراءات تمسّ مباشرة بنظام المخصصات الاجتماعية وبنية الدعم الموجّه إلى عائلات الأسرى والشهداء، وهو ما يعكس الرغبة في إحداث انهيار معنوي واجتماعي شامل، يواكب عملية إعادة تشكيل الأرض نفسها.

إزاء كلّ تلك السياسات العدوانية، يحذّر بشارات من أن الضعف الذي يعتري الحال الفلسطينية يشكّل أحد العوامل التي تشجع الاحتلال الإسرائيلي على المضيّ في سياساته الحالية، كما يؤثّر في طبيعة المواقف العربية والإقليمية والدولية تجاه القضية الفلسطينية، في وقت أصبحت فيه هذه الأخيرة «مجالاً لاستثمارات السياسية الخاصة من أطراف مختلفة». ويرى أن ما يجري تحت عنوان «الإصلاحات السياسية» في فلسطين بات في بعض جوانبه جزءاً من عملية إضعاف ممنهجة، منبهاً إلى أن استمرار هذا المسار سيجعل الفلسطينيين أمام مرحلة «أكثر صعوبة وتعقيداً»، ومشيراً إلى وجود تحديات كبيرة أمام مستقبل المشروع الوطني.

العراق بعد «الطوفان»
الحرب على المقاومة لا تضع أوزارها

بغداد - **فقار فاضل**

لم تعُد الساحة العراقية، منذ السابع من أكتوبر، مجرّد مسرح خلفي للصراعات الإقليمية، بل باتت مركز ثقل في التحوّلات التي أعقبت ذلك التاريخ، بما حملته من إعادة رسم لخرائط النفوذ في المنطقة. ومنذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، انعكست تداعياتها مباشرة على العراق، بدءاً من عمليات جبهات الإسناد، وصولاً إلى الهزّات والزلازل اللاحقة، ومروراً بالضربات المتبادلة بين مختلف الفصائل المقاومة العراقية والقوات الأميركية. وهو استتباك غير مستقرّ، تخلّلته هجمات جوية طاولت مواقع لـ«الحشد الشعبي» والجيش في أكثر من محافظة، في مقابل استهداف الفصائل قواعد من مثل «عين الأسد» و«الحرير».

وأعاد هذا الواقع، إلى الواجهة، ملفّ «السيادة الجوية» التي يتحكّم بها الأميركيون، ويوظّفونها لمصلحة العدو، وذلك في غياب منظومات الدفاع المتقدّمة عن العراق، بقرار أميركي. كما فرض تحدّيات جديدة على الحدود العراقية - السورية، ولا سيما مع بروز تهديدات مرتبطة بجماعات مسلّحة تحمل طابعاً تكفيرياً، وهو ما استدعى استنفاراً أمنياً واسعاً، لمنع تكرار سيناريوات قاتمة سابقة. واقتصادياً أيضاً، لم يكن العراق بعيداً عن تداعيات المعركة، إذ تراقفت المشاركة غير المباشرة في حرب الإسناد، مع تشديد الإجراءات المالية الأميركية على حركة الدولار عبر البنك المركزي، الأمر الذي انعكس على استقرار العملة وأسواق الداخلية، وفتح نقاشاً داخلياً حول أدوات الضغط الاقتصادي في إدارة التوازنات السياسية. وبلغ التأزّم الاقتصادي، أخيراً، ذروته بإغلاق مضيق هرمز، الذي أدّى إلى تهاوي صادرات العراق النفطية؛ علماً أن موازنة البلاد المالية عليها تعتمد على تلك العائدات بنسبة تصل إلى 90%.

في هذا السياق، يشير القيادي في «كتائب سيد الشهداء»، حامد الكعبي، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «هذه الأحداث المتلاحقة رتّبت واقعاً جديداً؛ إذ طرأ نوع من الضعف التكتيكي على جبهة الساحة العراقية، وذلك نتيجة فقدان عنصرَين رئيسَين: الأوّل هو رمزية السيد نصرالله، وما يمثّل استشهاده للمحور، والثاني هو سقوط النظام في سوريا». ويضيف أن «بعض القوى السياسية العراقية سارعت إلى توظيف هذه المتغيّرات ميدانياً وسياسياً للضغط على محور المقاومة ومحاولة تعديل موازين القوى الداخلية»، لافتاً إلى أن «التحوّل الميداني الأبرز يتركّز حالياً على الحدود العراقية - السورية، حيث نشات مخاطر أمنية ممتدّة». ويوضح أن «التهديدات الحالية ترتبط بوجود جهات خارجية تعمل ضمن النظام الجديد في سوريا، وتحمل فكراً تكفيرياً ولغة عدائية صريحة، ما يحرم العراق من الاطمئنان إلى الجبهة الغربية». كما يرى الكعبي أن «بعض القوى السُّنّية حاولت استغلال مؤشرات ضعف المحور، للمطالبة بزيادة حصتها ونفوذها ضمن نظام المحاصصة القائم».

وعلى مستوى إدارة التجاذب الأميركي - الإيراني، حاولت حكومة رئيس الوزراء السابق، محمد شياع السوداني، الحفاظ على توازن دقيق لحماية الاستقرار الداخلي، وهو ما سعت لتسويقه «كإنجاز استراتيجي»، وفق ما يذهب إليه

> قواعد اشتباك غير مستقرّة تحكمها رسائل ردع متبادلة، أكثر منها مواجهة مفتوحة

الكعبي، متحدّثاً عن «صيغة تعهّدات متبادلة؛ قدّمت بغداد بموجبها وعوداً للإدارة الأميركية بمنع الفصائل من استهداف مصالحها، في مقابل تعهّد واشنطن بعدم ضرب المقاومة والحشد، خلال فترات التهدئة الحسّاسة». لكن هذه التوازنات «سرعان ما اصطدمت بالخروق الأميركية»، وصولاً، بحسب الكعبي، إلى «خروج الأمور عن السيطرة جرّاء الاعتداءات الأميركية التي استهدفت مقرّات الحشد الشعبي، وأسفرت عن استشهاد مقاتلين، وفجّرت ردود أفعال ميدانية من المقاومة الإسلامية، وصلت إلى حدّ إسقاط طائرة أميركية للتزوّد بالوقود».

وعلى الرغم من أهمية المعادلة التي فرضتها تلك العمليات، كشفت مرحلة ما بعد السابع من أكتوبر، مفارقة حادّة داخل النظام السياسي العراقي؛ إذ تمتلك القوى القريبة من «محور المقاومة» ثقلاً برلمانياً يتجاوز النصعين مقعداً، فضلاً عن نفوذها العسكري والأمني، لكن هذا الثقل لا يُترجَم إلى حسم كامل لصراع النفوذ لصالحها، وذلك بفعل ضغوط واشتراطات خارجية تتعلّق بالحقائب السيادية وشروط المشاركة في الحكومة. وفي هذا السياق، يشير القيادي السابق في «الحشد الشعبي» والخبير العسكري، عباس الزيدي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن هناك «مخطّطاً مستمرّاً منذ بدء معركة غزة، يهدف إلى تقويض محور المقاومة»، مشيراً إلى أن «العراق ضحية مباشرة للاعتداءات الأميركية التي تستهدف القوات الأمنية والحشد، وتمثّل خرقاً صارخاً للسيادة، وهذا يفرض على الحكومة وضع ملفّي السيادة الكاملة والاستقلال الاستراتيجي كأولوية قصوى». ويرى الزيدي أن «إثارة ملفّ نزع سلاح الفصائل وتفكيكها تتجاهل مبرّرات وجوده القانونية والشرعية، وعلى رأسها التهديدات الإقليمية المستمرة، والاحتلال الإسرائيلي والأميركي، والاستهدافات المباشرة»، مضيفاً أن «التغييرات الجارية هي نتاج محاولة إسرائيلية لفرض واقع جديد في المنطقة بدعم أميركي، إلّا أن مواجهة المحور في لبنان والعراق وإيران، أعادت تظهير المشهد على حقيقته، وكبحت المخطّط الإسرائيلي».

مع ذلك، لا يزال ملفّ السلاح حاضراً كعقدة كبرى في المشهد العراقي بعد 7 أكتوبر، حيث تتداخل فيه الحسابات الداخلية مع الضغوط الإقليمية والدولية، والمحاولات المستمرّة لإعادة هندسة توازن القوى داخل الدولة ومؤسساتها. وفي هذا الإطار، يرى الباحث السياسي، ومدير مركز «نواة» للدراسات الاستراتيجية، عباس المعموري، أن الساحة العراقية تواجه «ضغطاً دولياً مُكثّفاً يهدف إلى تحجيم دور فصائل المقاومة»، مشيراً إلى وجود «مفارقة واضحة تتمثّل في امتلاك قوى الإطار التنسيقي ثقلاً برلمانياً كبيراً، مقابل قيود دولية تمنع ترجمة هذا الثقل إلى نفوذ تنفيذي مباشر في بعض المفاصل السيادية». ويخلص المعموري إلى أن «المسار (الذي فُتح بعد الحرب مع إيران) يهدف إلى عزل سياسي واقتصادي تدريجي للفصائل، باستخدام أدوات ضغط مالية وسياسية، لكن هذا المسار يهدّد في المقابل بإعادة إنتاج التوتر داخل النظام السياسي العراقي بدل حسمه».

إسرائيل والتحوّل السوري
مكاسبُ غير محسوبة

عامر علي

شكّل سقوط النظام السابق في سوريا نهاية عام 2024، الحدث السياسي الأبرز في المنطقة في خلال الألف يوم الماضية، وأكبر تحوّل في خارطتها، إذ انتقلت سوريا، به، من كونها شريكاً استراتيجياً للمقاومة وإحدى ركائز الحلف الإيراني، إلى ساحة تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى إعادة هندسة التوازنات الإقليمية بشتّى الوسائل المُتاحة، فيما برزت إسرائيل باعتبارها الرابح الأكبر من هذا التحوّل، بعدما باتت تحظى بحضور غير مسبوق في الملفّ السوري.

ومع سقوط النظام، شنّت إسرائيل أكبر عملية جوية في تاريخها ضدّ سوريا، استهدفت فيها معظم قدرات الجيش السوري المنحلّ، مدمّرةً أنظمة الدفاع الجوي، ومنشآت البحوث العلمية، ومخازن الصواريخ، والقطع البحرية العسكرية، وغيرها من الأهداف العسكرية. ولم تكتفِ بذلك، بل تقدّمت قواتها لتحتلّ مناطق واسعة في الجنوب السوري، شملت قمة جبل الشيخ الاستراتيجية، وأجزاء واسعة من محافظتَي القنيطرة ودرعا وريف دمشق، بما فيها من مصادر المياه العذبة، كما فرضت منطقة منزوعة من السلاح الثقيل. أيضاً، دعمت إسرائيل إقامة «إدارة ذاتية» في السويداء، مستفيدةً من المجازر التي تعرّض لها الدروز في المحافظة خلال شهر تموز من العام الماضي - على يد فصائل تابعة أو مرتبطة بالسلطات الانتقالية الجديدة -، الأمر الذي منح الدولة العبرية، للمرّة الأولى منذ قيامها، نفوذاً وتأثيراً مباشرَيْن في الملفّ السوري. وبالإضافة إلى توسيع نفوذها داخل سوريا، روّجت إسرائيل لرواية تتحدّث عن «خطر سنّي تمثّله تركيا» في سوريا، وبرّرت من خلاله هجمات حالت دون تمدّد أنقرة عسكرياً داخل الأراضي السورية، وحصرت الوجود العسكري التركي في الشمال السوري.

في هذا الوقت، لم يبدُ توجّه السلطات الانتقالية الجديدة نحو الانخراط في المعسكر الأميركي أمراً مفاجئاً، في ظلّ العداء الذي تبلور بينها وبين إيران و«حزب الله» خلال سنوات الحرب التي عاشتها سوريا منذ عام 2011، والتي قدّمت فيها إيران والحزب الدعم للنظام السابق. وبصرف النظر عن أسباب سقوط النظام والدورَين الإسرائيلي والأميركي فيه، فقد أدّى ذلك التحوّل إلى قطع طرق إمداد المقاومة عبر سوريا، وهو ما عجزت عنه سنوات طويلة من القصف الإسرائيلي المتكرّر واستهداف ممرّات الإمداد. أيضاً، فقدت المقاومة في لبنان الدعم السياسي الذي كانت تقدّمه لها دمشق، في وقت وجد فيه خصومها في النظام الجديد شريكاً لم يكن في الحسبان. وتجلّى ما تَقدّم بوضوح في سلسلة الزيارات التي أجراها مسؤولون وسياسيون لبنانيون إلى العاصمة السورية للقاء الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، الذي رفع شعار «سوريا أولاً» منذ تولّيه السلطة، معلناً أن أولويته ستقتصر على إعادة بناء الدولة داخل حدود سوريا. وانعكس التوجّه المذكور في تشديد الرقابة على الشريط الحدودي مع لبنان، وإرسال قوات لضبط الحدود وتأمينها، والإعلان عن ضبط عدد من الأنفاق التي كانت تربط بين البلدَين.

> فتح البند الرابع من الاتفاق الذي وقّعته السلطة اللبنانية مع إسرائيل الباب أمام احتمال قيام سوريا بدور عسكري في لبنان

ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية - الأميركية على إيران، وعودة اشتعال جبهة الجنوب اللبناني على وقع الاعتداءات الإسرائيلية المستمرّة، عاد الحديث مُجدّداً عن دور سوري أوسع في الملف اللبناني، خصوصاً في ظلّ رغبة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في استخدام الورقة السورية للضغط على إسرائيل، في سياق محاولاته فرض وقف لإطلاق النار ترفض تل أبيب الالتزام به. وفي حين أعلنت دمشق وتل أبيب رفضهما أيّ دور عسكري سوري في لبنان، فتح البند الرابع من الاتفاق الذي وقّعته السلطة اللبنانية مع إسرائيل، برعاية الولايات المتحدة، الباب أمام احتمال قيام سوريا بدور عسكري في لبنان؛ إذ ينصّ البند المذكور صراحة على «طلب حكومة لبنان دعم الشركاء الدوليين، ولا سيما العرب، تحت قيادة الولايات المتحدة، لاحتكار الدولة استخدام القوة وتحقيق نزع السلاح الكامل»، علماً أن الشرع كان أكّد أن أيّ دور سوري في لبنان لن يتمّ إلّا بالتنسيق مع السلطات اللبنانية، مُمثّلةً برئاسة الجمهورية والحكومة.

ورغم أن خيار انخراط سوريا عسكرياً في لبنان للضغط على «حزب الله» يُطرح بوصفه أحد السيناريوات المحتملة، فإن هذا الخيار ينطوي على مخاطر كبيرة قد تدفع نحو انفجار إقليمي واسع، تتداخل فيه أطراف وقوى متعدّدة، بدءاً من الردّ الإيراني المحتمل، وصولاً إلى تدخّل غير مستبعد من فصائل عراقية؛ كما أن من شأنه ربّما إعادة استدراج واشنطن إلى المنطقة التي عملت على تخفيف وجودها المباشر فيها، عبر سحب قواتها من مناطق واسعة في العراق وسوريا، مع الإبقاء على قدرة تنفيذ ضربات جوية محدودة ضدّ أهداف منتقاة بين حين وآخر. وفي ذلك المناخ، جاءت الزيارة الأولى من نوعها لوزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، إلى العاصمة السورية دمشق، الإثنين الماضي، بعد يوم واحد فقط من أخرى قام بها وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى بغداد، في تعاقب فتح الباب أمام تكهّنات بشأن نقل بغداد رسائل إيرانية إلى دمشق، من دون صدور أيّ تأكيد أو نفي رسمي سوري لهذه الرواية.

الحدث

«مجلس سلام ترامب» يفعّل الخطة «ب»

نعم للبدء بتقسيم غزة

غزة - **يوسف فارس**

كسرت التطوّرات الميدانية الأخيرة مرحلة الجمود التي طبعت تفاهمات وقف إطلاق النار في قطاع غزة، خلال الشهور الماضية. وتصدّر تلك التطورات وصولُ «قوات الاستقرار الدولية» إلى الحدود الشرقية للقطاع، والاجتماعات والمناقشات السرّية التي عقدها «مجلس السلام» مع وفود أميركية وإسرائيلية في قبرص. وفي هذا السياق، تعمّد المجلس نشر عدد من الصور التي ظهرت فيها القوات المشار إليها وهي تشحن عربات مصفّحة رباعية الدفع، في ما بدا تهيئة للجنوح إلى الخطة «ب» من «مشروع ترامب»، التي تقوم على بدء الإعمار وتحسين الوضع الإنساني في المناطق الواقعة شرق «الخط الأصفر»، باعتبارها خارج نطاق سيطرة حركة «حماس». ويوحي هذا التوجه بتعذّر الرهان على التوصّل إلى حلّ لمسألة سلاح المقاومة، وما تطالب به إسرائيل من إخراج الحركة من المشهدين السياسي والميداني.

وينصّ البند السابع عشر من خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على أنه في حال رفضت «حماس» مقترح «السلام» أو تأخّرت في الرد

> **تنص المذكرة على احتفاظ إسرائيل بـ«حق الدفاع عن نفسها» ما لم تُقدم «حماس» على تسليم سلاحها**

عليه، يجري توسيع عمليات الإغاثة في المناطق التي تصفها الخطة بأنها «خالية من الإرهاب»، والتي يتمّ تسليمها من جيش الاحتلال إلى إدارة «قوة الاستقرار الدولية». وبحسب هذه الرؤية، يُقسَّم القطاع عملياً إلى منطقتين: غزة الشرقية التي تسيطر عليها ميليشيا العملاء وتعمل فيها القوات الدولية، ويُفترض أن تبدأ فيها عمليات إعادة الإعمار ونقل السكان إليها بعد إخضاعهم لفحص أمني شامل؛ وغزة الغربية التي تتعرّض بشكل متواصل للقصف والاغتيال، ويمنع إعادة إعمارها ودخول المساعدات إليها.

ووفقاً لمصادر فصائلية مطلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، نقلت الإدارة الأميركية، خلال الأسابيع الأخيرة، مذكّرة تتضمن تصوراً جديداً لإدارة قطاع غزة، من شأنها قطع الطريق أمام نوايا إسرائيلية محتملة لبدء جولة جديدة من القتال الموسّع، بالتزامن مع الانتخابات المرتقبة في شهر تشرين الثاني المقبل. وتضيف المصادر أن تلك المذكّرة سُلّمت بعدما بدأت وسائل الإعلام العبرية، المقرّبة من رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، حملة دعائية تزعم تعافي المقاومة عسكرياً وتمكّنها من تهريب الأسلحة من محور فلادلفيا الذي يسيطر عليه جيش العدو، إلى جانب تقارير تحدّثت عن دخول 28 طائرة مسيّرة إلى القطاع، فضلاً عن مزاعم حول تجنيد «كتائب القسام» آلاف المقاتلين وتصنيع مئات العبوات الناسفة. وتصف المصادر ما يجري الحديث عنه بأنه «عملية تضخيم مقصودة للقوة العسكرية في غزة في محاولة لتبرير أيّ تصعيد عسكري مقبل».

وتنصّ المذكرة، بحسب المصادر نفسها، على تنفيذ أعمال صيانة للبنية التحتية في مناطق محدّدة شرق «الخط الأصفر»، تشمل شبكات المياه والكهرباء والطرق، على أن يجري نقل الغزيين من المناطق الواقعة تحت سيطرة «حماس» إلى أخرى تقع تحت مسؤولية «مجلس السلام»، وذلك خلال ستة أشهر تمتدّ حتى نهاية عام 2026. كما تتضمّن المذكرة إنشاء مقرّ لـ«لجنة التكنوقراط» التي ستتولّى إدارة القطاع. وتمنح التراخيص اللازمة لبناء قواعد لـ«قوة الاستقرار الدولية»، وتسمح بإعادة ترميم «المستشفى الأوروبي»، وإدخال كلّ ما يلزم من مواد بناء ومعدّات طبية، فضلاً عن تأمين طريق يربط المستشفى بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحركة.

وتشمل البنود أيضاً، وفق المصادر، تحويل إسرائيل عائدات الضرائب الفلسطينية المحصّلة من قطاع غزة إلى «مجلس السلام»، والاعتراف بحكومة التكنوقراط باعتبارها جهة سيادية في القطاع، يُسمح لها بحرية الحركة داخل غزة وخارجها، على أن تتولّى إدارة الجانب الفلسطيني من معبرَي «رفح» و«كرم أبو سالم»، والإشراف على توزيع الوقود ومشتقاته في مناطق سيطرتها.

كذلك، تنصّ المذكرة على التزام إسرائيل بمنح التراخيص وإدخال المعدّات اللازمة لتشغيل شبكة الاتصالات الخلوية من الجيل الرابع (4G). وتتحدّث عن أن إسرائيل «ستمنح عفواً» لمن يسلّم سلاحه طوعاً، مقابل تعهّد «مجلس السلام» بتولّي مسؤولية «فرض النظام» عبر «قوة حرس مدني» خفيفة التسليح، مع احتفاظ الاحتلال، بحسب النص، بـ«حق الدفاع عن النفس بكلّ الطرق الممكنة» ما لم تُقدم «حماس» على تسليم سلاحها.

وتزامنت هذه المعطيات مع إعلان «مجلس السلام» أن «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) لن يكون لها أيّ دور في إدارة «غزة الجديدة»، وهو ما أثار، بحسب المصادر، ردود فعل فصائلية ورسمية غاضبة. وفي ضوء ذلك، باتت الاجتماعات التي تعقدها الفصائل في القاهرة فاقدة لجدواها؛ إذ إن «مجلس السلام» وترامب لم يعودا ينتظران ردّ «حماس» على خطة رئيس المجلس، نيكولاي ميلادينوف، في حين أن إسرائيل التي تدرك أن السلاح المتبقّي لا يشكل أيّ تهديد أمني عليها -خصوصاً بعد تحصين الشريط الحدودي بحزام أمني يقضم نحو 70% من مساحة القطاع- تواصل التذرّع بهذه المسألة للتهرب من التزاماتها. ومن هنا، تتحوّل مسألة السلاح إلى مسمار جحا، الذي يسمح لإسرائيل باستدامة التصعيد والسلوك الإبادي، الذي يراد منه في نهاية المطاف خلق ظروف طاردة للحياة، وتعبيد الطريق أمام التهجير الطوعي.

اعلن «مجلس السلام» ان وكالة «الاونروا» لن يكون لها اي دور في إدارة «غزة الجديدة» (من الويب)

تقرير

حملة أميركا التطمينية للحلفاء متواصلة

إيران ترفع مستوى التهديد في «هرمز»

رفعت إيران مستوى التهديد في مضيق هرمز إلى عتبة أعلى، منتقلةً من البيانات التحذيرية، إلى التلويح العلني باتخاذ إجراءات عسكرية مباشرة ضدّ ناقلات النفط التي تُعبر المضيق خارج المسارات التي تحدّدها هي. وحذّر «مقرّ خاتم الأنبياء» في بيان، من أن «أيّ عدم امتثال، أو انحراف عن المسار المحدّد، أو تجاهل لبروتوكولات الملاحة المعتمدة لدى إيران في مضيق هرمز، سيقابَل بردّ فوري وقوي من القوات المسلحة، بما يعرّض أمن السفن المخالفة للخطر». وجاء هذا الموقف، أمس، بعد ساعات قليلة من إعلان نائب وزير الخارجية الإيراني، كاظم غريب آبادي، الاتفاق على إنشاء «قناة اتصال» مباشرة لمتابعة خروق مذكرة التفاهم والإبلاغ عنها. وكان الطرفان، الولايات المتحدة وإيران، اتفقا في الدوحة على «الحفاظ على الهدوء خلال الأسبوع المقبل»، بعد أيام من تبادل الضربات المحدودة في مضيق هرمز.

ويأتي ذلك فيما من المقرّر أن تُستأنف المحادثات غير المباشرة بين الطرفين بعد انتهاء مراسم تشييع المرشد الإيراني السابق، آية الله الشهيد علي خامنئي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، إن الأطراف اتفقت على مواصلة المناقشات خلال المدة المقبلة، على أن «يحدّد موعد الاجتماع المقبل في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء مراسم التشييع».

ومن جهتها، أعلنت باكستان، أمس، أن «الوسطاء القطريين والباكستانيين اختتموا اجتماعات منفصلة مع المفاوضين الأميركيين والإيرانيين في الدوحة، الأربعاء، مع إحراز تقدّم إيجابي». وأشارت وزارة الخارجية الباكستانية، في بيان، إلى أن الجانبَين اتفقا على مواصلة المحادثات «على أن يتمّ تحديد موعد الاجتماع التالي في أقرب وقت ممكن، بعد انتهاء مراسم تشييع المرشد الأعلى الإيراني السابق». وعشية هذا التشييع الذي تتّجه إليه الأنظار، دعا رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، إلى تحويل المناسبة التي يُفترض أن تنطلق فعالياتها غداً في طهران، إلى مناسبة وطنية لتأكيد مطلب «الثأر» لقتله. وقال قاليباف في بيان: «أدعو جميع الشعب الإيراني إلى كتابة صفحة مجيدة في تاريخ إيران عبر حضوركم» مراسم التشييع. وشدّد على أن «نداء الأمة للثأر يجب أن يتردّد صداه في آذان العالم أجمع».

> **من المقرر أن تُستأنف المحادثات غير المباشرة بين واشنطن وطهران بعد انتهاء مراسم تشييع المرشد**

على خطّ موازٍ، قادت «القيادة المركزية الأميركية»، أول من أمس، «حواراً أمنياً إقليمياً» في البحرين، بمشاركة قادة دفاع من 12 دولة، بينها لبنان وسوريا للمرة الأولى، خُصّص لبحث «البيئة الأمنية في المنطقة»، وسبل «تعزيز التعاون الدفاعي»، وضمان «حرية تدفق التجارة» عبر مضيق هرمز. ووفق ما أوردته «سنتكوم»، ناقش قائد القيادة المركزية الأميركية، الأدميرال براد كوبر، مع كبار المسؤولين العسكريين من البحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان وسلطنة عمان وقطر والسعودية وسوريا والإمارات واليمن، «البيئة الأمنية الإقليمية الراهنة وفرص تعزيز التعاون الدفاعي في جميع أنحاء المنطقة». وفي حين أعلن المجتمعون «التزامهم المشترك بضمان التدفق الحر لحركة التجارة عبر مضيق هرمز»، أكد كوبر «(أننا) نواصل الوقوف جنباً إلى جنب مع شركائنا الإقليميين»، مضيفاً أن «المناقشات أكدت التزامنا المشترك بالأمن والاستقرار الإقليميين».

وبحسب «سنتكوم»، فإن هذا الحوار شكّل سابقة؛ إذ تعدّ هذه هي «المرة الأولى التي يشارك فيها قادة عسكريون من سوريا ولبنان في مؤتمر دفاعي إقليمي تقوده الولايات المتحدة»، كما ذكّرت بأنها أنشأت، في كانون الثاني/ يناير الماضي، خلية تنسيق جديدة مع دول المنطقة للدفاع الجوي في الشرق الأوسط، تقوم على تبادل المعلومات والتحذيرات من التهديدات والاستجابة للحالات الطارئة. وإذ يبدو واضحاً أن مثل هذه الاجتماعات تستهدف إيصال رسائل ردع إلى إيران وحلفائها، فمن غير الواضح مدى فعاليتها في ظلّ ما أثبتته وقائع الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، من عجز الولايات المتحدة عن الدفاع الكامل عن قواعدها العسكرية في الخليج، فضلاً عن حماية دول الخليج نفسها.

وفي المقابل، علّق وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، على اجتماع المنامة، بصيغة غير مباشرة، بالقول إنه «لا يمكن الحفاظ على السلام في منطقتنا إلا إذا كان شاملاً وجامعاً، من دون أيّ تدخل خارجي». واعتبر أن «أميركا جلبت انعدام الأمن إلى المنطقة»، مضيفاً أن «قواتنا المسلحة أثبتت أن القوى الخارجية عاجزة».

(الأخبار)

تقرير

تحذيرات تركية من «وصفات» ترامب: لا طاقة للشرع على التدخّل

محمد نور الدين

لا تزال تتردّد أصداء حديث الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن دور يمكن أن تقوم به القيادة السورية الجديدة ضدّ «حزب الله»، في تركيا، التي تعود وتتوجّه إليها الأنظار فوراً، عند كلّ كلام أميركي يعني الرئيس الانتقالي السوري، أحمد الشرع، وذلك لما لها من نفوذ حاسم على الأخير. وكان موقف ترامب، الذي جاء مع انتهاء الحرب على إيران، طرح علامات استفهام حول طبيعة هذا الدور السوري - إن وُجد -، وما إذا كانت هناك قابلية لدى دمشق للقيام بشيء ما تجاه لبنان. وفي هذا السياق، يقول الباحث التركي المعروف في «مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية»، أويتون أورخان، إن «اقتراح ترامب دوراً سورياً في لبنان ليس مُستغرَباً في ظل اعتبار الولايات المتحدة، بعد سقوط نظام بشار الأسد، أن سوريا ستكون جزءاً من منظومتها الإقليمية. لكن هذا المفهوم هو سياسي قبل أيّ شيء آخر، وهو غير قابل للتطبيق».

ويوضح أن «واشنطن تسعى أولاً إلى تخفيف عبئها العسكري المباشر في المنطقة، والعمل على تقاسم المسؤوليات الأمنية مع الشركاء الإقليميين. وتنظر إلى سوريا كجزء محتمل من المعادلة الإقليمية في مواجهة إيران».

ويضيف أن «السبب الثاني لاقتراح ترامب هو إدراكه أن إسرائيل، رغم ضرباتها العسكرية في لبنان، لم تستطع القضاء على حزب الله وأن الهجمات الجوية لا تكفي وحدها، ويجب البحث عن حلول أخرى لإنهاء الحزب. والمسألة هنا لا تقتصر على قتال حزب الله في لبنان، بل قيام سوريا بمنع إعادة بناء شبكات إيران من الأسلحة والإمداد اللوجستي والمسلّحين. ونظراً إلى أن قدرة حزب الله على الصمود الطويل المدى، تعتمد على خطوط الإمداد التي تمرّ في سوريا، فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه دمشق ذو أهمية استراتيجية بالغة لواشنطن».

غير أن المشكلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بحسب الباحث، هي أن أولويات سوريا في هذه المرحلة مختلفة عن الرغبات الأميركية. فتركيز الشرع لا ينصبّ على العمليات العسكرية الخارجية، بل على إعادة بناء الدولة وإنعاش الاقتصاد وإرساء استقرار دائم. كما أن أيّ عملية تدخّل عسكري سوري في لبنان ستنعكس سلباً على الشعب السوري الذي يريد تحسين وضعه الاقتصادي، كما ستكون ذا كلفة سياسية باهظة.

وبالإضافة إلى العوامل المذكورة آنفاً، يشير الكاتب إلى أن «إعادة هيكلة الجيش السوري لم تكتمل بعد، والدمج مع الأكراد يواجه عقبات، والمناطق الساحلية العلوية تشهد مشاكل أمنية. كذلك، فإن تنظيم داعش لا يزال يعمل في أنحاء متعدّدة من سوريا. كما أن أيّ عملية عسكرية سورية في لبنان، قد لا تكون قصيرة الأجل؛ فحزب الله يمتلك قاعدة شعبية وبنية تحتية عسكرية راسخة، وعلاقات إقليمية، وقد يتحوّل أيّ صراع قصير الأجل معه إلى صراع عسكري طويل ومُكلِف، وقد يفتح الباب أمام تعرّض سوريا لضربات إيرانية. أيضاً، يقدّم التدخّل العسكري السوري لإسرائيل ذرائع لتوسيع تدخّلاتها في سوريا نفسها». وينهي الباحث التركي مقالته بالقول إن «جلّ ما يمكن أن تقدّمه دمشق هو محاولة ضبط العمليات اللوجستية لإيران وحزب الله داخل سوريا. خلا ذلك، فإن إمكانية التدخّل العسكري السوري في لبنان غير قابلة للتطبيق».

> **ثقة قناعة بان اي إرباك للساحة اللبنانية لن يكون مريحاً لتركيا**

وتطرح أيّ عملية تدخّل سورية في لبنان سؤالاً مركزياً عن التداعيات الإقليمية المحتملة لها. وفي هذا الإطار، تسود تركيا قناعةٌ بأن أيّ إرباك للساحة اللبنانية متّصلاً بإيران و«حزب الله»، لن يكون مريحاً لتركيا؛ كما أن أي حرب أهلية في لبنان قد لا تقتصر نيرانها عليه. ولذا، فإن موقف تركيا يبدو حاسماً في منع الشرع من التفكير في أيّ مغامرة تنعكس سلباً على سوريا، وبالتالي على نفوذ تركيا القوي فيها، وتربك حسابات الأخيرة الإقليمية، فضلاً عن أن الشرع نفسه خرج أخيراً بمواقف «عاقلة» لجهة رفض التدخّل في لبنان. ولا تغفل، في هذا السياق، أيضاً، ردود الفعل الإقليمية المحتملة على أيّ تدخّل سوري في لبنان، ولا سيما من الحدود العراقية؛ وهو ما يمثّل بدوره عاملاً ضاغطاً على الواقع السوري والدور الإقليمي للنظام الجديد في دمشق.

ويأتي هذا الشدّ وهذا الجذب في وقت يبلغ فيه التوتّر التركي - الإسرائيلي ذروته، مع اعتراف الحكومة الإسرائيلية بالإبادة الأرمنية. وعلى الرغم من مهاجمتها ذلك الاعتراف، تحاذر تركيا إلى الآن تصعيد المواقف وزيادة التوتّر، حتى لا تتورّط في دعسات «ناقصة». وبدا الحذر جلياً في تهرّب الحكومة التركية من الردّ على الخطوة الإسرائيلية بخطوات مضادّة، واكتفاء الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بالقول إن ما قامت به تل أبيب «ليست له أيّ قيمة عندما يصدر عن شبكة إجرام القيادة الإسرائيلية». وفسّر البعض في الداخل التركي كلام إردوغان بعدم رغبته في تفجير الوضع مع إسرائيل، عشية «قمة حلف شمال الأطلسي» يومَي الثلاثاء والأربعاء المقبلَين في أنقرة، والتي سيحضرها ترامب.

لا إمكانية لتدخّل عسكري سوري في لبنان (من الويب)

مصر

مصر تحت صدمة الحرب: متاعب الاقتصاد لا تنقطع

القاهرة - **الأخبار**

لم تكن مصر طرفاً مباشراً في الحرب في المنطقة، لكنها «كانت من أكثر الدول التي دفعت ثمنها اقتصادياً»، بحسب ما تفيد به مصادر مصرية في حديثها إلى «الأخبار». فمع توسّع دائرة الحرب، وتفاقم تداعياتها التي أصابت أكثر اقتصادات المنطقة حساسية تجاه الاضطرابات الإقليمية، وجدت مصر نفسها أمام اختبار مركّب: مواجهة صدمة خارجية غير مسبوقة، بالتوازي مع المضيّ في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي صارم يرتبط بالتزاماتها تجاه «صندوق النقد الدولي».

وإذ تحوّلت الحرب سريعاً من «أزمة أمنية» على الحدود الشرقية إلى أزمة اقتصادية متعدّدة الأبعاد، فقد أدى تراجع الملاحة في البحر الأحمر، بالتوازي مع تصاعد الهجمات على السفن التجارية، إلى انعكاسات مباشرة على إيرادات قناة السويس، أحد أبرز مصادر النقد الأجنبي لمصر، والتي خسرت مليارات الدولارات. وفي الوقت نفسه، دفعت حال عدم اليقين المستثمرين الأجانب إلى تقليص استثماراتهم في الأسواق الناشئة، فيما ارتفعت تكاليف النقل والتأمين والشحن، وازدادت الضغوط على سوق الصرف، وذلك قبل أن تضيف الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران طبقة جديدة من القلق الاقتصادي.

ووفقاً للمصادر، لم تكن المصاعب بالنسبة إلى القاهرة ناجمة عن تحدٍّ منفرد، بقدر ما مثّلت نتيجة لتراكم الصدمات؛ فكلّما بدأ الاقتصاد يستوعب آثار أزمة، برزت أخرى لتزيد الضغوط على المالية العامة وسوق النقد. وبينما كانت الحكومة تحاول استعادة قدر من الاستقرار المالي بعد سنوات من الأزمات العالمية، وجدت نفسها مضطرّة إلى التعامل مع بيئة إقليمية شديدة التقلّب، لا تملك التأثير في أسبابها، لكنها تتحمّل جانباً كبيراً من كلفتها.

وفي غضون ذلك، دخل برنامج «الإصلاح الاقتصادي»، المتفق عليه مع «صندوق النقد الدولي»، أكثر مراحله حساسية. إذ مضت الحكومة في تنفيذ التعهدات التي التزمت بها بموجب البرنامج المذكور، مقابل الحصول على التمويل الدولي. وهكذا، رفعت، خلال العامَين الماضيَين، أسعار الوقود والكهرباء مرّات متتالية، وواصلت تقليص أشكال الدعم التقليدية، كما اعتمدت نظاماً أكثر مرونة لسعر الصرف، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية.

ومن منظور المؤسسات الدولية، فإن هذه الإجراءات كانت «ضرورية» لتصحيح اختلالات تراكمت على مدار سنوات، وإزالة التشوهات التي تعيق جذب الاستثمارات، لكن على الأرض، كانت لتلك القرارات كلفة اجتماعية واضحة. فكلّ خفض جديد لقيمة الجنيه المصري كان ينعكس مباشرة على أسعار السلع المستوردة ومدخلات الإنتاج، لتنتقل موجة الغلاء إلى مختلف القطاعات، فيما بقيت الأجور عاجزة عن مواكبة ارتفاع الأسعار. وأسفر ذلك عن تراجع القوة الشرائية للمواطنين بصورة غير مسبوقة، وتدنّي القيمة الحقيقية للأجور، فيما ازدادت هجرة المصريين إلى الخارج، لتتحوّل تحويلاتهم إلى المصدر الأول للعملة الصعبة.

> يبقى الثمن الاجتماعي هو الوجه الأخر لما يُسمّى بـ«الاستقرار المالي»

ورغم تراجع معدلات التضخم مقارنة بذروتها، فإن ذلك لم ينعكس انخفاضاً في الأسعار، بل تباطؤاً في وتيرة ارتفاعها؛ فالأسعار التي قفزت خلال موجات التضخّم السابقة، استقرّت عند مستويات مرتفعة، بينما ظلّ الدخل الحقيقي للأسر يتآكل تحت ضغط الغلاء.

وبهذا، أصبحت الفجوة بين الدخول وتكاليف المعيشة واحداً من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية، في وقت سُجّلت فيه أدنى مستويات للإدخار، وفق تقارير رسمية حكومية.

على أن هذه الوقائع لم تكن نتيجة برنامج الإصلاح وحده، ولا الحرب وحدها، بل حصيلة تداخل العاملين معاً. إذ عمّقت الحرب أزمة النقد الأجنبي، فيما فرضت شروط «صندوق النقد» إجراءات لم تعالج تلك الأزمة بقدر ما عزّزتها. ومن أبرز هذه الإجراءات، تسريع برنامج التخارج الحكومي، الذي يشكّل أحد المحاور الأساسية في الاتفاق مع الصندوق. فمنذ سنوات، يدعو الأخير إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسيع مساحة القطاع الخاص، باعتبار ذلك مدخلاً لتعزيز المنافسة ورفع كفاءة الاقتصاد. واستجابة لهذا المطلب، كثّفت الحكومة، خلال الأشهر الماضية، عمليات بيع الأصول أو إشراك القطاع الخاص في الشركات المملوكة للدولة، وهو ما ساعدها على استكمال متطلبات المراجعة الأخيرة، التي أفضت إلى الإفراج عن نحو 1,6 مليار دولار بعد مفاوضات مارثونية.

وأثار هذا المسار الحكومي انتقادات واسعة؛ إذ يرى عدد من الاقتصاديين أن بيع الأصول في ظلّ ضغوط تمويلية استثنائية لا يمنح الدولة أفضل قدرة تفاوضية للحصول على قيمتها العادلة. فحين تصبح الحاجة إلى السيولة ملحّة، تتقدّم أولوية إنجاز الصفقة على تعظيم العائد، وهو ما يثير تساؤلات بشأن ما إذا كانت بعض الأصول قد بيعت بأقلّ من قيمتها الاقتصادية الحقيقية، ولا سيما في ظلّ حال من عدم اليقين تسود الأسواق بسبب الحرب.

ويبرز ملف «محطة رياح جبل الزيت» باعتباره المثال الأبرز على هذا الجدل؛ إذ باعت الحكومة المحطة لشركة «الكازار» الإماراتية مقابل 420 مليون دولار، في وقت كانت تسعى فيه إلى تسريع برنامج الطروحات الذي اعتبره «صندوق النقد» مؤشراً أساسياً إلى تقدّم الإصلاحات الهيكلية. غير أن قيمة الصفقة أثارت تساؤلات واسعة؛ فالبيانات الحكومية تشير إلى أن تكلفة إنشاء المرفق المذكور عند افتتاحه تجاوزت 560 مليون دولار -تمّ توفيرها من القروض الميسّرة والمنح الأوروبية واليابانية والإسبانية-، وهو ما أعاد إلى الواجهة النقاش حول آليات تقييم الأصول العامة، ولا سيما أن هذه ليست المرة الأولى التي تستحوذ فيها جهات إماراتية على أصول مصرية بأسعار أقلّ من قيمتها التقديرية.

ورغم إشادة «النقد الدولي» بما تحقّق، فإنه طالب القاهرة بالمضيّ قدماً في الإصلاحات، وذلك عبر تعزيز مرونة سعر الصرف، والاستمرار في تشديد السياسة النقدية، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتسريع برنامج التخارج الحكومي، باعتبارها شروطاً لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات المقبلة.

في المحصلة، يبقى الثمن الاجتماعي هو الوجه الآخر لما يُسمّى بـ«الاستقرار المالي». فخلال ألف يوم من الحرب، وجد المصريون أنفسهم أمام موجات متلاحقة من ارتفاع الأسعار، وتآكل الدخول، وازدياد كلفة المعيشة، فيما كانت الدولة مُطالبة بإعادة هيكلة اقتصادها تحت ضغط الحرب والديون ومتطلّبات الإصلاح.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب يحيى وجيه السروجي وكيل عنبرة شفيق الداعوق سند تمليك بدل ضائع باسم عنبرة شفيق الداعوق بالعقار /4465/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت أميرة حسن جعجاً وكيلة الشركة العربية العقارية ش.م.ل. (اريسكو) سند تمليك بدل ضائع باسم الشركة العربية العقارية ش.م.ل. (اريسكو) بالقسم 79 من العقار /675/ منطقة ميناء الحصن العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب حسين عبد الأمير الزين وكيل محمد موسى الحلقي (سوري) سند تمليك بدل ضائع باسم محمد موسى الحلقي (سوري) بالقسم D5 من العقار /4791/ منطقة المزرعة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب محمد علي عيسى سليمان بصفته وكيل عن عفاف محمد مطر وكيلة غسان محمد مطر سند تمليك بدل عن ضائع باسم غسان محمد مطر بالقسم B15 من العقار /2087/ منطقة المزرعة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت ريتا سامي فرحات وكيلة اندره الفريد دباني زوجة اميل رياشي سندات تمليك بدل ضائع باسم اندره الفريد دباني زوجة اميل رياشي بالاقسام 34 و81 و82 بلوك B من العقار /5234/ منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت آيه شوقي الحسيني بصفتها وكيلة عن حبيب علي غانم وعن رامي محمد علي غانم أحد ورثة محمد علي غانم سندي تمليك بدل ضائع باسم حبيب علي غانم ومحمد علي غانم عن حُصصهم بالقسم 29 من العقار /900/ منطقة المزرعة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
بيع عقاري للمرة الأولى صادر عن دائرة تنفيذ بيروت.
المُعاملة التنفيذية رقم 4/2023.
طالبة التنفيذ: ماري بتسي خليل صايغ وكيلها المُحامي الكسندر جرجي صقر.
المُنفّذ بوجه: سليم عبدالله شعيتو.
السند التنفيذي وقيمة الدين: سندات دين لأمر بقيمة إجمالية /399996/ دولار أميركي عدا الفوائد واللواحق.
تاريخ التنفيذ: 2023/1/10.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2023/6/20.
تاريخ قرار الحجز: 2023/11/13.
تاريخ تسجيله: 2023/12/12.
تاريخ محضر الوصف: 2025/9/5.
بيان العقار المطروح ومُشتملاته: /1200/سهم في العقار A/14/3650 المصيطبة عبارة عن مدخل وصالون واستقبال وطعام وجلوس وحمام ضُيوف ومطبخ وخدم وحمام وممر وثلاث غُرف نوم ضمن كُل منها حمام وغُرفة نوم رئيسية ضمنها حمام وجاكوزي وخلاء وثلاث شُرفات مزجية بدرف مُتحركة وشُرفة زُهور وينتفع بمُستودع وثلاث مواقف سيارات في السفلي الثاني.
وبالوصف الحسي يتبين وجود مصعد كهربائي عدد /3/ ومُولد كهربائي عدد /3/ ومحطة تكرير مياه ومواقف خاصة بالزوار في الباحة الأمامية.
مساحته /375/ متر مُربع.
حُدود العقار /3650/ المصيطبة: غرباً العقار رقم /5405/ وشرقاً أملاك عامة وشمالاً أملاك عامة والعقار رقم /5405/ وجنوباً العقار رقم /5405/.
قيمة تخمين: /1200/ سهم في العقار A/14/3650 المصيطبة /843750/ دولار أميركي.
بدل الطرح المُحدد من رئيس دائرة التنفيذ: /506250/ دولار أميركي.
موعد المُزايدة ومكان إجرائها يوم الثلاثاء الواقع فيه 2026/9/29 عند الساعة العاشرة صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ بيروت.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الأولى /1200/سهم في العقار A/14/3650 المصيطبة الموصوفة أعلاه.
فعلى الراغب في شراء التنفيذاً لأحكام المواد: /973/ و/978/ و/983/ أصول مُحاكمات مدنية.
وشُروط البيع المُحددة من قبل رئيس دائرة التنفيذ في بيروت أن يُودع قبل المُباشرة بالمُزايدة لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة مبلغاً مُوازياً لبدل الطرح بمُوجب شك مصرفي باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت صادر عن حساب (Fresh) مفتوح بالدولار الأميركي أو يُقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ نقداً وعليه اتخاذ مقام مُختار له في نطاق الدائرة إن لم يكن له مقام فيه أو لم يسبق له أن عيّن مقاماً مُختاراً فيه، وإلا عُد قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له، وعليه أيضاً في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة، إيداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت وفق الشروط أعلاه تحت طائلة إعادة المُزايدة بزيادة العشر، وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة بمقدار خمسة بالمائية دون حاجة لإنذار أو طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة وللراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.
مأمور تنفيذ بيروت
هلا خليل

فقرة حُكمية
صادرة عن القاضي المُنفرد المدني المالي في صيدا.
تُبلغ إلى اسر صالح عدوي مجهول محل الإقامة بتاريخ 2026/1/27 صدر حُكم في الدعوى رقم 2024/19 المُقامة من عثمان عبد الرحمن حجازي بوجهكم بالقرار رقم 2026/3 قضى بإلزامك بان تدفع للمُدعي مبلغاً وقدره خمسة الاف وثمانمائة وواحد وسبعون دولار أميركي مُضافاً إليه فوائده القانونية.
تسري المُهل القانونية إبتداءً من اليوم الذي يلي النشر.
رئيس القلم
طارق عويدات

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
مبنى بار ش.م.م	3531917	RR225211227LB
ام. ام. ج ش. م. م. M. M. J. S. A. R. L. بواسطة وكيل التفليسة المحامي ايلي يمّي	283491	RR225211235LB
صحافة انتاج وتسويق ش.م.م	91702	RR225211261LB
فارما وارد ش.م.ل	3129538	RR225211329LB
شركة YENICERI ش.م.ل	349698	RR232941629LB
غراند فود ش.م.ل بواسطة وكيل التفليسة المحامية نورا خلف	2202176	RR232942006LB
شركة نصر لتاجير السيارات ش.م.م	214106	RR233014983LB
شركة غارغندوا ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامي وسيم الرح	7369	RR233015025LB
صناعات البشعلاني ش.م.م	209465	RR233015079LB
شركة معلوف للاعمال والخدمات ش.م.م	199289	RR233015105LB
شركة اوتيوم ش.م.ل	202812	RR233015122LB
بترول غاز (ميشال جورج خوام)	184426	RR233015167LB
كروستي بان	191639	RR233015309LB
شركة مصطفى محمد شهاب وشركاه للصناعة والتجارة	143983	RR233015365LB
سافاري الومنيوم	160376	RR233015391LB
جوزف نسيب الحواط	162571	RR233015428LB
الو ترانسبورت	179905	RR233015462LB
مؤسسة ماجللون الكترونيكس بواسطة وكيل التفليسة المحامي سلوى المشطوب	182699	RR233015754LB
شركة ليوس اسعد بيلان واولاده	183704	RR233015771LB
مؤسسة احمد عبد الله الاشهب	1098196	RR233015785LB
شركة شوكولا لبنان ش.م.م	3682	RR233015873LB
الشركة الفندقية اللبنانية ش.م.ل	1338	RR233015887LB
شركة حيدر ترايدنغ كومباني	4399	RR233015913LB
تكتلك ش.م.م	4529	RR233015927LB
شركة الات المكاتب واللوازم والخدمات «اوماس» الشرق الاوسط	7939	RR233015958LB
حبيب حكيم واولاده ش.م.ل	8075	RR233015961LB
شركة السي للتجارة والصناعة ش.م.م	8137	RR233015975LB
ميكروتيك ش.م.م	8194	RR233015992LB
شركة سيرامبكا للشرق الاوسط ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة	8279	RR233016009LB
شركة توزيع ش.م.م	8522	RR233016026LB
كومبيوتر ايدج برواد كتس كاب ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة	8546	RR233016030LB
شركة المواد الغذائية للتجارة (سباكو) ش.م.م	8573	RR233016057LB
جنرال تمبرا ند فنيرز ليمتد ش.م.م	8824	RR233016065LB
زيروكس بزنس سنتر ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامية مي سال	9619	RR233016105LB
شركة كومات ش.م.م	10465	RR233016131LB
كاليفورنيا لوك ش.م.م CALIFORNIA LOOK LTD	10559	RR233016145LB
شركة ديناميكس للتجارة والصناعة والمقاولات ش.م.م	11227	RR233016162LB
شركة الامين ش.م.م	11310	RR233016176LB
راديو وان ش.م.م	11640	RR233016193LB
الشركة اللبنانية لاعادة التصنيع ش.م.م	11645	RR233016202LB
اناثا غروب هولدنغ ش.م.ل	920081	RR233016247LB
ليمانيز بولتري كومباني ش.م.ل	765007	RR233016278LB
دانكوم d.t.c ش.م.م	1549	RR233016281LB
تروبيكانا فودز ش.م.م	824856	RR233016304LB
محطة الاسكال لصاحبها (زاهي محمود الاسعد)	150031	RR233016318LB
كاف كروم ش.م.م	162995	RR233016321LB
اي اس بي انترناشونال (الومنيوم سيستم بروفيدر) ش.م.ل	165156	RR233016335LB
محمد رياض كنعان (موقف سيارات)	2983343	RR233016352LB
Kojocom Computer Services & Co K.C.S.&Co	1203894	RR233016366LB
رياض حنا دياب	1208403	RR233016370LB
جورج جوزف مغني	1192637	RR233016397LB
MOHA CO (محمد عدنان الحريري)	1379590	RR233016406LB
شركة قاب ش.م.م	1461268	RR233016468LB
دولفين لتاجير السيارات ش.م.م	1462518	RR233016471LB
شركة اكروبولس ش.م.م.	1470633	RR233016485LB
خوش اميد KHOOSH AMDEED	3270842	RR233018999LB
مؤسسة هنري واكيم	89056	RR233019036LB
سيفن سيز ش.م.ل	3603804	RR233019053LB
محمد فياض الياسين	241414	RR233019359LB
شركة ايجوم ش.م.م ابراهيم وجوزيف مرعب	104692	RR233019433LB
دو غورياي بيروت ش.م.م - الشريك الوحيد	3615899	RR233019455LB
شركة طبية ش.م.م	1174014	RR233193397LB
شركة ضامر للمفروشات المنزلية و المكتبية (ش.ت.ب)	654085	RR233193595LB
SPIGA FASHION GROUP S.A.L	391891	RR233194548LB
عزت ابو هيكل للشحن والترانزيت	314213	RR233195415LB
سيورتا لتاجير السيارات ش.م.م	387419	RR234062234LB
ارتي كاسا ARTE CASA (سامر داوود سري الدين)	314854	RR234062651LB
مؤسسة المجذوب للتجارة والمقاولات (سليمان مجذوب)	237122	RR234062340LB
نيفرلاند ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامية مايا معوض	230960	RR234074498LB
حنا يونس الحويك	220348	RR234074507LB
شركة سينترام للاستشارات ش.م.م	223677	RR234074524LB
EDCO INDUSTRIES SAL	2702654	RR234074630LB
شركة الوارد للتجارة العامة	246798	RR234074657LB
شركة منلا غروب ش.م.ل هولدنغ	597643	RR234074665LB
س - سايد ش.م.ل	1284743	RR234074705LB
شركة سولاريا ش.م.ل	1286813	RR234074714LB
TOOLS STUFF (ميثم عبد الواحد غافل)	1320318	RR234074731LB
شركة سي ار سكوير ش.م.م	1342754	RR234074762LB
JAKO TEXTILES (جاكلين انطوان تفنكجي)	1347896	RR234074780LB
فؤاد جورج خياط	1353005	RR234074793LB
ميلودي اف ام لبنان ش.م.م	1359686	RR234074802LB
شركة مجد للمحروقات ش.م.م	1364719	RR234074864LB
درسيرز ش.م.م	1365984	RR234074881LB
شركة المركز الاوروبي للاعلان والنشر والتوزيع ش.م.ل بواسطة وكيل التفليسة المحامي مارون صيا	1220637	RR234074904LB
مغربي اخوان للسياحة و السفر ش.م.م	1226326	RR234074918LB
مؤسسة حسن غدار التجارية (لصاحبها حسن علي غدار)	1246584	RR234074935LB
مؤسسة كوجوكم (محمد صبح علي كوجك)	922185	RR234074997LB
247 ش.م.م	1002907	RR234075017LB
حسن علي المحمد	1035688	RR234075051LB
بي جاي مارين للهندسة ش.م.م Bj Marine Engineering SARL	1266836	RR234075119LB
شركة الحاج للتسويق والتجارة ش.م.م	109961	RR234075241LB
شركة مظلوم التجارية ش.م.م	113575	RR234075255LB
اخلمة كؤبرنيف سوليوشنز ش.م.ل	113752	RR234075269LB
شركة رستورانت كونسبتس ش.م.ل	116122	RR234075272LB
مؤسسة نبيل جمال التجارية	123416	RR234075286LB
مؤسسة تقنيات الطاقة (بورتك)	124475	RR234075290LB
مبدعا بارتنرز ش.م.ل	126749	RR234075330LB
شركة ال - جو ش.م.م EL-JO	140531	RR234075343LB
فيلمالي انترناشيونال ش.م.ل	105397	RR234075357LB
شركة البركة التجارية	106214	RR234075365LB
شركة السروة التجارية ش.م.م	103735	RR234075431LB
الشركة اللبنانية لاعادة التصنيع ش.م.م	11645	RR234075502LB
مكتبكو لبيان ر. الحلبي وشركاه	1499138	RR234075516LB
شركة الموج -الشرق الاوسط ش.م.م	1228542	RR234075520LB
قريب ترافل ش.م.م -شريك وحيد	3828630	RR234075621LB
هانشيز ش.م.ل	3891891	RR234075635LB
برييد ش.م.م Bread sarl	959769	RR234075670LB
شركة سعد للتجارة ش.م.م	966349	RR234075683LB
M. R التجارية ش.م.م	986286	RR234075710LB
ريدزون ش.م.م REDZONE S.A.R.L	1000578	RR234075737LB
شركة سي اند اي للتسويق ش.م.م	1002770	RR234075745LB
الأطعمة المتوسطية الأصيلة -مافكو ش.م.ل	1092404	RR234075785LB
روي يوسف كرم	2936736	RR234075799LB
سيمون يوسف كرم	905097	RR234075811LB
سمير ايلي موسى	874261	RR234075825LB
النمساوية اللبنانية لخدمات المطاعم ش.م.م	1104243	RR234075887LB
شركة ماجستي كوينز اوتو ش.م.م	58101	RR234075958LB
ان اف بي ش.م.ل Microprocessor Computer -صالح عبد الرحال	1151872	RR234076012LB
ان اف بي ش.م.ل	1153899	RR234076026LB
شركة C and F Holding	1153918	RR234076043LB
شركة ميلودي ميوزيك لبنان ش.م.م	1171347	RR234076065LB
العيوني كمبيوترز -محمد عاصم جميل العويني بواسطة وكيل التفليسة	1171483	RR234076074LB
ترمل بلاستيك	1932911	RR234076088LB
شركة الرخام العربي ش.م.ل	7483	RR234076091LB
شركة الازياء المميزة ش.م.م	7495	RR234076114LB
شركة استديو الفن ش.م.م	7498	RR234076128LB
شركة انترمارديا ش.م.م	7599	RR234076131LB
رستوران سناك لبنان ش.م.م	7649	RR234076145LB
كيمبرا - KYMIRA (سائدي غازي عبد النور)	1312675	RR234076159LB
الياس موريس عيسى	2987539	RR234076233LB
مجوهرات شانتيلا ش.م.م	301593	RR234076295LB
الشركة الفندقية دو فنشي ش.م.ل	5690	RR234076397LB
سنابدر منكي ش.م.م Spider Monkey SARL	134315	RR234076542LB
الشركة المتحدة للطباعة	7825	RR234076573LB
شركة برهوش اخوان - لسكال ش.م.م	10363	RR234076595LB
شركة بست بترول ش.م.م	10731	RR234076600LB
اده ترافل للسياحة	11081	RR234076627LB
المشتل شركة زراعية ش.م.م	11126	RR234076644LB
ادفرنت شبكة الاعلان والطباعة ش.م.م	11401	RR234076658LB
اليمانت انترماركتس ترايدينغ ش.م.م	11526	RR234076671LB
مؤسسة وديع دلاتي	28964	RR234076715LB
شركة ابو شبكة تريدينغ كومباني ش.م.م	45092	RR234076746LB
مكتبة نوفل	62851	RR234076777LB
مؤسسة طانيوس الحاج	63847	RR234076785LB
لادورادا	64004	RR234076794LB
مؤسسة زخيا يوسف صفير	67428	RR234076803LB
شركة ابناء سمير فهد التجارية	75721	RR234076834LB
مؤسسة فيفا بالاس	77053	RR234076848LB
شقير للتجارة - عادير بواسطة وكيل التفليسة المحامي جورج الخوري	80267	RR234076865LB
HOTEL QUEEN ELISSA لصاحبها حسن احمد الحاج مغنية)	242899	RR234076896LB
جي اف سي ش.م.م JFC SARL	243912	RR234076919LB
بشارة جوزف شقر التجارية	245409	RR234076953LB
الشركة اللبنانية لصناعة الماكولات الغذائية - غدار وشركاه ت.ب	249677	RR234077021LB
هادي جرجي هيكل بواسطة وكيل التفليسة المحامي ميشال الياس بصفتك	250048	RR234077035LB
وفيق سعد وشركاه	254209	RR234077083LB
مرعش للتجارة (مصطفى مرعش)	258160	RR234077106LB
مطعم وسناك HOUSE STEAK / DON EDWARDO حسن مغنية	260809	RR234077199LB
شركة بست كومبيوتر سرفيسز ش.م.م	100085	RR234077208LB
شركة ابناء الحاج محمد حسن بركه	101042	RR234077211LB
مؤسسة وليد زكريا عماش	107459	RR234077239LB
مكتبة سان جورج - بيت مري	110085	RR234077256LB
la maison du cafe	266777	RR234077327LB
صيدلية غاردن لصاحبها مصطفى بدر الدين	268458	RR234077344LB
ليفانت توياكو كومباني ش.م.ل	293821	RR234077361LB
سمير الياس الداية	268709	RR234077389LB
مظهر رفيق منقارة	277374	RR234077401LB
بواتيكا ش.م.ل	296832	RR234077432LB
محمد نبيل سالم سكري	301995	RR234077450LB
كلوب سودا ش.م.ل	311023	RR234077485LB
الشركة اللبنانية لانتاج عصير الفواكه ومشتقاته والمياه	313065	RR234077494LB
اكتيف مانيا ش.م.ل	320726	RR234077517LB
شركة كومترايدينغ ش.م.ل	354281	RR234077525LB
المجموعة المتحدة للخدمات و التجارة العامة و المقاولات	423882	RR234077534LB
شيكتوك غروب هولدنغ ش.م.ل	447739	RR234077551LB
شيكتوك ش.م.ل	447742	RR234077565LB
سانتشوري كوميونيكيشنز ش.م.م Century Communications sarl	485136	RR234077582LB
انسايت بزنيس سوليوشنز ش.م.م	576066	RR234077698LB
براغما غروب ش.م.ل (هولدنغ)	589182	RR234077715LB
احمد غسان شاكر	592901	RR234077724LB
عمرو غسان شاكر	593527	RR234077738LB
شركة سيدرز روز للخدمات الدولية (انطون وليا وميشال مسعد)	622322	RR234077772LB
شركة ضامر للمفروشات المنزلية و المكتبية (ش.ت.ب)	654085	RR234077812LB
بيطار ستوريز - حسن عبد الكريم بيطار	697914	RR234077830LB
شركة لامان دور ش.م.م LA MAIN D OR S.A.R.L	933799	RR234077888LB
محلات عبد الله كحيل للتجارة	61950	RR234077905LB
مؤسسة خضر فواز مندو	81475	RR234077962LB
مؤسسة ابراهيم برجي التجارية	86545	RR234078000LB
ار. بي. سي- الاعمال المتحده (ت.ب)	87674	RR234078035LB
شركة افتيموس للتجارة بواسطة وكيل التفليسة المحامي بلال ابوضاهر	87731	RR234078044LB
شركة الهامة للتنمية والوكالات التجارية المحدودة السعودية	88480	RR234078058LB
شركة افيانكو كومونيكيشنز سوليوشنز ش.م.ل	90151	RR234078075LB
مؤسسة الوليد للتجارة	90283	RR234078089LB
شركة هاي انفستمنت ش.م.ل	90569	RR234078101LB
الشركة المتحدة للمقاولات العامة ش.م.م	95819	RR234078163LB
لا غاب ش.م.م	96660	RR234078185LB
المكتب الفني للهندسة	96787	RR234078194LB
نبيه محمد برهان حوري حرب	371150	RR234078676LB
دورا طنوس اسكندر	391356	RR234078702LB
MAGMA	474096	RR234078747LB
الكترو سيتي سنتر ش.م.ل	513817	RR234078778LB
دايركت ماركتنغ دي ام ش.م.ل	665708	RR234078883LB
التيمايت كريانفيتي كومباني ش.م.م (U.C.C)	791007	RR234078910LB
سابا ترايدينغ ش.م.م SABA TRADING S.A.R.L	796474	RR234078923LB
شركة زيد ش.م.ل	2394377	RR234079067LB
شركة مودرن ترايدنغ سرفيسز كو ش.م.م	2415841	RR234079124LB
شركة اريا اس ام ترايدينغ ش.م.ل	2428708	RR234079169LB
مسابا تي في	2439496	RR234079190LB
محمد طليس لتجارة الحديد والمعادن M.N.A	2447347	RR234079230LB
فريميرز ش.م.ل	2505320	RR234079305LB
سيايس مانجمنت ش.م.م	2517615	RR234079328LB
ارمن ارا باليان	2534137	RR234079331LB
الاتحاد للانتاج الاعلامي ش.م.م	2545352	RR234079345LB
عساف فود ش.م.م	2945204	RR234079362LB
مؤسسة عماد الدين التجارية	2947550	RR234079376LB
ماجدة شيخ محمد دلاتي	2970839	RR234079402LB
وريثة مفلح يوسف سرور	3017992	RR234079495LB
عماد رامز بدر	3051180	RR234079518LB
شركة نقليات الشمال للتجارة و النقل ش.م.ل	2920349	RR234079552LB
human dynamics-فرع لشركة اجنبية	3140510	RR234079597LB
MINDFORCE	3455231	RR234080079LB
THE HIGH LLAMA S.A.L	3488117	RR234080140LB
كولبت ش.م.م	629874	RR234080388LB
الشركة الهندسية للابحاث والتصاميم ش.م.م	672270	RR234080405LB
سمارت لينك ش.م.م	681676	RR234080414LB
اي. تي. سوليوشنز ش. م .م	278739	RR234080431LB
الفا لبنان ش.م.ل ALPHA LEBANON S.A.L	267689	RR234080516LB
عبد الملك للنقل (انطوان فؤاد عبد الملك)	235453	RR234080604LB
صائب مصباح سلام للطباعة	244530	RR234080670LB
اتاكوم بواسطة وكيل التفليسة المحامي شفيق الراعي	207303	RR234080710LB
حمزه محمد قصاص	3817060	RR234080785LB
بلاك ببير ش.م.ل بواسطة وكيل التفليسة	2189401	RR234080887LB
شركة الكسليك التجارية ش.م.م بواسطة وكيل التفليسة المحامية مي سالم	10724	RR234085734LB
ج ـ كلنكي ش.م.م	1934698	RR234094511LB
سوسيتيه دوغران بيستوران اي دولوازير ش.م.م	1109061	RR234095609LB
RUBAN STORE -عماد انطوان ابي عاد	1125258	RR234095630LB
مؤسسة سقلاوي للتجارة العامة - محمود حسن سقلاوي	1136428	RR234095643LB
قدموس للتجارة والمقاولات العامة ش.م.م.	192025	RR234095674LB
مركز القلب في الشمال	193140	RR234095688LB

التكليف 110

كأس العالم

المونديال يغرق في بحر الشعوذة والـطقوس الغريبة

هل رايتم ذاك «الساحر» الغاني الذي «ربّط» نجم إنكلترا هاري كاين لكي يمنعه من التسجيل في مواجهة منتخب بلاده؟ هذه الحالة هي مجرد قصة ضمن عالم آخر خارج حدود الملعب، تصنعه الطقوس الغريبة والعادات العجيبة والمعتقدات الشخصية التي يعتنقها النجوم حتى. فتتحوّل كأس العالم إلى ارض للخرافات!

القصص الغريبة في كأس العالم لا تنتهي، ونسخة 2026 تبدو مليئةً بها، وتصدّرها أخيراً ما تناقلته وسائل الإعلام حول قصة المشعوذ الغاني الذي قال إنه نجح في منع الهداف هاري كاين من التسجيل خلال مواجهة منتخب بلاده، حيث أضاع قائد إنكلترا فعلاً كرات اعتاد أن يزرعها في الشباك من دون عناء. المشعوذ نفسه الذي نشر فيديوهات وهو يقوم بتربيط صور كاين ودمية تمثّله، قال بعد أيام من المباراة إنّه سيقوم بفكّ وثاق الإنكليزي وإطلاق سراحه، وكانت المفارقة أن كاين سجّل هدفاً ضد بنما!

هذه القصة ليست الوحيدة غير الطبيعية في المونديال الحالي، إذ يحكي عن تحوّل تمثال الملاكم «روكي بالبوا»، الذي جسّد دوره في سلسلة أفلام الممثّل الشهير سيلفستر ستالون، والموجود في مدينة فيلادلفيا، إلى محور خرافة جديدة، إذ يقول المشجعون إن المنتخبات التي يزيّن جمهورها التمثال بقميصها قبل المباراة تميل إلى الخسارة، تماماً كما حدث مع الإكوادور قبل مواجهتها الإفتتاحية أمام ساحل العاج، ليولد ما بات يُعرف بـ «لعنة روكي».

ولم تقتصر الأمور عند هذا الحدّ، إذ كشفت مصادر أميركية أن مدرب منتخبها ماوريسيو بوكيتينو، يضع أوعية مليئة بحبات الحامض داخل مكتبه، إيماناً منه بأنها تمتص الطاقة السلبية وتخلق أجواءً أكثر إيجابية قبل المباريات.

معتقدات النجوم

يرى علماء النفس أن لهذه الخرافات دوراً ذهنياً مهماً، ففي البطولات الكبرى مثل كأس العالم، حيث توجد عوامل كثيرة خارجة عن سيطرة اللاعب او المدرب، تمنح الطقوس شعوراً بالاستقرار والتركيز، وهي مسألة حضرت منذ زمن بعيد بين الجماهير. ففي مونديال 1950 وبعدما كانت البرازيل مرشّحة للفوز باللقب على أرضها، واحتاجت إلى التعادل في مباراتها الأخيرة، فجعت بخسارة أمام الأوروغواي التي توّجت بطلة للمرة الثانية في تاريخها.

وبما أن «السيليساو» ارتدى وقتذاك قميصاً أبيض، فقد اعتبر الجميع أن هذا القميص جلب النحس إلى البلاد لأنه لا يحمل الألوان الوطنية فكان الانتقال في نسخة 1954 إلى القميص الأصفر الشهير. أما نجم هولندا يوهان كرويف، فاصرّ على ارتداء القميص الرقم 14 في مونديال 1974، ولتلبية طلبه هدد بمقاطعة المنتخب الذي قرر مسؤولوه أن يحصل اللاعبون على الأرقام وفق التسلسل الأبجدي لأسمائهم. وفي المونديال الذي تلاه اقترح مدرب الأرجنتين سيزار لويس مينوتي على نجمه ماريو كمبس أن يحلق شاربه، مستذكراً تألقه في الدوري الإسباني عندما كان حليق الوجه، وذلك بعدما فشل في التسجيل خلال دور المجموعات. استجاب كمبس للنصيحة، وسجل بعدها هدفين في مرمى بولندا، ثم ثنائية أخرى أمام البيرو، قبل أن يهزّ شباك هولندا مرتين في النهائي، ليقود الأرجنتين إلى أول لقب عالمي في تاريخها.

وعلى ما يُبدو أن للأرجنتينيين تاريخاً طويلاً مع الطقوس الغريبة، إذ إن حارس مرماهم في مونديال 1990 سيرخيو غويكوتشيا اضطر إلى التبوّل داخل أرض الملعب بعدما تعذّر عليه مغادرته في ربع النهائي أمام يوغوسلافيا. وبعد فوز الأرجنتين بركلات الترجيح كرّر الأمر نفسه في نصف النهائي أمام إيطاليا، ليفوز منتخب «التانغو» مجدداً ويتأهل إلى النهائي، قبل أن يخسر أمام المانيا الغربية. واعترف غويكوتشيا لاحقاً بأنه كان يعتبر هذا التصرف «تميمة حظ».

ادعى مشعوذ غاني بأنه سحر قائد إنكلترا هاري كاين ومنعه من التسجيل ضد منتخب بلاده (إنترنت)

> للأرجنتينيين والفرنسيين تاريخ طويل مع الطقوس الغريبة والخرافات

من قبلة بلان إلى ابراج دومينيك

وللفرنسيين قصصهم أيضاً مع المعتقدات الغريبة، إذ قبل كل مباراة في مونديال 1998، كان المدافع لوران بلان يقبّل الراس الحليق للحارس فابيان بارتيز، وكل لاعب يجلس في المقعد نفسه داخل حافلة الفريق.

لكن أغرب قصصهم خطّها المدرب السابق للمنتخب ريمون دومينيك، الذي كان يؤمن بعلم الأبراج إلى درجة أنه تجنّب استدعاء اللاعبين المنتمين إلى برج العقرب، معتبراً أنهم يسببون المشكلات داخل الفريق، وكان نجم أرسنال روبرت بيريس من أبرز ضحايا هذا الإعتقاد، رغم مستواه المميز. كما فضّل دومينيك الاعتماد على اللاعبين مواليد برج الأسد في المراكز الدفاعية. الواقع أن المسالة لا تقتصر على الأرجنتينيين او الفرنسيين، إذ يتمسّك اللاعبون والمشجعون بطقوس غريبة يعتقدون أنها تجلب الحظ وتبعد النحس.

وبين قمصان لا تُغسل لاعتقاد المشجعين أن الماء والصابون قد يغسلان الحظ الجيد أيضاً، وبين ارتداء السروال الداخلي نفسه طالما يواصل الفريق الفوز، وبين تمائم الحظ التي يرتديها اللاعبون، يمكن التاكيد أن هذه المعتقدات لا تستند إلى أي دليل علمي، لكنها تبقى جزءاً من الثقافة الكروية، وتمنح أصحابها شعوراً بالثقة والطمأنينة في أهم بطولة رياضية.

(الأخبار)

أرقام من المونديال

الهدف الأكثر تأخراً في تاريخ المونديال

حقق منتخب بلجيكا فوزًا دراماتيكياً على نظيره السنغالي بثلاثة أهداف مقابل هدفين في الدور الـ 32 من كأس العالم 2026، بمباراة جمعتهما على ملعب «سياتل» وحضرت الندية فيها لآخر ثواني اللقاء.

وقد تأخرت بلجيكا بنتيجة 0-2 حتى الدقيقة الـ 85، وهي أبعد نقطة في الوقت الأصلي من مباراة بكأس العالم يتأخر فيها منتخب بفارق هدفين أو أكثر ثم ينجح في تجنّب الهزيمة، وفقًا لشبكة «أوبتا». فيما سجّل يوري تيليمانس ركلة الجزاء الحاسمة لبلجيكا عند الدقيقة الـ 124:44، وهو الهدف الأكثر تأخرًا في تاريخ كأس العالم.

وقد أصبح منتخب بلجيكا أول فريق يفوز بمباراة في كأس العالم بعد تأخره بفارق هدفين أو أكثر منذ أن حقق المنتخب البلجيكي نفسه ذلك أمام اليابان في عام 2018، ليصبح ثاني منتخب فقط يحقق هذا الإنجاز في مباراتين بالبطولة بعد ألمانيا (ضد المجر في 1954 وضد إنجلترا في 1970). وقد سجل منتخب بلجيكا من كلتا تسديدتيه على المرمى في الشوط الثاني من هذه المباراة (الوقت الأصلي)، حيث جاء الهدفان بفارق 159 ثانية فقط بينهما. وقد صنع لياندرو تروسارد لاعب منتخب بلجيكا فرصاً أكثر من أي لاعب آخر في كأس العالم 2026 (16 فرصة)، كما قدم التمريرة الحاسمة لهدف التعادل الذي سجله يوري تيليمانس في هذه المباراة.

الولايات المتحدة تواصل تحطيم الأرقام

بلغ منتخب الولايات المتحدة المنقوص عددياً الدور الـ16 في كأس العالم 2026، بتخطيه البوسنة والهرسك 0-2 على ملعب «ليفيز» في سان فرانسيسكو ضمن الدور الـ32.

ويُعد هذا الفوز الثالث للمنتخب الأميركي في نسخة كأس العالم الحالية، وهو أكبر عدد من الانتصارات يحققه في نسخة واحدة من البطولة، فيما خسر منتخب البوسنة والهرسك جميع مبارياته الأربع في كأس العالم التي تأخر فيها في النتيجة في أي مرحلة من مراحل المباراة.

وهذه هي المرة الثالثة فقط التي يفوز فيها منتخب من اتحاد الكونكاكاف بمباراة إقصائية في الوقت الأصلي (باستثناء ركلات الترجيح) ضد منافس أوروبي، لينضم بذلك إلى منتخبي المكسيك (ضد بلغاريا) في عام 1986 وكوبا (ضد رومانيا) في عام 1938. وقد سجل فولارين بالوغون هدفه الثالث في كأس العالم 2026، ليصبح ثالث لاعب في تاريخ منتخب الولايات المتحدة الأمريكية يسجل ثلاثة أهداف أو أكثر في نسخة واحدة من البطولة، بعد بيرت باتينود (4 أهداف في 1930) ولاندون دونوفان (3 أهداف في 2010)، كما أصبح بالوغون رابع لاعب يسجل هدفاً ويتعرض للطرد في مباراة ضمن الأدوار الإقصائية لكأس العالم، بعد زين الدين زيدان (نهائي 2006)، رونالدينيو (ربع نهائي 2002)، غارينشيا (نصف نهائي 1962).

بينما أصبح مالك تيلمان ثاني لاعب في تاريخ منتخب الولايات المتحدة الأمريكية (منذ عام 1966) يسجل هدفاً من ركلة حرة مباشرة في كأس العالم، بعد إريك وينالدا ضد سويسرا في عام 1994. يعمر 40 عاماً و106 أيام، أصبح إدين دجيكو أول لاعب (باستثناء حراس المرمى) يبلغ من العمر 40 عاماً أو أكثر يشارك في مباراة ضمن الأدوار الإقصائية لكأس العالم.

كلمات متقاطعة 5119

افقيا

1- جامعة مصرية – حيوان بحري – 2- شنّ – رتبة عسكرية – 3- بلدة لبنانية في قضاء كسروان – 4- نهر فرنسي – من الحيوانات – سعل – 5- حرف جزم – والد – اصل البناء – 6- حرف ابجدي – ينتف الشعر – 7- هرب – عاصمة اليمن قديماً – سوياً – 8- صوّت الديك – عاتبك – 9- من مدن الاسكا – حرف عطف – 10- موسيقار عربي راحل ترك بصمات واضحة في الموسيقى والغناء العربي

عمودياً

1- بلدة لبنانية في قضاء المتن – 2- هدّ البيت – عدّاء بالأجنبية – 3- مدينة عراقية – كلام بالعامية – 4- نزاع وخصام – صوت الطفل إذا بكى – حيّ – 5- مُضجر – إمارة صغيرة في أوروبا بجبال البيرينه – 6- معدن ثمين – للتعريف – 7- فجور وعمل منكر – لاذ الى الحصن واعتصم به – 8- ضد سلم – اداة حصر وتوكيد – 9- نعم بالأجنبية – صفة إمتلاك دولة بلاد غيرها كلها او جزءاً منها – 10- من الفاكهة – مطرقة صغيرة

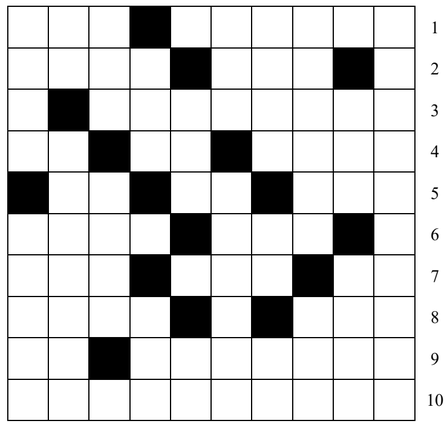

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- أديس أبابا – 2- جبيل – سنغال – 3- بلودان – ركع – 4- أجزل – سيول – 5- آلي – إياب – 6- لسنته – مالي – 7- مقس – وفرّ – بل – 8- ري – بني – حليّ – 9- كرّ – صربا – 10- خليج العقبة

عمودياً

1- جب – المرّيخ – 2- إبل السقي – 3- ديوجينس – كي – 4- يلدز – برج – 5- الأهون – 6- اسِن – فيصل – 7- بن – سامر – رع – 8- اغريبا – حبق – 9- باكو – لبلاب – 10- العلايلي

sudoku 5119

7	3	1	8					2
2						5	1	6
				4				3
	6			7				
		5		8		6		7
8				9				1
4				2				
3		9	7				2	4
6					9	3	7	5

حلول الشبكة السابقة

7	6	5	8	9	1	3	2	4
4	3	8	2	6	7	5	1	9
9	1	2	4	3	5	8	7	6
6	2	3	9	5	4	1	8	7
1	9	4	7	2	8	6	3	5
5	8	7	6	1	3	9	4	2
3	7	6	1	4	9	2	5	8
8	5	9	3	7	2	4	6	1
2	4	1	5	8	6	7	9	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 416

كلمة السر من 5 حروف: ممثلة مصرية راحلة

ايمان – جبنا – روجينا – سعاد حسني – سوسن بدر – شويكار – شمس – فن – كريمان – ليلى علوي – لوسي – نيللا عبيد – ماري منيب – ملك – نسرين – نيللي – نور – هند

م	ن	ب	ي	ل	ة	ع	ب	ي	د
ي	ر	م	ا	ن	ي	ج	و	ر	ر
ن	ا	ي	ا	ا	ي	م	ا	ن	د
س	ك	ك	و	ر	ا	ف	س	ج	ب
ح	ي	ل	ج	ل	ي	ن	م	ي	ن
د	و	م	ر	ن	ع	م	ش	ن	س
ا	ش	و	ي	ي	د	ى	ن	ا	و
ع	ن	ل	س	ه	ن	د	ل	ي	س
س	ل	و	ن	ي	ر	س	ن	ي	ب
ي	ل	ة	ك	ر	ي	م	ا	ن	ل

حلول الشبكة السابقة: سامراء

عملية حسابية 416

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪	5	X		=	51
–		X		X		
	X		+		=	81
٪		٪		٪		
6	X		٪		=	3
=		=		=		
13		15		9		

حلول الشبكة السابقة

49	٪	7	X	13	=	91
+		X		X		
20	٪	4	X	5	=	25
٪		X		–		
3	X	3	X	6	=	54
=		=		=		
23		84		59		

شبكة العنكبوت 416

إعداد نعوم مسعود

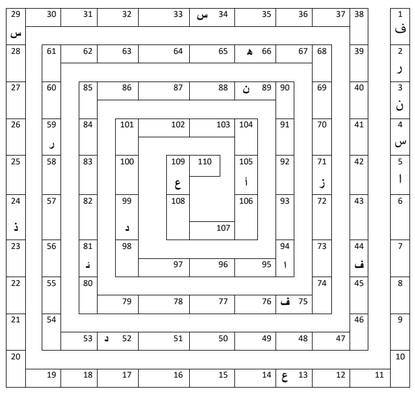

1 – 5 دولة اوروبية
4 – 13 الاسم القديم لساحة البرج في بيروت في العهد العثماني
13 – 26 ممثل لبناني قدير له مسلسل « هارون الرشيد »
26 – 34 ممثل امريكي معتزل بسبب المرض
34 – 44 وزير خارجية روسيا
44 – 52 فنانة سورية عاشت في مصر لها أغنية « انا قلبي إلبك ميال »
51 – 60 رواية شهيرة للاديب الفرنسي غوستاف فلوبير
60 – 68 مخرج مصري راحل
68 – 75 رئيس وزراء باكستاني سابق
73 – 79 محافظة سورية
78 – 89 من الأزهار البرية
87 – 92 عاصمة اسيوية
91 – 94 من الحيوانات
94 – 99 دولة اوروبية
99 – 102 عملة عربية
101 – 104 اسد
104 – 107 مدينة في اليمن
106 – 110 احدى القبائل العربية

حل شبكة العنكبوت السابقة

براغ – اغسطس قيصر – صربيا – بيار الجميل – ميلانيا ترامب – باسكال مشعلاني – انيس منصور – صورات – ترينيداد وتوباغو – غولدآخارا – راهب – بريجيت باردو – دونيتزر – زوريا – بابونج – جورج بوش – شاكيرا – راشد

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5119

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب مصري (1883-1949). أنشأ القصة القصيرة وأسهم في مجال الرواية التاريخية

7+8+11+2 = مشتبه فيه ■ 5+10+3+6 = من الألوان ■ 1+9+4+7 = عكس وراء

حل الشبكة الماضية: ادغار ادريان

فنون تشكيلية

من بيروت إلى الخراب العربي

سمير خدّاج... «العالم يهوي»!

يواصل المعلّم اللبناني سمير خداج بناء عالمه البصري المأزوم، حيث تتقاطع الذاكرة مع الخراب، وتتحوّل اللوحة إلى مساحة للتشظّي والأسئلة المفتوحة. في معرضه الجديد «العالم يهوي» الذي يحتضنه غاليري «ضفاف» في بيروت، يتجاوز الفنان حدود الرسم التقليدي ليقدّم تجربة تركيبية جماعية تستحضر الحرب والمدينة والإنسان، وتعيد تأمل الانهيار بوصفه لغةً فنيةً وحالةً وجودية

ريما الخلّه

يشرّع غاليري «ضفاف» فضاءه الفسيح لمعرض تشكيلي على قدْر من الفرادة، إذ يجمع الفنان المخضرم سمير خداج إلى مجموعة فنانين محترفين وغير محترفين، يتدخّل كلٌّ منهم بدوره لتنسجم مساهمته في نسيج العمل، ولتشكل تعددية في النظرات والإيحاءات، وهم: لين جابر، وكريمة جبلاني، ونادي سلّوم، وأنطوان صفير، وكرمة طعمة، وعلي فاعور، ومحمد قرق، وآلاء منصور، وحسين نخال، وربيكا واكيم، فضلاً عن سيران مخيبر وليس عليق للتصميم الغرافيكي.

يحمل هذا العمل التركيبيّ المشترك عنوان «العالم يهوي» ويمتدّ إلى فضاء البيت التراثي المجاور «مكان» وفيه يفكك خداج كتابه «بابل» وينشر صفحاته في أرجاء الفضاءين المتجاورين والمتكاملين كمساحة عرض. ومن خلال الرسم والتلوين والكولاج والكتابة والفيديو، يتشكّل فضاء متصل تتفاعل فيه الأعمال والتدخلات والأسطح المعمارية ضمن الغرف والجدران والأرضيات.

هذا العمل التركيبيّ أنجز خصيصاً للمكان وصمّم لحوار وثيق مع عمارة الموقعين، غاليري «ضفاف» والبيت التراثي «مكان»، وذاكرتهما المادية. وقد قدم سمير خداج كتابه «بابل» للمرة الأولى في أيار (مايو) 2025 ضمن معرضه Fragmentation (تشظٍّ) وهو يعمد في المعرض الحالي إلى تفكيكه إذ تتناثر نسخ من صفحاته في أنحاء المكانين لتمسي مادة للنَصْر، وإعادة التركيب، والكولاج، والرسم، والكتابة. ففي «مكان»، تحوّلت طبقات الطلاء المتراكمة على الجدران التي حافظت عليها عملية الترميم كأثر لمراحل مختلفة شهدها هذا البيت التراثيّ، إلى حاضن للأعمال وموضوع لها في آن واحد. يحاور الرسم طبقات الطلاء فتنبثق عنها وجوه وكائنات متخيلة، معزّزة بالفيديو وعناصر أخرى. «واجتمع الناس وقرروا أن يبنوا برجاً يطال السماء» عبارةٌ معلّقة تفتح سرداً بصرياً غير مكتمل تتقاطع فيه أفكار البناء والانهيار والخلق الجماعيّ والتشظّي، مفتوحةً على احتمالات وتأويلات متعددة.

> **المدينة والفرد كأنهما في حالة بناء ودمار مستمرة**

من الحرب إلى تشظّي الصورة

على مدى أكثر من خمسة عقود، طوّر سمير خدّاج (مواليد كفرمتى عام 1939) ممارسة فنية متعددة الوسائط تشمل الرسم والفوتوغرافيا والعمل التركيبي والكتابة. وشكلت الحرب الأهلية اللبنانية نقطة تحوّل جوهرية في مساره، إذ أوقف بسببها الرسم التقليدي لينفتح على التجارب الجماعية والبحث الفني. وبعد سنوات طويلة أمضاها خارج لبنان، عاد إلى الرسم بأسلوب أكثر جذريّة اتسم بكثافة الإيماءة وتشظّي الصورة وإقحام الكتابة في صلب العمل التشكيلي.

من المعرض، بإذن من غاليري «ضفاف»

وتتحوّل اللوحة في أعماله إلى حقل متبدّل تتجاور فيه الصور والكلمات والتواريخ والعبارات، فلا تبدو اللغة تعليقاً على الصورة، بل تصبح جزءاً من بنيتها. ومن خلال التداخل بين الكتابة والرسم، يواصل خداج تأمله في الذاكرة وفقدان اليقين واقتراب الانهيار. وتحوّل أعماله التركيبية الأمكنة إلى بيئات سردية مفتوحة، تتجاور فيها الأعمال السابقة والجديدة والتدخلات المنجزة خصيصاً للمكان.

عالم ينهار على القماش

هذا بعضٌ ممّا جاء تعريفاً بالمعرض والفنان الأساسيّ ومشاركيه، غير أنّ الكلام عن فنّ سمير خداج يتجاوز حدوده إلى تقييم أوسع لتجربة فنان طليعيّ حديث، إذ يطلق في تشكيلاته صراخاً حاداً مملوءاً بالرؤى القاتمة لعالمنا، تنبئ برؤيا قيامية فنائيّة، كابوسية، عدمية.

تبدو كائناته المصنوعة بالورق والأشرطة المعدنية معلّقة من أعناقها، وأشكال البشر أقرب إلى الكائنات الحيوانية، داخل مسرح القسوة حيث الجميع إمّا قتلة أو ضحايا. والجثث والدمى تتبع الأحياء والحيوانات إلى مسرح المجزرة.

المدينة والفرد كأنهما في حالة بناء ودمار مستمرة. تنسحب الأجساد من عنف المدينة إلى ملاذ خاص في جسد الفرد. تخضع صورة الإنسان في أعمال سمير خداج للتحوّلات، فيتحوّل الجسد الذي سبق ظهوره جزءاً من أركان المدينة إلى جسد صامت في حطام خلال فترة الحرب، ثم يتحلّل ليغدو طيفاً. ويعتبر طيف الجسد شكلاً من أشكال التجسيد المفككة.

في الوجوه التي يرسمها خداج غضب وصراخ ويأس، لكونها تحيا في عالم قاس، مريض، قابل للانهيار، وهذا ما يعبّر عنه عنوان المعرض الحالي «العالم يهوي».

لا يزال الفنان مقيماً في الرؤية القاتمة عينها ويرى العالم آيلاً إلى سقوط وزوال. ولو رسم طبيعة ميتة وأزهاراً، فإنها لا تتعدّى المناخ القاتم، الكابوسيّ، غير الفرح، بين انطباعية حزينة وتعبيرية سوداء.

سمير خداج من فنانين قلّة آثروا لتجربة الحرب الأليمة بأقصى الرؤى تشاؤماً، حتى إنه غادر لبنان عام 1990 إلى باريس. وفي الطبقة السفلية لإحدى المستشفيات المتخصصة في معالجة الأمراض السرطانية، راح يفجّر المعاناة التي اختزنتها ذاكرته خلال الحرب الأهلية، ويرسم الحطام الكارثي الذي أصاب مدينته في سلسلة لوحات بلا عناوين، متخطياً مدارس «الوحشية» والتعبيرية الألمانية وداداية روشنبرغ المحدثة، نحو عنف لونيّ يعكس غضب الفنان وسخطه وبداهته وطاقته على الابتكار والتلقائية. الفنان الهادئ والخفر في ظاهر شخصه، امتلك ما يكفي من الشراسة والسخرية والمرارة والألم في أعماله. راحت ريشته تلهث لالتقاط الرؤى بواسطة التلطيخ والتقطير اللوني، معيداً تكوين الأمكنة وانتشالها من الذاكرة بخرابها وفجواتها العميقة.

انتشال كان يتمّ من قعر الذاكرة إلى سطح القماشة حيث اكتشاف أغوار النفس.

هكذا تبدو الأمكنة من الداخل مشوّشة، متساقطة، متداعية، كأنها تشكو قسوة الإنسان ووحشيته. يسعنا أن نرى فيها وسط الحطام اللوني أشخاصاً مذهولين، مهرولين، أو حائرين ويبدون مثل أشباح زرقاء أو صفراء أو ظلال. نتذكر هنا نيكول دو ستايل في أعماله اللاتشخيصية التي أمضى الليالي في تحطيم خطوطها. لكن خداج يسعى في عملية التحطيم إلى الدنو أكثر من ذاكرته المملوءة رعباً وهولاً وفوضى.

المادة والفيديو... اتساع الرؤية

علاقات الألوان في أعمال خداج تشبه الانفجارات القزحية، أو الحرائق التي تندلع بلهيب مفاجئ. وأبعد من الألوان، يدخل خداج الرمل والإسمنت والمواد الهجينة والخامات المتنوعة، لكي يبلغ ملمساً نافراً، تجريدياً، قاتماً، يصفه خداج نفسه بأنه «جدران بيروت» وما تحمل من شعارات وبقع وعلامات وخربشات. جدران المدينة تنزف، وحين يرسم سمير خداج، ينبغي لنا أن نبحث عمّا لم يقله، فدرجٌ في مبنى مدمّر لا يفضي إلى منزل بل إلى المجهول.

في أعمال الفنان الغاز واستعارات وإشارات بصرية ممعنة في بعث ألوان الإسمنت والردم، كالأسود والرمادي، ولا متنفس سوى زرقة آنية من سماء قليلة. يخوض الفنان صراعاً مع المادة، لكنه يخرج منه منتصراً.

فنّ يقاوم النسيان

اكتشف سمير خداج مع الوقت فضاءً جديداً لأدوات إبداعه، هو فن الفيديو الذي يضاعف إلى ما لا نهاية التعبير الفني والأبعاد وتحوّلاتها. الصورة التي تلتقطها الكاميرا تكتسب فضيلة كانت تجهلها: الحركة. هذه الأداة الإضافية وظّف لها خداج جزءاً من طاقاته، مولّفاً بواسطتها الصور لفضاء عرض يبتلعها ثم يعيد إنتاجها. أعمال خداج كلّها ليست مساحات للراحة والتأمل في عناصرها الفنية، بل هي إظهار لقبح العالم ورعب كائناته، حيث التهجين والرؤى الكابوسية والمزاج الغريزي، على نحو يذكرنا بجيروم بوش وإدوارد مونش وفنسنت فان غوغ. عالم قاتم، صحيح، لكن ألا يشبه قتامة عالمنا؟

* وجدت المعلومات التالية:
* «العالم يهوي»: حتى 27 تموز (يوليو). غاليري «ضفاف» (مار مخايل، بيروت). للاستعلام: 78/711433

وقت للكتابة

الجامعة اللبنانية... جامعة الأغنياء!

أدهم الدمشقي

بعيدًا عن عقد المقارنات بين فروع الجامعة اللبنانية أو الانتقاص من قيمة أي منها، ينصبُّ حديثي في هذه السطور على كلية الفنون الجميلة والعمارة (الفرع الثاني) لسبب بسيط يعود إلى أن مشاريع التخرج التي أتيحت لي مواكبتها هذا العام كانت فيه حصراً. وربما لم يتسنَّ لي الاطلاع على النتاج الكامل لجميع الكليات، لكنّ نقطة من البحر، كما يرى المتصوفة، تحمل سرّ البحر كله. وكانت هذه العينة التي عاينتها كفيلة بأن تظهر لي حجم الجهد المبذول، ومدى وفرة المواهب الكامنة في الجامعة اللبنانية.

ما لفتني في هذا الفرع، هو تلك المساحة الواسعة من الحرية الممنوحة للطالب. والحرية هنا ليست امتيازاً إضافيًا، إنّما هي الشرط الأول لأي عملية إبداعية حقيقية. فالفنان لا يستطيع الابتكار وهو يشعر بأن خياله مراقَب، أو أن أسئلته مؤجلة، أو أن صوته مقيّد. العمل الفني ينبثق من الحرية، وإذا ضاقت، ضاق معها الفن.

ولعل ما جعلني أقدّر هذه المساحة أكثر هو شعوري، من خلال متابعتي للحياة الجامعية في لبنان، أن كثيرًا من الجامعات، وحتى بعض فروع الجامعة اللبنانية نفسها، لم تسلم من هيمنة الاصطفافات الحزبية على المناخ الطلابي. ولست هنا في معرض مهاجمة الأحزاب أو حقّ الطلاب في قناعاتهم السياسية، فهذا حق طبيعي، لكن المشكلة تكمن عندما تتحول الجامعة إلى امتداد للاستقطاب السياسي، فيجد الطالب نفسه مضطراً إلى مراقبة أفكاره قبل التعبير عنها، أو وزن خياله بميزان الانتماءات. عندها يصبح الإبداع أول الخاسرين لأن الفن بطبيعته لا يزدهر إلا في فضاء حر، يتيح للفنان مساءلة المُسلّمات، والذهاب بالخيال إلى أقصى مدى من دون خوف أو وصاية. من هنا، بدا لي أن الفرع الثاني استطاع، إلى حد بعيد، الحفاظ على مناخ أكاديمي يمنح الطالب مساحة أرحب للتجريب والاختلاف، وهو ما انعكس مباشرة على الأعمال التي شاهدتها.

وهذه الفكرة تستدعي مقولة أدونيس: «لا حرية للإنسان العربي لكي يفكر بحرية». ولعل مهمة المؤسسات الأكاديمية الفنية اليوم هي تجاوز هذا الواقع المأزوم، وأن تفتح أمام طلابها آفاقًا للتجريب، والخطأ، والاختلاف، وطرح الأسئلة، فالإبداع لا يولد من الانصياع، بل من الحرية.

ولا يمكن الحديث عن هذه التجربة من دون التوقف عند قيمة الأساتذة الذين رافقوا الطلاب في أقسام المسرح والفنون التشكيلية. فما شاهدته لم يكن مجرد تدريب على تقنيات الأداء أو التشكيل أو الإخراج، بل كان صقلاً لفنانين يبحثون عن العمق، ويملكون جرأة المغامرة، ويقاربون الفن بوصفه سؤالاً معرفيًا وإنسانيًا قبل أن يكون مجرد مهارة تقنية.

كما كشفت لي هذه المشاريع أمراً آخر لا يقل أهمية: قدرة هؤلاء الشباب على تحويل ما عاصروه من حروب وأزمات وانهيارات وضغوط إلى طاقة إبداعية. لقد استطاعوا استثمار الألم ليصنعوا فنًا، وتحويل الصدمات إلى أسئلة، والأسئلة إلى أعمال تستحق التوقف أمامها مليًا. وهذا ليس بالأمر اليسير في بلد عاش كل هذا القدر من الانكسارات.

> **مناخ أكاديمي يمنح الطالب مساحة للتجريب والاختلاف**

ومع ذلك، يبقى حلمي أكبر من هذا كله. حلمي ألا يظل الفن مضطرًا دائمًا إلى الانبثاق من رحم المأسي. أتمنى أن يأتي يوم نصنع فيه أعمالاً عظيمة لأننا نعيش حياة كريمة، لا لأننا نحاول النجاة من الخراب. أن نفرح بالفن لذاته، لا بالألم الذي أنجبه. وإلا نبقى نصفق لممثل لأنه موجوع، أو لشاعر لأن حياته كانت مأساوية، بل لأن المجتمع الذي يحتضنه منحه الطمأنينة والحرية، فاختار أن يبدع شغفًا وحبًا.

إن أكثر ما أسعدني في مشاريع التخرج هو شعوري بأن الغاية الأسمى كانت العمل الفني نفسه. إذ تجلّى الإتقان، والبحث، والصدق، والرغبة في بلوغ أقصى مستويات العطاء. وربما لأن المشروع يُقدَّم داخل أسوار الجامعة وتحت إشراف أكاديمي، كان الهاجس الأول هو جودة العمل، وليس إرضاء الجمهور أو ملاحقة النجاح السريع.

وهنا أود أن أوجه رسالة إلى هؤلاء الطلاب الذين أحيّيهم فردًا فردًا: لا تسمحوا لهذه المعايير أن تتبدل عندما تغادرون محترفاتكم الجامعية. لا تجعلوا السوق يخفض سقفكم الفني، ولا تدعوا هاجس الشعبية يدفعكم إلى التنازل عن الجرأة أو العمق أو الصدق. حافظوا على ذلك الشغف الذي رأيناه في مشاريع تخرجكم. فالجمهور اليوم بأمسّ الحاجة إلى أعمال فنية تحترم عقله، وتمنحه تجربة جمالية وفكرية حقيقية.

ولكي أكون واضحًا، لست ضد أن يكون الفن مهنة، ولا ضد أن يعيش الفنان من نتاجه. فالفن منذ أقدم العصور كان يُنتج ويُعرض ويُباع. المشكلة ليست في بيع العمل الفني، إنما في تحويله إلى سلعة رخيصة، وفي أن تصبح الغاية الربحية أعلى من القيمة الفنية. حينها يبدأ التراجع الحقيقي، لأن الفنان لا يعود يسأل: «ما الذي أريد قوله؟»، بل: «ما الذي يُباع أكثر؟». والفارق بين السؤالين هو الحد الفاصل بين الفن الحقيقي والمنتج الاستهلاكي.

كثيراً ما تُوصف الجامعة اللبنانية بأنها «جامعة الفقراء»، وربما حان الوقت لإعادة النظر في هذا الوصف الفضفاض. فالجامعة ليست ملاذ من لا يستطيع دفع الأقساط، إنما هي حواضن من يبحث عن غنى المعرفة، وثراء الفكر، وأفاق الحرية. الفقر الحقيقي ليس في الجيب، بل في الرؤية، وفي الخيال، وفي غياب الجدية تجاه المعرفة. ومن هذه الزاوية، بدت لي الجامعة اللبنانية «جامعة الأغنياء» بالفكر، لا الفقراء بالمال. إنها جامعة الشعب، نعم، لكنها أيضًا، جامعة كل من يؤمن بأن قيمة الإنسان لا تُقاس بما يملك، بل بما يعرف، وبما يبدع، وبما يضيفه إلى هذا الوجود.

إلى طلاب كلية الفنون الجميلة والعمارة - الفرع الثاني، وإلى أساتذتهم وإدارتهم، كل القدر والاحترام. ما شاهدته منحني جرعة نادرة من الأمل، وأعاد إليّ الثقة بأن الجامعة اللبنانية ما زالت قادرة على تخريج فنانين يؤمنون بأن الحرية مسؤولية، والفن فعل مقاومة للرداءة، وانحياز دائم إلى الحقيقة والجمال.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 3 تموز 2026 العدد 5815

مؤتمر

تحالف قانوني لبناني عابر للحدود: ملاحقة إسرائيل في كل مكان!

غادة حداد

قرابة الثلاثة أعوام، وأعمال التدمير والإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد لبنان، من جنوبه إلى ضاحية بيروت الجنوبية والبقاع، لم تتوقف. وقد طالت السكان والنسيج العمراني والبيئة، ولا يزال الاحتلال في منأى عن أي محاسبة. وبهدف حماية حقوق اللبنانيين، أطلق «التجمع الوطني لحماية حقوق الإنسان»، بالتعاون مع «التحالف الدولي لعدم الإفلات من العقاب»، مبادرة «100 دعوى قضائية في 100 يوم»، في مؤتمر عقد يوم الثلاثاء الفائت في بيروت، بمشاركة نواب وحقوقيين وخبراء قانون دوليين ولبنانيين.

تهدف المبادرة إلى إطلاق مسار قانوني لمساعدة ضحايا العدوان الإسرائيلي من اللبنانيين الحاملين جنسيات أجنبية، على رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم المختصة في الدول التي يحملون جنسيتها، إلى جانب دراسة إمكان اللجوء إلى المحاكم الدولية.

بدأ اللقاء بعرض وثائقي قصير أعدّه «المجلس الوطني للبحوث العلمية» يوثق آثار الحرب. وتحدثت رئيسة «التحالف الدولي لعدم الإفلات من العقاب» لينا الطبال، ورئيس «الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان» فادي جرجس، والنواب أشرف بيضون، وميشال موسى وإلياس جرادة.

وأكد المشاركون أن المبادرة لا تقتصر على إطلاق دعاوى قضائية، بل تهدف إلى توفير إطار قانوني متكامل لدعم ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال إعداد الملفات القانونية، وتوثيق الأدلة، والإفادة من مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي يتيح ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية أمام محاكم دول أخرى، عندما يتعذر تحقيق العدالة داخل الدولة المعنية.

وفي حديث معنا، أوضح رئيس التجمع الوطني لحماية حقوق الإنسان جاد ملكي أن الاتفاق الذي وقّعته الدولة اللبنانية مع إسرائيل «يمنع الدولة من تقديم شكاوى قانونياً، لكنه لا يسقط حق الضحايا في التقاضي». وأضاف أن «المنظمات الدولية والمدنية تستطيع التقدم بهذه الدعاوى، فيما نعمل بالتوازي مع أطراف أخرى لإسقاط اتفاقية العار». وأشار ملكي إلى أن المرحلة الأولى من المبادرة تستهدف اللبنانيين حاملي جنسية ثانية، لتمكينهم من رفع دعاوى في الدول التي يحملون جنسيتها وأمام المحاكم الدولية، وتشمل ملفات تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى جرائم الإبادة الجماعية. وأشار ملكي إلى أن اللجنة ستبدأ، بدءاً من الأول من تموز (يوليو)، استقبال طلبات المتضررين، على أن تُطلق لاحقاً منصة إلكترونية لاستقبال الدعاوى، في إطار حملة تمتد مئة يوم وتهدف إلى جمع مئة دعوى قضائية، مؤكداً أن العمل القانوني «لن يتوقف قبل نهاية الاحتلال». وأضاف أن المبادرة تحظى بمشاركة محامين من فرنسا وإيرلندا وإندونيسيا وماليزيا وعدد من الدول الأوروبية.

من جهتها، أوضحت رئيسة «التحالف الدولي لعدم الإفلات من العقاب»، لينا الطبال، أن التحرك القانوني يستند إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية، بما يتيح ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم التعذيب والإبادة الجماعية أمام المحاكم الوطنية المختصة، إضافة إلى العمل ضمن الآليات المتاحة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وأكدت أن المبادرة تستند في مرحلتها الأولى إلى الدعاوى التي يمكن أن يتقدم بها اللبنانيون من حملة الجنسيات المزدوجة، معتبرة أنّ ذلك يشكل مدخلاً لملاحقة الجرائم التي ارتُكبت في جنوب لبنان، من قتل وتهجير وتدمير للمنازل والبنى التحتية والمعالم، وهي أفعال تندرج، وفق القانون الدولي، ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ورأت الطبال أنّ ما جرى في لبنان، كما في غزة، «يرقى إلى الإبادة الجماعية»، معتبرة أن إسرائيل «تسعى إلى محو معالم الجنوب اللبناني»، مشددة على أن المبادرة تهدف أيضاً إلى تسليط الضوء إعلامياً وقانونياً على هذه الجرائم، على غرار ما جرى في ملف غزة.

وأكدت الطبال أنّ الاتفاق السياسي الذي وقّعته الدولة اللبنانية «لا يؤثر في مسار الدعاوى»، معتبرة أنه «ولد ميتاً» من الناحية القانونية، لأن الجرائم الدولية لا يمكن إسقاطها أو منح مرتكبيها حصانة عبر اتفاقات سياسية، كما أنها لا تسقط مع مرور الزمن. وأضافت أن التحالف يعمل على رفع دعاوى أمام النيابات العامة والمحاكم المختصة في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها من الدول التي تسمح قوانينها بملاحقة هذه الجرائم.

يحدث في دمشق الآن

لم يكن اسم روزينا لاذقاني الأكثر حضوراً في قائمة التعيينات الجديدة لمجلس الشعب السوري، لكنه كان الأكثر إثارةً للجدل. فانتقال الممثلة السورية إلى أول مجلس نيابي في المرحلة الانتقالية فتح نقاشاً واسعاً حول معايير الاختيار، ودور الفنانين في الحياة السياسية، ورسائل السلطة الجديدة من وراء هذه التعيينات

روزينا لاذقاني «حبيبة» الشعب!

رشا فرج

أثار تعيين الممثلة السورية روزينا لاذقاني عضواً في مجلس الشعب السوري، ضمن قائمة الأعضاء الذين عينهم الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، موجةً واسعة من الجدل على منصات التواصل الاجتماعي، وسط تساؤلات حول معايير اختيار الشخصيات التي ستشارك في أول مجلس نيابي خلال المرحلة الانتقالية. بعد مرور نحو 17 شهراً على غياب السلطة التشريعية، منذ حل المجلس السابق في كانون الثاني (يناير) 2025، في واحدة من أطول فترات الفراغ البرلماني التي شهدتها سوريا في تاريخها الحديث، تُستأنف عمليات استكمال أعضاء مجلس الشعب بإعلان الرئيس عن قائمته من التعيينات. وجاء اسم لاذقاني ضمن قائمة تضم 70 عضواً عيّنهم الشرع لاستكمال تشكيل المجلس المؤلف من 210 أعضاء، استناداً إلى الصلاحيات التي يمنحها الإعلان الدستوري لرئيس المرحلة الانتقالية. وضمت قائمة الرئيس شخصيات متنوعة.

أول ممثلة في مجلس الشعب؟

لن تكون روزينا لاذقاني أول ممثلة في مجلس الشعب. فقد شغلت هذا المنصب شخصيات فنية معروفة بنشاطها الثقافي والرقابي الفني على رأسها أيمن زيدان وأسعد فضة. إلا أنّ تسميتها أثارت ضجة لأنها تأتي من قبل شخصية ذات خلفية جهادية حتى الأمس القريب، وأنّها كانت ضمن قائمة تعيينات لا انتخاب، ولا يعرف عن الفنانة السورية أي نشاط سياسي. يذكر أنّ روزينا تخرجت من المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق (قسم السينوغرافيا)، قبل أن تتجه إلى التمثيل وتبدأ مسيرتها الفنية عام 2013.

واكتسبت الممثلة حضوراً جماهيرياً من خلال مشاركتها

في مسلسل «الهيبة» بشخصية منى، شقيقة البطل جبل شيخ الجبل، قبل أن تشارك في أعمال أخرى، أبرزها «مربى العز » و «ولاد بديعة». كما يُتوقع أن تطلّ في الموسم الرمضاني المقبل ضمن مسلسل الليث حجو «السوريون الأعداء». وعرفت بأدوار تناولت الحرب السورية والتنظيمات الجهادية أشهرها «شوق» حيث لعبت دوراً تتورط فيه بعلاقة مع إحدى الشخصيات الممولة للتنظيمات الجهادية المسؤولة عن تفجيرات وسط العاصمة السورية. وفي أواخر عام 2025، أعلنت نقابة الفنانين السوريين عن قبول انتسابها رسمياً، ضمن دفعة ضمت عدداً من الفنانين.

روزينا واحدة من 15

شملت قائمة التعيينات 15 امرأة من أصل 70 عضواً، أي نحو 21% من المعينين، وتوزعت الأسماء بين أكاديميات وخبيرات في مجالات القانون والاقتصاد والتعليم، إلى جانب شخصيات مجتمعية وثقافية، عُرفت من بينهن عائشة الدبس التي أثارت تصريحات سابقة لها جدلاً واسعاً حول دعوتها المرأة إلى عدم «تجاوز أولويات فطرتها التي فطرها الله وهي دورها التربوي في أسرتها»، ما أسفر عن تراجع حضورها العام. وبرز اسم لاذقاني بوصفها الشخصية الفنية الوحيدة تقريباً ذات الحضور الجماهيري، ما جعل تعيينها يحظى باهتمام إعلامي واسع منذ لحظة إعلان القائمة.

بين الترحيب والانتقاد

وانقسمت ردود الفعل على مواقع التواصل الاجتماعي بين من رأى في تعيين ممثلة معروفة مؤشراً إلى انفتاح المجلس على شخصيات من خارج النخب السياسية التقليدية، وبين من اعتبر أنّ المرحلة الانتقالية تتطلب الاستعانة بخبرات دستورية واقتصادية وإدارية أكثر ارتباطاً بطبيعة الدور التشريعي، خصوصاً أنّ القائمة مبنية على التعيين وليس الانتخاب. وذهب بعضهم إلى المزاح وطرح أسئلة حول معرفة زوجة الرئيس بتعييناته، أو السؤال ما إذا كان متابعاً للدراما السورية. أما بعض الحسابات، فلمّح إلى أن اختيار لاذقاني يتناسب مع تخلّي الشرع عن هويته السّابقة المعروفة بـ «أبو محمد الجولاني».

وأعاد متابعون تداول منشورات ومقاطع مصورة منسوبة إلى لاذقاني تتناول فيها عدداً من القضايا السياسية والاجتماعية، من بينها أحداث السويداء، وملف محاسبة المتورطين في الانتهاكات، ومنها قضية أمجد اليوسف، في محاولة لقراءة الخلفيات التي قد تكون أسهمت في اختيارها. إلا أنّ أياً من الجهات الرسمية لم يوضح المعايير التي استند إليها قرار التعيين. وفي أول تعليق لها على ورود اسمها في قائمة الرئيس قالت روزينا على شاشة التلفزيون السوري «لازم تدعولي مو تباركولي».

على بالي

أسعد أبو خليل

من حساباتِ ترامب في شنّ الحرب على إيران أنّه كان يسعى إلى تغيير نظامِها. وكان ذلك من حسابات نتانياهو التي باعها لترامب قبل الحرب. وكان هناك حديث بين ابن الشاه ونتانياهو عن تحضيرٍ للإشراف على مرحلة انتقاليّة في إيران بعد سقوط النظام (كان ابن الشاه صريحاً بأنّه لن يعود إلى إيران حتى لو تلقّى دعوة رسميّة من الجماهير الإيرانيّة لقيادتهم.) ظنّ حليفا الحرب أنّ النظام يقوم على شخصيّة المُرشِد، وأنّ قتْله سيؤدّي إلى انتقال السلطة من فريق إلى فريق مضاد. هذا حدث، لكن ليس بالطريقة التي تصوّرها ترامب ونتانياهو. هناك فريق جديد حاكم اليوم وهو متمثّل بالمتصلّبين. كانت سياسات النظام الإيراني عُرضة لتجاذب وتناقض وتوازن بين الحرس الثوري وفريق الديبلوماسيّة البراغماتيّة. وكان المُرشد في السنوات الأخيرة يميل إلى الفريق الثاني. هو لم يعارض مثلاً صعود الرئيس الحالي بالرغم من أنّه خاض الانتخابات ضدّ مرشّح الحرس الثوري. كان عنوان سياسات المرحلة الماضية يتلخّص بـ«الصبر الاستراتيجي». «الصبر الاستراتيجي» فتح ثغرة لعدوّ إيران كي ينفذ منها. إيران بعدم ردّها (بقوّة وليس برمزيّة باهتة) على اغتيال مغنيّة وبدر الدين، وبخاصّة اغتيال قاسم سليماني، أفهمت العدوّ أنّها ليست في وارد الانجرار إلى حرب. وهذه الرسالة ساعدت أعداء إيران على استغلال الضعف المتمثّل بضرورة الالتزام المطبق بـ«الصبر الاستراتيجي». وحتى ردّة الفعل على اغتيال نصرالله لم تكن بحجم الحدث الجلل بالنسبة للمحور برمّته، والذي شغل فيه ثاني أهم منصب (وأهم منصب سياسي وإعلامي فيه على الإطلاق). النظام الجديد رمى بأدوات «الشغل» القديمة وهو يعمل، لكن بهدوء ورويّة وحسابات دقيقة، وفق معادلة حافة الهاوية. هذه لعبة خطرة والنظام السابق كان يتجنّب كلّ الألعاب الخطرة مخافة وقوع الحرب. وزير الخارجيّة وصحْبه يعلمون طبيعة ترامب ويفهمونه أكثر ممّا يفهمه الحكّام العرب الذين يتحاشون استفزازه حتى عندما يهينهم، كما فعل مع كلّ واحد فيهم مرّ في البيت الأبيض. هم يعملون لكن بدقّة متناهية على أساس أنّ ترامب لن يعود إلى الحرب (لأسباب خاصّة بمصلحته السياسيّة ومصلحة حزبه).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com